الحَمْلُ على التوهّمِ
في (الدِّرِّ المصونِ) للسمينِ الحلبيِّ
دراسةٌ نحويةٌ تحليليةٌ

إعداد الدكتور

مساعد بن محمد الغفيلي

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية اللغات والعلوم الإنسانية

جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْلُ على التوهّمِ في (الدرِّ المصونِ) للسمينِ الحلبيِّ دراسةٌ نحويةٌ تحليليةٌ

مساعد بن محمد الغفيلي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: gfielie@qu.edu.sa

ملخّص البحث

(الحَمْلُ على التَّوَهُّمِ) ضربٌ من ضروب الحَمْل المتنوّعة التي وجّه بها النحويّون ما يخالف القواعد النحوية والصرفية، مثل: الحَمْل على اللفظ، والحَمْل على الموضع، والحَمْل على النظير، والحَمْل على النقيض، والحَمْل على المعنى، وغيرها. وقد وردت ظاهرة (الحَمْل على التوهّم) كثيرًا في شواهد العربية الشعرية والنثرية، وعُني بها علماء العربية المتقدّمون والمتأخّرون.

ويُعَدُّ السمين الحلبي من العلماء الذين عُنوا بهذه الظاهرة، وأولوها اهتمامهم، وذلك في مواضعَ متفرّقةٍ من كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، فقد اعتمد عليها في توجيه بعض الآيات والقراءات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية المشهورة؛ من هنا جاءت فكرة هذا البحث، فقمت بجمع المواضع التي حملها السمين الحلبي صراحةً على (التوهّم)، وتناولتها بالدراسة والتحليل، وبيّنت موقف العلماء منها، وذكرت الأوجه الإعرابية الأخرى التي ذُكرت في توجيه الآية أو القراءة المشكلة، وموقف السمين الحلبي منها موافقةً أو مخالفةً. ثم خرجت في خاتمة البحث بمجموعة من النتائج، منها: أن بعض العلماء ارتضى تسمية (الحمل على التوهّم) إذا وقع في القرآن بـ (العطف على المعنى)؛ وذلك تأدُّبًا مع كلام الله. ومنها: أنه قد ورد التوجيه بالحمل على التوهّم في باب (عطف النسق) أكثر من غيره من أبواب النحو. ومنها: أن السمين الحلبي لم يكن على منهجٍ واحدٍ

في موقفه من (الحمل على التوهّم)، بل تباين موقفه في ذلك بين متوقّفٍ، ومجيزٍ له، ومانعٍ. ومنها: أن السمين الحلبي انفرد بذكر سبعةِ مواضعَ ممّا خُرِّجَ على الحمل على التوهّم، خمسةٌ منها في باب العطف، واثنان في غير باب العطف. ثمّ ذيّلت البحث بثَبَتٍ لمصادره ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: الحمل - التوهّم - الدرّ المصون - الحلبي - جمع - تحليل.

The burden of imagination in (Al-Durr Al-Masun) by Al-Sameen Al-Halabi An analytical grammatical study

Musaad Bin Mohammad Alghofaili

An Associate Professor of Syntax and Morphology at the Department of Arabic Language and Literature College of Languages and Humanities، Qassim University

Email: gfielie@qu.edu.sa.

abstract:

(The burden of imagination) is a type of diverse burden that grammarians have directed what violates grammatical and morphological rules، such as: the burden of the word، the burden of the position، the burden of the counterpart، the burden of the opposite، the burden of the meaning، and others. The phenomenon of (the burden of imagination) has been mentioned frequently in the evidence of Arabic poetry and prose، and it has been of interest to early and late Arabic scholars.

Al-Sam'in Al-Halabi is one of the scholars who dealt with this phenomenon and gave it their attention، in various places in his book (Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun)، as he relied on it to explain some Quranic verses and readings that violated the well-known grammatical rules; hence the idea of this research came، so I collected the places where Al-Sam'in Al-Halabi explicitly attributed it to (imagination)، and studied and analyzed them، and clarified the scholars' position on them، and mentioned the other grammatical aspects that were mentioned in explaining the verse or the problematic reading، and Al-Sam'in Al-Halabi's position on them، whether in agreement or disagreement. Then، at the end of the research، I came out with a set of results، including: that some scholars accepted calling (attribution to imagination) if it occurred in the Quran (attachment to meaning); this is out of respect for the words of Allah. Among them: that the attribution to imagination was mentioned in the chapter (attachment of sequence) more than in other chapters of grammar.

Among them: Al-Samīn Al-Halabi did not have a single approach in his position on (the burden of imagination)، but his position varied between those who stopped، those who permitted it، and those who prevented it. Among them: Al-Samīn Al-Halabi was the only one to mention seven places that were derived on the basis of the burden of imagination، five of them in the chapter of conjunction، and two in other than the chapter of conjunction. Then I concluded the research with a list of its sources and references. Keywords: Presumption - imagination - Al-Durr Al-Masun - Al-Halabi - collection - analysis.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فـ (الحَمْلُ على التَّوَهُّم) ضربٌ من ضروب الحَمْل المتنوّعة التي وجّه بها النحويّون ما يخالف القواعد النحوية والصرفية، مثل: الحَمْل على اللفظ، والحَمْل على الموضع، والحَمْل على النظير، والحَمْل على النقيض، والحَمْل على المعنى، وغيرها. ووردت ظاهرة (الحَمْل على التوهّم) كثيرًا في شواهد العربية الشعرية والنثرية، وعُني بها علماء العربية المتقدّمون والمتأخّرون، مثل: الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، والمبرّد، والفارسي، وابن جنّي، وابن الأنباري، والعكبري، وأبي حيّان، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم.

وقد عُني السمين الحلبي بهذه الظاهرة في مواضعَ متفرّقةٍ من كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، وأولاها اهتمامه، واعتمد عليها في توجيه بعض الآيات والقراءات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية المشهورة؛ لذا ارتأيت أن أجمع في هذا البحث المواضع التي حملها السمين الحلبي صراحةً على (التوهّم)، وأتناولها بالدراسة والتحليل، مبيِّنًا موقف العلماء منها، وذاكرًا الأوجه الإعرابية الأخرى التي ذكروها في توجيه الآية أو القراءة المشكلة، وموقف السمين الحلبي منها موافقةً أو مخالفةً، وعنونت البحث بـ «الحَمْل على التوهّم في (الدرّ المصون) للسمين الحلبي: دراسة نحوية تحليلية».

وتكمن أهمية هذا الموضوع وقيمته العلمية في أنه يتناول في جانبه التطبيقي القرآن الكريم، وتبرز أهميته أيضًا في أنه يدرس هذه القضيّة في كتابٍ يُعَدُّ من أهمّ الكتب التي عُنيت بإعراب القرآن، وحلّ إشكالاته، وتوجيه قراءاته، وهو (الدرّ المصون) للسمين الحلبي.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

١- جمع المواضع التي صرّح فيها السمين الحلبي بالحمل على التوهّم حسب ترتيبها في (الدرّ المصون).

٢- ذكر الآية التي ورد فيها توجيهٌ بالحمل على التوهّم.

٣- ذكر نصّ السمين الحلبي الذي ورد فيه توجيهٌ بالحمل على التوهّم باختصارٍ قدر الإمكان.

٤- دراسة تلك المواضع وتحليلها، وذلك ببيان موقف العلماء من التوجيه بالحمل على التوهّم، مع بيان الأوجه الإعرابية الأخرى التي ذُكرت في توجيه الآية أو القراءة المشكلة.

٥- بيان موقف السمين الحلبي ممّا وُجِّهَ بالحمل على التوهّم أو غيره موافقةً أو مخالفةً.

٦- ترجيح ما أراه من هذه الأوجه إن بدا لي شيءٌ في ذلك.

أمّا الدراسات السابقة فإنني لم أقف - حسب علمي - على موضوعٍ تناول هذه الظاهرة في كتاب (الدرّ المصون) للسمين الحلبي، وإن كانت هناك دراساتٌ متعدّدةٌ تناولت ظاهرة (الحَمْل على التوهّم)، أذكر منها:

١- ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية، للدكتور السيّد رزق الطويل، بحث منشور في مجلّة معهد اللغة العربية بجامعة أمّ القرى، ع (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢- الحمل على التوّهم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في (البحر المحيط)، للدكتور رمضان خميس القسطاوي، بحث منشور في حوليّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مج (٢٧) ع (٤)، ٢٠١١م.

٣- الحمل على التوهّم في القراءات القرآنية، للباحث لافي محمد العنزي، رسالة ماجستير، نُوقشت في جامعة مؤتة بالأردن عام ٢٠١١م.

ولا شكَّ أن هذه الدراسات ذاتُ قيمةٍ وأهميةٍ، وهي من المراجع التي أفدت منها في هذا البحث.

وقد انتظم هذا البحث في مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ:

المقدّمة: تحدّثت فيها عن أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطّة البحث.

التمهيد: الحَمْل على التوّهم: مفهومه، وشروطه، وصوره.

أوّلًا: مفهوم الحَمْل على التوهّم.

ثانيًا: شروط الحَمْل على التوهّم.

ثالثًا: صور الحَمْل على التوهّم.

المبحث الأوّل: التوجيه بالحَمْل على التوهّم في باب العطف.

المبحث الثاني: التوجيه بالحَمْل على التوهّم في غير باب العطف.

الخاتمة: ذكرت فيها أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج، ثمّ أتبعتها بثَبَتٍ لمصادر البحث ومراجعه.

آمل أن أكون قد وُفِّقت إلى ما رجوته في هذا العمل وابتغيته، وأسأل اللهَ أن ينفعَني به، وأن ينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ مجيبٌ، وبالإجابة جديرٌ.

التمهيد:

الحَمْل على التوهّم: مفهومه، وشروطه، وصوره.

أوّلًا: مفهوم الحَمْل على التوهّم.

لبيان مفهوم (الحمل على التوهّم) ينبغي الوقوف أوّلًا على معنى (الحَمْل) و (التوّهم) في اللغة والاصطلاح.

الحَمْل في اللغة:

(الحَمْلُ): مصدرُ حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُه حَمْلًا وحُمْلَانًا[1]، وهو إلحاقُ الشيءِ بالشيءِ، وإعطاؤه حكمَه. قال ابن فارس: «حمل: الحاءُ والميمُ واللامُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلالِ الشيءِ، يُقَالُ: حَمَلْتُ الشيءَ أَحْمِلُه حَمْلًا. والحَمْلُ: ما كان في بطنٍ، أو على رأسِ شجرٍ»[2].

وجاء في المعجم الوسيط: «حَمَلَ الشيءَ على الشيءِ: أَلْحَقَه به في حكمِه، وحَمَلَ فلانًا على الأمرِ: أَغْرَاهُ به»[3].

الحَمْل في الاصطلاح:

للحَمْل في الاصطلاح عدّةُ تعريفاتٍ، منها: تعريف ابن هشام الأنصاري، وهو أن: «يُعطى الشيءُ حكمَ ما أَشْبَهَه في معناه، أو في لفظِه، أو فيهما»[4].

ومنها: أنه «إعطاءُ شيءٍ حكمَ شيءٍ آخرَ، وقياسُه عليه؛ لضربٍ من الشَّبَهِ، أو لعلّةٍ ما»[5].

---

(١) ينظر: العين: ٣/ ٢٤٠ (حمل)، والصّحاح: ٤/ ١٦٧٦ (حمل)، ولسان العرب: ١١/ ١٧٤ (حمل).

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٢/ ١٠٦ (حمل).

(٣) ١/ ١٩٩ (حمل).

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥١.

(٥) التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا: ١٦٨.

ويُعرَّف (الحَمْل) بأنه: «الحكمُ بثبوتِ شيءٍ بشيءٍ، أو انتفائِه عنه»[١]. أو هو: «قياسُ أمرٍ على أمرٍ، وتحميلُ أحدِهما حكمَ الآخرِ»[٢]. أو: «طريقٌ يسلكُه النحاةُ ويحيلون إليه الظاهراتِ الكلاميةِ التي لا تنتظمُها قواعدُ أصليةٌ تُنْسَبُ إليها»[٣].

التوهّم في اللغة:

(التَّوَهُّمُ): مصدرُ تَوَهَّمَ يَتَوَهَّمُ تَوَهُّمًا، ويُطلق في اللغة على معنى التَّخَيُّلِ والتَّمَثُّلِ[٤]. قال ابن سيدة: «وتَوَهَّمَ الشيءَ: تَخَيَّلَهُ وتَمَثَّلَهُ، كان في الوجودِ أو لم يكنْ»[٥]. ولعلّ هذا المعنى هو أقرب المعاني لـ(الحَمْل على التوهّم) في اصطلاح النحويّين كما سيأتي. ويأتي (التوهّمُ) أيضًا بمعنى الظَّنِّ[٦].

التوهّم في الاصطلاح:

عُرِّفَ (التوهّم) في الاصطلاح بأنه: «تمثُّلُ أو تخيُّلُ وجودِ عنصرٍ صوتيٍّ أو صرفيٍّ في بنيةِ الكلمةِ أو الجملةِ، يقتضي نطقًا معيّنًا، ويجري الكلامُ عليه، وقد يكونُ الأمرُ على خلوِّ المركّبِ الصرفيِّ أو النحويِّ مِن هذا العنصرِ أو ذاك»[٧].

---

(١) دستور العلماء: ٢/ ٤٠.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٦٧.

(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: اللسان: ١٢/ ٦٤٣ (وهم)، وتاج العروس: ٣٤/ ٦٤ (وهم)، والمعجم الوسيط: ٢/ ١٠٦٠ (وهم).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٤٤٤ (وهم).

(٦) ينظر: الصّحاح: ٥/ ٢٠٥٤ (وهم)، واللسان: ١٢/ ٦٤٤ (وهم)، والقاموس المحيط: ٤/ ١٨٤ (وهم).

(٧) مصطلح التوهّم في كتاب سيبويه: ٢٣١.

وعُرِّفَ بأنه: «تصوّرُ أمورٍ وتخيُّلُها دونَ أن يكونَ لها وجودٌ على المستوى الواقعيِّ أو الملموسِ»[١]. أو هو: «نوعٌ منَ التخيُّلِ العقليِّ لأمورٍ غيرِ موجودةٍ يبني عليها الإنسانُ تصرّفًا معيّنًا، فإن صحّ توهّمُه انتهى إلى تبيُّنٍ ومعرفةٍ، وإذا لم يصحَّ انتهى إلى الغَلَطِ والسَّهْوِ»[٢].

مفهوم الحَمْل على التوهّم:

ظهر مصطلح (الحَمْل على التوهّم) في وقتٍ مبكّرٍ عند الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء[٣]، ولعلّ الفرّاء هو أوّل مَن عرّف به من النحويّين القدامى، فذكر أنه: «كلُّ معنًى احتمل وجهين، ثمّ فرّقتَ بينَهما بكلامٍ، جاز أن يكونَ الآخرُ مُعْرَبًا بخلافِ الأوّلِ، مِن ذلك قولُك: ما أنتَ بمُحْسِنٍ إلى مَن أَحْسَنَ إليك، ولا مُجْمِلًا، تنصبُ (المُجْمِلَ) وتخفضُه، الخفضُ على إتباعِه (المُحْسِنَ)، والنصبُ أن تتوهّمَ أنك قلتَ: ما أنتَ مُحْسِنًا»[٤].

وعرّفه الرمّاني بأنه: «الحملُ على معنى كلامٍ يخالفُ المذكورَ في الإعرابِ، ويوافقُه في المعنى»[٥].

ولعلّ أبا حيّان الأندلسيّ هو أوّل مَن عرّف به من النحويّين المتأخّرين، فقال: «... وهذا الذي يسمّيه النحويّون (العطف على التوهّم)، يكونُ الكلامُ في قالبٍ، فيقدّرُه في قالبٍ آخرَ»[٦].

---

(١) التوهّم عند النحاة: ٢٨.

(٢) ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٧٢.

(٣) ينظر: التوهّم عند النحاة: ٣٢، وظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٧٢، ٨١.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٩١.

(٦) البحر المحيط: ٣/ ٥٢١.

وعرّفه ابن هشام، فقال[١]: «... وقع في كلامِهم أبلغُ ممّا ذكرنا مِن تنزيلِهم لفظًا موجودًا منزلةَ لفظٍ آخرَ؛ لكونِه بمعناه، وهو تنزيلُهم اللفظَ المعدومَ الصالحَ للوجودِ بمنزلةِ الموجودِ، كما في قولِه:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]».

وقد حاول بعضُ الباحثين المحدثين وضعَ تعريفاتٍ قريبةٍ لِمَا أرداه النحويّون القدامى من هذا المصطلح، وهي تعريفاتٌ كثيرةٌ[٣]، ومن هذه التعريفات: ما ذكره د. عبد الله جاد الكريم من أنه: «تفسيرٌ تخيليٌّ يضطرُ إليه النحاةُ والصرفيّون، وذلك عن طريقِ الاستعانةِ بالمعنى؛ في محاولةٍ للتوفيقِ والانسجامِ بينَ ما قد يُظَنُّ من خطأٍ في إعرابِ ألفاظِ بعضِ التراكيبِ العربيةِ الفصيحةِ - والتي لا ريبَ في صحّتِها - وبين هذه القواعدِ النحويةِ والصرفيةِ، ومحاولة تفسيرِ مجيئِها على هذا النظمِ»[٤].

---

(١) المغني: ٢/ ٧٥٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير. ينظر: شعره: ١٦٩. وروايته فيه: «وَلَا سَابِقًا»، بالنصب، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. ووردت روايته بالجرّ منسوبًا إلى زهير في الكتاب: ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، والإنصاف: ١/ ١٩١، وشرح المفصّل: ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، وتخليص الشواهد: ٥١٢، والمقاصد النحوية: ٢/ ٧٤٥، ٣/ ١٢٨٠، والخزانة: ٩/ ١٠٢. ويُنسب لصِرْمَة الأنصاري في الكتاب: ١/ ٣٠٦، والإنصاف: ١/ ١٩١، وشرح المفصّل: ٧/ ٥٦، والخزانة: ٨/ ٤٩٤، ٩/ ١٠٢، ولعبد الله بن رواحة في الخزانة: ٩/ ١٠٢.

(٣) لمزيدٍ من التعريفات الأخرى للحمل على التوهّم في اصطلاح النحويّين ينظر: أسس علم اللغة: ١٤١، والتوهّم: دراسة في كتاب سيبويه: ٧٦، وأثر التوهّم في توجيه القراءة القرآنية: ١١، والحمل على التوهّم في القراءات القرآنية: ٧، وظاهرة التوهّم في اللغة العربية: ٩، والتوهّم في النحو العربي: ٧، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢١٣.

(٤) التوهّم عند النحاة: ٣٠.

وعرّفه د. السَّيِّد رزق الطويل بأنه: «لونٌ من التفسيرِ لبعضِ الظواهرِ اللغويةِ التي تعجزُ أقيسةُ النحويّين والصرفيّين عن استيعابِها، وإخضاعِها لقواعدِهم»(١).

وعرّفه د. علي خلف الهروط بأنه: «بناءُ قاعدةٍ على أمرٍ مُتَخَيَّلٍ مُتَوَهَّمٍ»(٢).

وعرّفه د. محمد عبدو فلفل بأنه: «حملُ الكلامِ على وجهٍ قُدِّرَ أنه عليه؛ تعليلًا للظاهرةِ، أو تخريجًا للنصِّ وتأويلًا على وجهِ التقديرِ»(٣).

وعرّفه د. رمضان خميس القسطاوي بأنه: «تخيُّلُ وجودِ عاملٍ مفقودٍ، أو فَقْدِ عاملٍ موجودٍ»(٤).

وعرّفه د. عبد الله نجدي الزنكلوني بأنه: «توهّمُ أن العاملَ الموجودَ معدومٌ، أو توهّمُ أن العاملَ المعدومَ موجودٌ»(٥).

وعرّفه د. خليل الحسّون بأن: «يأتي اللفظُ على نحوٍ مباينٍ لوجهِه الظاهرِ الذي يوافقُ سياقَ الكلامِ؛ لِمَا يتوهّمُه المتكلّمُ من وجودِ عاملٍ، أو عدمِ وجودِه فيما مضى من كلامِه»(٦).

وعرّفه د. محمد سمير اللبدي بأنه: «نوعٌ مِن أنواعِ العطفِ، يبيحُ للمتكلّمِ الخروجَ

---

(١) ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٧٢.

(٢) ظاهرة التوهّم في النحو العربي: ٢٨٤.

(٣) التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا: ١٦١.

(٤) الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط: ٧٥٨.

(٥) العطف على التوهّم: دراسة نحوية تحليلية: ٢١٥.

(٦) النحويّون والقرآن: ١٩١.

بالكلامِ في إعرابِه على غيرِ وجهِه الذي يقتضيه الكلامُ؛ توهُّمًا لوجودِ عاملٍ مُتَوَهَّمٍ»[١].

وعرّفته رقية الخزامي بأنه: «علّةٌ مِن عللِ النحويّين، وقاعدةٌ مِن قواعدِ التوجيهِ، حيثُ ينزعُ به بعضُ النحويّين إلى توجيهِ ما جاء على خلافِ القياسِ الصرفيِّ والنحويِّ في الظاهرِ، أو ما يسمّى بـ (أغلاط العرب) عندَ بعضِهم، وهو تخيُّلُ غيرِ العاقلِ عاقلًا، والعكس، وغيرِ الزائدِ زائدًا، وغيرِ المذكورِ مذكورًا، وغيرِ المستعملِ مستعملًا، وغيرِ المضافِ مضافًا»[٢].

ثانيًا: شروط الحَمْل على التوهم.

للتوهّم شرطٌ لجوازِه، وشرطٌ لحسنِه، أمّا شرطُ جوازِه فهو صحّةُ دخولِ العاملِ المُتَوَهَّمِ، وأمّا شرطُ حسنِه فهو كثرةُ دخولِه هناك؛ ولهذا حَسُنَ قولُ زهيرٍ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

وقولُ الآخرِ:

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالحَقِّ غَلَّابَا[٤]

ولم يَحْسُنْ قولُ الآخرِ:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ... وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنَمِّلِ[٥]

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٤٦.

(٢) التوهّم ومظانّه في اللغة العربية: ٦٠١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ١/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣١٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٩، والهمع: ٥/ ٢٧٩، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٤٩.

(٥) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة: ١٣/ ٢١ (نمس)، وشرح التسهيل: ١/ ٣٨٦، واللسان: ٦/ ٢٤٤ (نمس)، و ٦/ ٣٦٠ (نمش)، والهمع: ٥/ ٢٧٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٩، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٥٠.

وذلك لقلّة دخول الباء على خبر (كان)، بخلاف خبرَي (ليس) و (ما)[١].

ويُشترط في العطف على التوهّم اتّحادُ المعنى بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه[٢].

ثالثًا: صور الحَمْل على التوهّم.

للحمل على التوهّم صورٌ كثيرةٌ[٣]، منها:

(أ) الحمل على المراد من الكلام، لا على الموجود من العوامل والألفاظ.

ومن أمثلتها: قراءة ابن عبّاس: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلِ يُسْحَبُونَ﴾[٤]، بجرّ (السلاسل)[٥]، عطفًا على (الأعناق)، والتقدير: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ، فعطف على المراد من الكلام، لا على ترتيب اللفظ وتوهّم جرّ (الأغلال)[٦].

(ب) الحمل على توهّم وجود عامل غير موجود.

ومن أمثلتها: توهّم وجود الباء في المعطوف على خبر (ما) الحجازية في قول الشاعر:

مَـا الحَـازِمُ الشَّـهْمُ مِقْـدَامًا وَلَا بَطَـلٍ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ لِلْهَـوَى بِـالحَقِّ غَلَّابَـا[٧]

بجرّ (بَطَل) على توهّم وجود الباء في خبر ما (مِقْدَامًا).

(ج) توهّم سقوط عامل موجود.

ومن أمثلتها: توهّم سقوط الباء من خبر (ليس) في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩. وينظر: الهمع: ٥/ ٢٧٨-٢٧٩، والإتقان في علوم القرآن: ٤/ ١٣٢٨، وحاشية الصبّان: ٣/ ١٣١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢.

(٣) ينظر: الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط: ٧٥٨-٧٦٠.

(٤) الآية (٧١) من سورة غافر.

(٥) وقراءة الجماعة: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾، برفع (السلاسل) عطفًا على (الأغلال). ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١١، وجامع البيان: ٢٠/ ٣٦٣، والكشّاف: ٥/ ٣٦٠، والمحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٦، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤.

(٦) ينظر: المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٦.

(٧) سبق تخريجه.

مُعَـــاوِيَ إِنَّنَـــا بَشَـــرٌ فَأَسْـــجِحْ فَلَسْـــنَا بِالجِبَـــالِ وَلَا الحَدِيْـــدَا[١]

بنصب (الحديدَا) على توهّم سقوط الباء من خبر ليس (بالجبال).

(د) توهّم النطق بعامل بدل عامل.

ومن أمثلتها: قراءة ابن السَّمَيْفَع: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِيْنَ ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٢]، (الذين) بلفظ الجمع، و (استوقد) بالإفراد[٣]، حيث أُفرد الضمير في (استوقد) حملًا على توهّم النطق بـ (مَن) بدلًا مِن (الذين)[٤].

وقد ارتضى بعض العلماء تسمية (الحمل على التوهّم) إذا وقع في القرآن بـ (العطف على المعنى)؛ وذلك تأدُّبًا مع كلام الله[٥]. قال السمين الحلبي: «لا أحبُّ هذا اللفظَ مستعملًا في القرآن، فلا يُقال: جزمٌ على التوهّم؛ لقبحه لفظًا»[٦]. وقال أيضًا: «... وكذا يقولون: تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القرآنِ سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصدوا ذلك، حَاشَ

(١) البيت من الوافر، وهو لعُقَيْبَة (أو عُقْبَة) بن هُبَيْرَة الأسـديّ في الكتاب: ١/ ٦٧، والعقد الفريد: ١/ ٥٠، ٦/ ١٦٨، والإنصاف: ١/ ٣٣٢، واللسان: ٥/ ٣٨٩ (غمز)، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٧٠، والخزانة: ٢/ ٢٦٠. ويُنسب لعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة: ٢/ ٣١٧. ويُنسب لعبد الله بن الزَّبِير الأسـديّ. ينظر: ملحق شعره: ١٤٥، والخزانة: ٢/ ٢٦٠. ويروى: «ولا الحديدِ»، بالجرّ، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

(٢) من الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١، والدرّ المصون: ١/ ١٥٩، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١/ ٣٦٧، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١، والدرّ المصون: ١/ ١٥٩، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٥) ينظر: الإتقان: ٤/ ١٣٣٠، والخزانة: ٤/ ١٥٨، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩، ٩/ ٢٩، ١٢/ ٩٨، ٢٨/ ١١٧، والنحويّون والقرآن: ١٩١.

(٦) الدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٥.

للهِ!»[١]. وقال ابن هشام: «ويُسمّى (العطف على المعنى)، ويُقال له في غير القرآن: (العطف على التوهّم)»[٢]. وقال السيوطي: «وإذا وقع ذلك في القرآن عُبِّرَ عنه بـ (العطف على المعنى)؛ لا (التوهّم)؛ أدبًا»[٣].

وإنه لمن تمام الفائدة أن أتحدّث عن موقف النحويّين القدامى والمحدثين من ظاهرة (الحمل على التوهّم)، لكني عدلت عن ذلك؛ لأن هناك من الباحثين مَن أشبع هذا الموضوع بحثًا بما لا مزيدَ عليه[٤].

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢.

(٢) المغني: ٢/ ٤٧٢.

(٣) الهمع: ٥/ ٢٨٠.

(٤) ينظر - على سبيل المثال -: الحمل على التوهّم بين القدامى والمحدثين وتقارض المصطلحات: ٥١٧-٥٢٧، والحمل على التوهّم في القراءات القرآنية: ٩-١٨، ٣٦-٦٢، والعطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد: ٣٣٦-٣٤٤، وظاهرة التوهّم وأثرها في التطوّر النحوي والصرفي: ٥٢-٧٧، وظاهرة العطف على التوهّم بين السماع والقياس: ٧١-٧٨.

المبحث الأوّل:

التوجيه بالحَمْل على التوهّم في باب العطف.

ورد التوجيه بالحمل على التوهّم في باب (عطف النسق) أكثر من غيره من أبواب النحو؛ وذلك «لأن اختلاف الإعراب بين المتعاطفَين بابٌ واسعٌ للتأويلات والتخريجات، ومنها الحمل على التوهّم»[١].

وقد جاء العطف على التوهّم في أنواع الإعراب الأربعة: الجرّ، والجزم، والرفع اسمًا، والنصب اسمًا وفعلًا، كما وقع في المركّبات[٢]، أمّا المجرور فنحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، وقول زهير:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلَا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا[٣]

على توهّم دخول الباء في خبر (ليس).

وأمّا المرفوع اسمًا فمنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب في قوله:«واعلمْ أن ناسًا منَ العربِ يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداءِ، فيُرى أنه قال: هم، كما قال:

... ... وَلَا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا»[٤].

أي: على توهّم أنه قال: هم.

---

(١) الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط: ٧٦٠.

(٢) ينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩-٥٣٣، والهمع: ٥/ ٢٧٩-٢٨٠، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨-١٣٢٩.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٥٥. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣١، والهمع: ٥/ ٢٧٩.

وأمّا المنصوب اسمًا فقال به الزمخشريُّ[١] في قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص[٢]: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[٣]، على معنى: ووهبْنا له إسحاقَ، ومِن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ. ومنه: قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾[٤]، قال بعضُهم[٥]: إنه عطفٌ على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[٦]، وهو إنّا خلقنا الكواكبَ في السماءِ الدنيا زينةً للسماءِ.

وأمّا المنصوب فعلًا فكقراءة بعضهم[٧]: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[٨]، حملًا على معنى: ودّوا أن تدهنَ[٩]. وكقراءة حفص[١٠]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ . أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٢١٦. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣١، والهمع: ٥/ ٢٧٩، والبرهان: ٤/ ١١٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨-١٣٢٩.

(٢) بنصب ﴿يَعْقُوبَ﴾، وقرأ الباقون برفعه. وروى أبو بكر عن عاصم الرفع. ينظر: السبعة: ٣٣٨، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٩٣، والمبسوط: ٢٤١، وحجّة القراءات: ٣٤٧، والكشف: ١/ ٥٣٤، والنشر: ٢/ ٢٩٠.

(٣) من الآية (٧١) من سورة هود.

(٤) الآية (٨) من سورة الصافّات.

(٥) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣١-٥٣٢، والبرهان: ٤/ ١١٢-١١٣، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٦) الآية (٦) من سورة الصافّات.

(٧) زعم هارون بن موسى أنه رآها هكذا في بعض المصاحف، والمشهور في قراءتها: ﴿فَيُدْهِنُون﴾. ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٦، والكشّاف: ٦/ ١٨١-١٨٢، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ٨٣، والبحر المحيط: ٨/ ٣٠٤، والفريد: ٤/ ٥٠٥.

(٨) الآية (٩) من سورة القلم.

(٩) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والهمع: ٥/ ٢٧٩، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(١٠) بنصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾، وهي قراءة حفص عن عاصم. وقرأ الباقون: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾، بالرفع عطفًا على (أبلغُ). ينظر: السبعة: ٥٧٠، ومعاني القراءات: ٢/ ٣٤٦، والحجّة في القراءات السبع: ٣١٥، والمبسوط: ٣٩٠، وحجّة القراءات: ٦٣١، والكشف: ٢/ ٢٤٤.

فَأَطَّلِعَ﴾[١]، عطف على معنى ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾، وهو: لعلّي أنْ أبلغَ؛ لأن خبر (لعلّ) يقترن بـ (أنْ) كثيرًا[٢].

وأمّا المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويهِ[٣] في قراءة غير أبي عمرو[٤]: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٥]، على معنى: تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط، أي: أصدّقْ وأكنْ.

وقال به الفارسيُّ[٦] في قراءة قُنبل[٧]: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[٨]، على معنى: تشبيه (مَن) الموصولة بالشرطية.

وأمّا المركّبات فقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم

---

(١) من الآيتين (٣٦، ٣٧) من سورة غافر.

(٢) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والبرهان: ٤/ ١١٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١. وينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩، والبرهان: ٤/ ١١١-١١٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨.

(٤) قرأ أبو عمرو بنصب الفعل: ﴿وَأَكُوْنَ﴾، وقرأ الباقون بجزمه. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٦٠، وجامع البيان: ٢٢/ ٦٧٣، والسبعة: ٦٣٧، وإعراب القرآن للنحّاس: ٤/ ٤٣٦-٤٣٧، ومعاني القراءات: ٣/ ٧١، والحجّة في القراءات السبع: ٣٤٦.

(٥) الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٦) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٤٤٨-٤٤٩. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣٠، والهمع: ٥/ ٢٧٩-٢٨٠، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨.

(٧) بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ وصلًا ووقفًا، وقرأ الباقون بحذفها فيهما. ينظر: السبعة: ٣٥١، ومعاني القراءات: ٢/ ٥٠، وحجّة القراءات: ٣٦٤-٣٦٥، والمحرّر الوجيز: ٥/ ١٤٤، والتبيان: ٢/ ٧٤٤، والإتحاف: ٢/ ١٥٣.

(٨) الآية (٩٠) من سورة يوسف.

مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾[1]: إنه على تقدير: ليبشّرَكم وليذيقَكم[2]. وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[3]: إنه على معنى: أرأيتَ كالذي حاجّ، أو كالذي مرّ[4]؟

وقد بلغ عدد المواضع التي ورد فيها التوجيه بالحمل على التوّهم في باب العطف في كتاب (الدرّ المصون) ستّةَ عشرَ موضعًا، ودونك بيانها[5]:

(١) من الآية (٤٦) من سورة الروم.

(٢) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٣) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

(٤) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والبرهان: ٤/ ١١٢.

(٥) نصوص السمين الحلبي التي نصّ فيها على التوهّم طويلةٌ جدًّا في أغلب المواضع؛ لذا حاولت اختصارها قدر الإمكان مع الإحالة إلى موضع النصّ كاملًا.

الموضع الأوّل: قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ﴾، (جنّاتٍ): اسمُ (أنّ)، و (لهم): خبرٌ مقدّمٌ، ولا يجوزُ تقديمُ خبرِ (أنّ) وأخواتِها إلّا ظرفًا، أو حرفَ جرٍّ، و (أنّ) وما في حَيِّزِها في محلِّ جرٍّ عندَ الخليلِ والكسائيِّ، ونصبٍ عندَ سيبويهِ والفرّاءِ؛ لأن الأصلَ: وبشّر الذين آمنوا بأنّ لهم، فحُذف حرفُ الجرِّ معَ (أنّ)، وهو حذفٌ مطّردٌ معَها، ومعَ (أنْ) الناصبةِ للمضارعِ، بشرطِ أمنِ اللبسِ؛ بسببِ طولِهما بالصلةِ، فلمّا حُذف حرفُ الجرِّ جرى الخلافُ المذكورُ، فالخليلُ والكسائيُّ يقولان: كأنّ الحرفَ موجودٌ، فالجرُّ باقٍ، واستدلّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعرِ:

وَمَـــا زُرْتُ لَيْلَـــى أَنْ تَكُـــونَ حَبِيبَـــةً إِلَـــيَّ، وَلَا دَيْـــنٍ بِهَـــا أَنَـــا طَالِبُـــهْ[٢]

فعطفُ (دَيْنٍ) بالجرِّ على محلِّ (أنْ تكونَ) يُبَيِّنُ كونَها مجرورةً. قيل: ويحتملُ أن يكونَ من بابِ عطفِ التوهّمِ، فلا دليلَ فيه.

والفرّاءُ وسيبويهِ يقولان: وجدناهم إذا حذفوا حرفَ الجرِّ نصبوا، كقولِه:

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَـــمْ تَعُوجُـــوا كَلَامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذَنْ حَـــرَامُ[٣]

أي: بالديارِ. ولا يجوزُ الجرُّ إلّا في نادرِ شعرٍ، كقولِه:

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة البقرة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق. ينظر: شرح ديوانه: ١/ ١٤٣. وفيه: «سَلْمَى» مكان «لَيْلَى».

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير. ينظر: ديوانه: ١/ ٢٧٨. ورواية صدره في الديوان: أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا؟

إِذَا قِيــلَ: أَيُّ النَّــاسِ شَــرُّ قَبِيلَــةٍ؟ أَشَــارَتْ كُلَيــبٍ بِــالأَكُفِّ الأَصَــابِعُ[1]

أي: إلى كُلَيبٍ. وقولِ الآخرِ:

... ... حَتَّــى تَبَــذَّخَ فَــارْتَقَى الأَعْــلَامِ[2]

أي: إلى الأعلامِ»[3].

دراسة المسألة:

اختلف العلماء في محلّ جملة (أنّ لهم جنّاتٍ) على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنها في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والتقدير: وبشّر الذين آمنوا بأنّ لهم جنّاتٍ[4]. وهذا مذهب الكسائي[5]، وسيبويه[6]، وجماعة من البصريّين[7]، وقوّاه السيرافي[8].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق. ينظر: شرح ديوانه: ٢/ ٧٣.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره: وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيسَ أَلَفْتُهُ

ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢/ ١٥١، واللسان: ٩/ ٩ (ألف)، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٦، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣٩، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٢٧١، وشرح الأشموني: ٣/ ٣٤١، والهمع: ٤/ ٢٢١.

(٣) الدرّ المصون: ١/ ٢١١-٢١٣.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ١/ ١٥٠، وروح المعاني: ١/ ٢٠١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ١٤٨، ٢/ ١٧٣، ٢٣٨، وإعراب القرآن للنحّاس: ١/ ٢٠١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية: ٢/ ٩٦٩، والبحر المحيط: ١/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٨، وشرح الكتاب للرمّاني: ٤/ ١٨٩٠، والمغني: ٢/ ٥٨٠، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٥٠.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ١/ ٢٠١، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٥٩.

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٦.

قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولِه - جلّ ذكرُه -: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾، فقال: إنّما هو على حذفِ اللامِ، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتّقون. وقال: ونظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾؛ لأنه إنّما هو: لذلك فليعبدوا. فإن حذفتَ اللامَ من (أنْ) فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفتَ اللامَ من (لإيلاف) كان نصبًا. هذا قولُ الخليلِ... ولو قال إنسانٌ: إن (أنّ) في موضعِ جرٍّ في هذه الأشياءِ، ولكنه حرفٌ كَثُرَ استعمالُه في كلامِهم، فجاز فيه حذفُ الجارِّ... لكان قولًا قويًّا. وله نظائرُ، نحو قولِه: لَاهِ أبوك. والأوّلُ قولُ الخليلِ»[(١)].

واحتجّ أصحاب هذا القول بأن حرف الجرّ يُحذف مع (أنّ) و (أنْ) كثيرًا؛ لطولهما بالصلة[(٢)]. واستدلّ الأخفشُ[(٣)] على حذف حرف الجرّ وبقاء عمله بقول الفرزدق:

وَمَـــا زُرْتُ لَيْلَـــى أَنْ تَكُـــونَ حَبِيبَـــةً إِلَـــيَّ وَلَا دَيْـــنٍ بِهَـــا أَنَـــا طَالِبُـــهْ

فعطفُ (دَيْنٍ) بالجرّ على محلّ (أنْ تكونَ) دليلٌ على أن محلَّه جرٌّ.

وذكر السمين الحلبيّ توجيهًا آخر لجرّ (دَيْنٍ) في البيت، لكن دون عزوٍ، وهو أن يكون جرّ (دَيْنٍ) عطفًا على محلّ (أنْ تكونَ)، على توهّم دخول حرف الجرّ على (أنْ)، والتقدير: لأنْ تكونَ، وحينئذٍ فلا دليلَ فيه لأصحاب هذا القول[(٤)].

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٨.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٣) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢١٢. وينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، وتخليص الشواهد: ٥١١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢١٢. وينظر: تخليص الشواهد: ٥١٢، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٦، والمقاصد النحوية: ٢/ ٩٩٨.

وممّن حمل هذا الوجه على التوهّم ابنُ السيرافي، فقال: «الشاهُد فيه: أنه جرّ (دَيْنٍ) على أنه توهّم أن اللامَ مذكورةٌ في قولِه: (أنْ تكونَ حبيبةً)، ومعناه: لأنْ تكونَ حبيبةً، فلمّا كان المعنى معنى اللامِ، عطف على الكلامِ الأوّلِ، كأن اللامَ مذكورةٌ»[١].

وأبو حيّان، قال[٢]: «ولا حجّةَ في هذا البيتِ؛ إذ يحتملُ أن يكونَ في موضعِ نصبٍ، وعُطف على توهّمِ الجرِّ، كما قال:

... لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِقٍ ... ...[٣]».

وابنُ هشام، قال: «رووه بخفضِ (دَيْنٍ) عطفًا على محلِّ (أنْ تكونَ)؛ إذ أصلُه: لأنْ تكونَ، وقد يُجَابُ: بأنه عطفٌ على توهّم دخولِ اللامِ، وقد يُعْتَرَضُ: بأن الحملَ على العطفِ على المحلِّ أظهرُ منَ الحملِ على العطفِ على التوهّمِ، ويُجَابُ: بأن القواعدَ لا تثبتُ بالمحتَملاتِ»[٤].

وممّن خرّج جرّ (دَيْنٍ) في البيت على التوّهم أيضًا: ابن عقيل[٥]، وناظر الجيش[٦].

---

(١) شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٠٣.

(٢) التذييل والتكميل: ٧/ ١٦.

(٣) البيت من الطويل، وتمامه: مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِقٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا وهو للأَخْوَص، أو (الأَحْوَص) الرِّيَاحيّ. ينظر: الكتاب: ١/ ١٦٥، ٣٠٦، والبيان والتبيين: ٢/ ٢٦١، والمؤتلف والمختلف: ٤٩، والإنصاف: ١/ ١٩٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٩، وشرح المفصّل: ٢/ ٥٢، والخزانة: ٤/ ١٥٨. ونُسب إلى الفرزدق في الكتاب: ٣/ ٢٩، والإنصاف: ١/ ٣٩٥، وليس في شرح ديوانه.

(٤) المغني: ٢/ ٥٨١.

(٥) ينظر: المساعد: ١/ ٤٣٠.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٧٣٠.

الثاني: أنها في محلّ نصب على نزع الخافض، والمعنى: بشّرهم بأنّ لهم جنّاتٍ، فلمّا سقطت الباء وصل الفعل بنفسه إلى (أنّ)، فنصب(١). وهذا مذهب الخليل(٢)، والفرّاء(٣). ووهم ابن عقيل فعزاه إلى الكسائي(٤).

قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولِه - جلّ ذكرُه -: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ(٥)﴾، فقال: إنّما هو على حذفِ اللامِ، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتّقون(٦). وقال: ونظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾(٧)؛ لأنه إنّما هو: لذلك فليعبدوا. فإن حذفتَ اللامَ من (أنْ) فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفتَ اللامَ من (لإيلاف) كان نصبًا. هذا قولُ الخليلِ...»(٨).

واحتجّ الفرّاء بأن العرب تنصب الكلمة مع حذف حرف الجرّ، كقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

---

(١) ينظر: روح المعاني: ١/ ٢٠١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٨، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٢٣١، وشرحه للرمّاني: ٤/ ١٨٩٠، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٦-١٨، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٨، ١٥٠، والمغني: ٢/ ٥٨٠، والهمع: ٥/ ١٢، وحاشية الصبّان: ٢/ ١٣٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٥٨، ١٤٨، ٢٦١، ٣٠٠، ٢/ ١٧٣، ٢٣٨، وشرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، والبحر المحيط: ١/ ٢٥٤، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩.

(٥) كذا، والصواب: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾. الآية (٩٢) من سورة الأنبياء.

(٦) كذا، والصواب: «فاعبدون».

(٧) الآية (١) من سورة قريش.

(٨) الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٧.

أي: بالديارِ[١].

وممّن ذهب إلى هذا القول المبرّد[٢]، والنحّاس[٣]، والواحدي[٤]، وابن عطيّة[٥]، والقرطبي[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وابن هشام[١٠]، وغيرهم[١١]، وعزاه أبو حيّان وابن هشام إلى أكثر النحويّين[١٢].

ومن النحويّين مَن عكس ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، فعزا الجرّ إلى الخليل، والنصب إلى سيبويه[١٣]. قال ابن هشام: «... وأمّا نقلُ جماعةٍ منهم ابنُ مالكٍ أن الخليلَ

(١) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢١٢. وينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٢٠١.

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ٢/ ٢٦٠.

(٥) ينظر: المحرّر الوجيز: ١/ ١٥٠.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٥٩.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ١٦٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٩٦٩.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٧٩، ١٨٢. وينظر: التصريح: ١/ ٣١٣.

(١١) ينظر: رصف المباني: ٢٥٥، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٧٢٩-١٧٣٠، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٢.

(١٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ١٥-١٦، والارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠، والمغني: ٢/ ٥٨٠.

(١٣) ينظر: التبيان: ١/ ٤١، والإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ١٦٠، وشرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية: ٢/ ٩٦٩، والبحر المحيط: ١/ ٢٥٤، والدرّ المصون: ١/ ٢١١، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٢.

يرى أن الموضعَ جرٌّ، وأن سيبويه يرى أنه نصبٌ، فسهوٌ!»[١].

وقال ابن عقيل: «وحكايةُ المصنِّفِ عنِ الخليلِ أنه في موضعِ جرٍّ موافقةٌ لحكايةِ صاحبِ (البسيط) عنه ذلك، والذي في كتابِ سيبويهِ أن الخليلَ قال: (إنه في موضعِ نصبٍ)، ثمّ قال: (ولو قال إنسانٌ: إنّ (أنْ) في موضعِ جرٍّ لكان قولًا قويًّا، والأولى[٢] قولُ الخليلِ). يعني كونَه في موضعِ نصبٍ»[٣].

وقال الشيخ خالد الأزهري: «وما ذهب إليه الموضِّحُ مِن أن محلَّ (أنّ) و (أنْ) نصبٌ بعدَ الحذفِ هو مذهبُ الخليلِ... فظهر بهذا أن ما نقله ابنُ مالكٍ تبعًا لابنِ العِلْجِ مِن أن الخليلَ يقولُ بالجرِّ سهوٌ!»[٤].

وردّ أبو حيّان على ابن العِلْج وابن مالك نسبتهما الجرّ للخليل والنصب لسيبويه، فقال: «وما ذكره المصنِّفُ وصاحبُ (البسيط) مِن أن مذهبَ الخليلِ أنه بعدَ الحذفِ في موضعِ جرٍّ، وأنه في مذهبِ س في موضعِ نصبٍ - ليس بصحيحٍ؛ بل مذهبُ الخليلِ أنه في موضعِ نصبٍ، وهو منصوصٌ في كتابِ س، قال س في قولِه: (هذا بابٌ آخرُ مِن أنّ):... ولو قال إنسانٌ: إن (أنّ) في موضعِ جرٍّ في هذه الأشياءِ، ولكنه حذف؛ لـمّا كَثُرَ في كلامِهم، فجاز فيه حذفُ الجارِّ... لكان قولًا قويًّا... والأوّلُ قولُ الخليلِ - رحمه اللهُ -. انتهى. فقولُ س: (والأوّلُ)، أي: كونُه في موضعِ نصبٍ، لا في موضعِ جرٍّ، وس إنّما أورد كونَه في موضعِ جرٍّ على سبيلِ أنه لو قيل، ولم يصرّحْ أنه مذهبٌ له، كما صرّح به صاحبُ (البسيط) وهذا المصنِّفُ أنه

---

(١) المغني: ٢/ ٥٨٠.

(٢) كذا، وفي الكتاب: «والأول».

(٣) المساعد: ١/ ٤٣٠.

(٤) التصريح: ١/ ٣١٣.

مذهبُ س»[١].

وقد وقع أبو حيّان في تفسيره (البحر المحيط)[٢] فيما أخذه على ابن العِلْج وابن مالك من الخطأ في نسبتهما الجرّ للخليل والنصب لسيبويه؛ إذ نسب الجر للخليل والكسائي، والنصب لسيبويه والفرّاء!

كما وهّم الشاطبيُّ ابنَ مالكٍ وابنَه بدر الدين هذ النسبة إليهما، فقال: «وعلى كلِّ تقديرٍ، فالقولُ بأنهما في موضعِ نصبٍ هو للخليلِ، والقولُ ببقاء الجرِّ حتمًا أو جوازًا هو قولُ سيبويهِ. وقد عكس ابنُ مالكٍ في (التسهيل) و (شرحه) هذه النسبةَ، فجعل النصبَ لسيبويهِ، والجرَّ للخليلِ، واتّبعه ابنُه في ذلك في شرحِ هذا (النظم)، وذلك وَهْمٌ بلا شكٍّ؛ فالناظمُ لم يلتزمْ واحدًا مِن هذه المذاهبِ، بل تركها في محلِّ النظرِ؛ لقوّةِ أدلّتِها كما تقدّم. وقد فعل ابنُ خروفٍ مثلَ ذلك؛ إذ قال - لـمّا حكى الخلافَ بينَ الخليلِ وسيبويهِ -: (وكلاهما ممكنٌ)»[٣].

الثالث: جواز الوجهين، وإليه ذهب الزجّاج[٤]، والرمّاني[٥]. وعُزي لسيبويه احتمالُ الوجهين[٦].

والذي أراه أن جملة (أنّ لهم جنّاتٍ) في محلّ نصب؛ لأمرين:

١ - أن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل

---

(١) التذييل والتكميل: ٧/ ١٦-١٨. وينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠.

(٢) ينظر: ١/ ٢٥٤.

(٣) المقاصد الشافية: ٣/ ١٥٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٠١، ٢٩٨-٣٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٥) ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ١٨٩١.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، وتخليص الشواهد: ٥١١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩، ١٥٠، والمقاصد النحوية: ٢/ ٩٩٨.

على القليل[١].

٢- أن الأصل والأكثر أنه إذا حُذف حرف الجرّ أن لا يبقى له عملٌ البتّةَ، ولا يُضمر، وإنّما يكون إعراب ما حُذف منه الحرفُ على حسب الطالب للموضع، فإن كان الموضع يقتضي رفعًا رُفع الاسمُ، نحو: كفى باللهِ، وكفى اللهُ، وما في الدارِ مِن أحدٍ، وما في الدارِ أحدٌ، وإن كان الموضع يقتضي نصبًا نُصب الاسمُ[٢].

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠. وينظر: الهمع: ٥/ ١٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ١٥، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٧٢٩-١٧٣٠. وينظر: شرح الكافية: ٢/ ٩٦٩، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٥، وحاشية الصبّان: ٢/ ١٣٤.

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَلِأُحِلَّ﴾، فيه أوجهٌ:

أحدُها: أنه معطوفٌ على معنى (مصدّقًا)؛ إذِ المعنى: جئتُكم لأُصَدِّقَ ما بينَ يديَّ ولأُحِلَّ لكم. ومثلُه منَ الكلامِ: جئتُه معتذرًا إليه ولأجتلبَ رضاه، أي: جئتُ لأعتذرَ ولأجتلبَ، كذا قال الواحديُّ[2]، وفيه نظرٌ؛ لأن المعطوفَ عليه حالٌ، وهذا تعليلٌ.

قال الشيخُ[3] - بعدَ أن ذكر هذا الوجهَ -: وهذا هو العطفُ على التوهّمِ، وليس هذا منه؛ لأن معقوليّةَ الحالِ مخالفةٌ لمعقوليّةِ التعليلِ، والعطفُ على التوهّمِ لا بدَّ أن يكونَ المعنى متّحدًا في المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[4]، كيف اتّحد المعنى مِن حيثُ الصلاحيةُ لجوابِ التحضيضِ؟ وكذلك قولُه:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً ... بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقَلَّدِ[5]

كيف اتّحد معنى النفيِ في قولِه: (لم يُكَثِّرْ)، وفي قولِه: (ولا بحَقَلَّد)، أي: ليس بمُكَثِّرٍ، ولا بحَقَلَّدٍ؟ وكذلك ما جاء منه[6].

---

(١) الآية (٥٠) من سورة آل عمران.

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٢٧٩.

(٣) يعني أبا حيّان.

(٤) من الآية (١٠) من سورة المنافقون، والآية بتمامها: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾.

(٥) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. ينظر: شعره: ١٩٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

قلتُ: ويمكنُ أن يريدَ هذا القائلُ: أنه معطوفٌ على معنى (مُصَدِّقًا)، أي: بسببِ دلالتِه على علّةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ، فنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالتِه على العلّةِ المحذوفةِ؛ لأنها تشاركُه في أصلِ معناه، أعني مدلولَ المادّةِ، وإن كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلّةِ.

الثاني: أنه معطوفٌ على علّةٍ مقدّرةٍ، أي: جئتُكم بآيةٍ؛ لأُوَسِّعَ عليكم ولأُحِلَّ، أو لأُخَفِّفَ عنكم ولأُحِلَّ، ونحو ذلك.

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ لدلالةِ ما تقدّم عليه، أي: وجئتُكم لأُحِلَّ، فحُذف العاملُ بعدَ الواوِ.

الرابع: أنه متعلّقٌ بقوله: (وأطيعون)، والمعنى: اتّبعوني لأُحِلَّ لكم، وهذا بعيدٌ جدًّا، أو ممتنعٌ.

الخامس: أن يكونَ (ولأُحِلَّ) ردًّا على قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾. قال الزمخشريُّ: ﴿وَلِأُحِلَّ﴾: ردٌّ على قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي: جئتُكم بآيةٍ مِن ربِّكم ولأُحِلَّ[1].

قال الشيخُ: ولا يستقيمُ أن يكونَ (ولأُحِلَّ لكم) ردًّا على (بآيةٍ)؛ لأن (بآيةٍ) في موضعِ حالٍ، و (لأُحِلَّ) تعليلٌ، ولا يصحُّ عطفُ التعليلِ على الحالِ؛ لأن العطفَ بالحرفِ المُشَرِّكِ في الحكمِ يُوجِبُ التشريكَ في جنسِ المعطوفِ عليه، فإن عطفتَ على مصدرٍ، أو مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو حالٍ، أو تعليلٍ، أو غيرِ ذلك، شاركه في ذلك المعطوفِ[2].

قلتُ: ويُحْتَمَلُ أن يكونَ جوابُه ما تقدّم مِن أنه أراد ردًّا على (بآيةٍ) مِن حيثُ دلالتُها

(١) الكشّاف: ١/ ٥٦٠.

(٢) البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

على عاملٍ مقدّرٍ»[١].

دراسة المسألة:

في إعراب (ولأُحِلَّ) ثمانيةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنه معطوفٌ على معنى (مصدّقًا)، والمعنى: جئتُكم لأُصَدِّقَ ما بين يديَّ من التوراة، ولأُحِلَّ لكم، كما تقول: جئتُه معتذرًا إليه ولأجتلبَ رضاه[٢]. وهذا هو العطف على التوهّم كما قال أبو حيّان، وإليه ذهب الواحديُّ[٣]، ونظّر له بقولك: جئتُه معتذرًا إليه ولأجتلبَ رضاه.

واعترض أبو حيّان على الواحدي – وإن لم يصرّح باسمه – بأن توجيهه هذا ينطبق على العطف على التوهّم، لكنه لم يوافقه في حمل هذه الآية على العطف على التوهّم؛ محتجًّا بأن معقوليّةَ الحالِ مخالفةٌ لمعقوليّةِ التعليلِ، أمّا العطفُ على التوهّمِ فلا بدَّ أن يكون المعنى متّحدًا في المعطوف والمعطوف عليه، ثمّ ذكر شاهدين لاتّحاد المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه[٤].

كما اعترض عليه تلميذه السمين الحلبي، ولم يرتضِ حمله الآية على العطف على التوهّم؛ وحجّته أن المعطوف (ولأُحِلَّ) تعليل، والمعطوف عليه (مصدّقًا) حال، ولا يُعطف التعليل على الحال[٥].

ثم حاول السمين الحلبي أن يلتمس وجهًا لحمل الآية على العطف على التوهّم، فقال:

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) ينظر: الفريد: ١/ ٥٧٧، والبحر المحيط: ٢/ ٤٩١، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٤٠. وينظر: روح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٢٧٩. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣-٢٠٣.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢.

«قلتُ: ويمكنُ أن يريدَ هذا القائلُ: أنه معطوفٌ على معنى (مُصَدِّقًا)، أي: بسببِ دلالتِه على علّةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ، فنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالتِه على العلّةِ المحذوفةِ؛ لأنها تشاركُه في أصل معناه، أعني مدلولَ المادّةِ، وإن كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلّةِ»[١].

ومثله فعل الشهاب الخفاجي، فقال: «وعطفُه على (مصدّقًا)؛ لتأويلِه بما يجعلُهما مِن بابٍ واحدٍ، وإن كان الأوّلُ حالًا، والثاني مفعولًا[٢] له»[٣].

وممّن ذهب إلى حمل الآية على العطف على التوهّم: عبد القاهر الجرجاني[٤]، والباقولي[٥]، والطبرسي[٦]، والبيضاوي[٧].

الثاني: أنه معطوفٌ على فعلٍ مقدّرٍ دلّ عليه معنى الكلام، تقديره: جئتُكم بآيةٍ؛ لأُوَسِّعَ عليكم ولأُحِلَّ لكم، أو لأُخَفِّفَ عنكم ولأُحِلَّ لكم، أو لأُبَيِّنَ لكم ولأُحِلَّ، أو نحو ذلك[٨]. وممّن

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣.

(٢) في حاشية الشهاب: «مفعول»، والصواب ما أثبتّه.

(٣) حاشية الشهاب: ٣/ ٢٨. وينظر: روح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٤) ينظر: دَرْج الدرر في تفسير الآي والسور: ٢/ ٤٨٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ١/ ٢٤.

(٦) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٤٣.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/ ١٨.

(٨) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٢٥٧، والدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

قال بهذا الباقولي في قولٍ ثانٍ له[١]، وأبو البركات بن الأنباري[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، والمنتجب الهمذاني[٤].

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ بعد الواو؛ لدلالةِ ما تقدّم عليه، أي: وجئتُكم لأُحِلَّ لكم، فحُذف العاملُ بعد الواو[٥]. وممّن قال بهذا البيضاوي في توجيه ثانٍ له[٦]، وأبو السعود[٧].

الرابع: أنه متعلّقٌ بقوله: (وأطيعون)، والمعنى: واتّبعوني لأُحِلَّ لكم. وقد استبعد أبو حيان هذا الوجه[٨]، كما حكم عليه تلميذه السمين الحلبي[٩] وابن عادل الدمشقي[١٠] بالبعد، أو الامتناع.

الخامس: أن يكون (ولأُحِلَّ) معطوفًا على قوله: (بآيةٍ مِن ربِّكم)، أي: جئتُكم بآيةٍ من ربِّكم، ولأُحِلَّ لكم[١١]. وإليه ذهب الزمخشريُّ[١٢].

---

(١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٥.

(٣) ينظر: التبيان: ١/ ٢٦٤. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٤) ينظر: الفريد: ١/ ٥٧٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١، والدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢، وروح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل: ١/ ١٨.

(٧) ينظر: تفسير أبي السعود: ٢/ ٤٠.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٩) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣.

(١٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

(١١) ينظر: الفريد: ١/ ٥٧٦-٥٧٧، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٤٠، وروح المعاني: ٣/ ١٧١.

(١٢) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٦٠. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١، والدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

واعترض أبو حيّان على الزمخشري في توجيهه هذا بأن (بآيةٍ) في موضع حالٍ، و (لأُحِلَّ) تعليلٌ، ولا يصحّ عطفُ التعليل على الحال؛ لأن العطفَ بالحرف المشترك في الحكم يُوجب التشريكَ في جنس المعطوف عليه، فإن عطفتَ على مصدرٍ، أو مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو حالٍ، أو تعليلٍ، أو غيرِ ذلك، شاركه في ذلك المعطوف[١].

وأجاب السمين الحلبي عن اعتراض شيخه أبي حيّان على الزمخشري، فقال: «قلتُ: ويُحْتَمَلُ أن يكونَ جوابُه ما تقدّم مِن أنه أراد ردًّا على (بآيةٍ) مِن حيثُ دلالتُها على عاملٍ مقدّرٍ»[٢].

قال الشهاب الخفاجي: «فلا يردُ أنه لا يصحُّ عطفُ المفعولِ له على المفعولِ به»[٣]. ومثله قال الآلوسي[٤].

وممّن قال بهذا الوجه: البيضاوي في توجيه ثالثٍ له[٥]، والطاهر بن عاشور[٦].

السادس: أن اللام في (ولأُحِلَّ) صلةٌ لفعلٍ مضمرٍ متأخّرٍ، أي: ولأُحِلَّ لكم جئتُكم. وممّن قال بهذا النحّاس[٧]، وأبو بكر الأنباري[٨]، والقرطبي[٩].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٢) الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣.

(٣) حاشية الشهاب: ٣/ ٢٨.

(٤) روح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل: ١/ ١٨.

(٦) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٣/ ٢٥٣.

(٧) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٣٨٠.

(٨) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٢٧٩.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ١٤٧.

السابع: أنه معطوفٌ على (رسولًا) وما بعده من الأحوال، وإليه ذهب الطاهر بن عاشور في قولٍ ثانٍ له، وعلّل لهذا الوجه بأن «الحالَ تشبهُ العلّةَ؛ إذ هي قيدٌ لعاملِها، فإذا كان التقييدُ على معنى التعليلِ شابَه المفعولَ لأجلِه، وشابَه المجرورَ بلامِ التعليلِ، فصحّ أن يُعْطَفَ عليها مجرورٌ بلامِ التعليلِ»[1].

الثامن: أن تكون الواو في (ولأُحِلَّ) زائدة[2]، وإليه ذهب الفرّاء[3]. والقول بزيادة الواو هنا يُزيل الإشكالَ في الآية، لكنه يُخرجها من باب العطف.

وأسهل هذه الأوجه - في نظري - وأقربها للمعنى، هو أن يكون (لأُحِلَّ) معطوفًا على فعلٍ مقدَّرٍ دلّ عليه معنى الكلام، تقديره: جئتُكم بآيةٍ؛ لأُخَفِّفَ عنكم ولأُحِلَّ لكم، أو نحو ذلك.

---

(١) تفسير التحرير والتنوير: ٣/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٢٣٢، والبيان: ١/ ٢٠٥، وغرائب التفسير: ١/ ٢٥٧.

هناك خلافٌ مشهورٌ في القول بزيادة الواو، فالبصريّون يمنعونه، والكوفيّون، والأخفش والمبرّد وابن بَرْهَان من البصريّين يجيزونه. ينظر تفصيل القول في هذه المسألة في: الإنصاف: ٢/ ٤٥٦-٤٦٢، والجنى: ١٦٤-١٦٦، والمغني: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢١٦.

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾، في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنها معطوفةٌ على (كفروا)، و (كفروا) في محلِّ نصبٍ نعتًا لـ (قومًا)، أي: كيف يهدي مَن جمع بين هذين الأمرين؟ وإلى هذا ذهب ابنُ عطيّةَ[٢]، والحَوْفيُّ، وأبو البقاء[٣]...

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من واوِ (كفروا)، والعاملُ فيها الرافعُ لصاحبِها، و (قد) مضمرةٌ معَها على رأيٍ، أي: كفروا وقد شهدوا. وإليه ذهب جماعةٌ كالزمخشريِّ[٤]، وأبي البقاءِ[٥]، وغيرِهما...

الثالث: أن يكونَ معطوفًا على (إيمانهم)؛ لِمَا تضمّنه منَ الانحلالِ لجملةٍ فعليةٍ؛ إذِ التقديرُ: بعدَ أن آمنوا وشَهِدُوا. وإلى هذا ذهب جماعةٌ. قال الزمخشريُّ: أن يُعْطَفَ على ما في (إيمانهم) مِن معنى الفعلِ؛ لأن معناه: بعدَ أن آمنوا، كقولِه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٦]، وقولِه:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٧]

انتهى[٨].

---

(١) من الآية (٨٦) من سورة آل عمران.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨.

(٤) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٩.

(٥) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨.

(٦) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) الكشّاف: ١/ ٥٧٨.

وجهُ تنظيرِه ذلك بالآيةِ والبيتِ تَوَهَّمُ وجودِ ما يُسَوِّغُ العطفَ عليه في الجملةِ، كذا يقولُ النحاةُ: جُزِمَ على التوهّمِ، أي: لسقوطِ الفاءِ، إذ لو سقطت لانجزم في جوابِ التحضيضِ، وكذا يقولون: تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القرآنِ سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصدوا ذلك، حَاشَ للهِ!

وكان تنظيرُ الزمخشريِّ بغيرِ ذلك أولى، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾[1]؛ إذ هو في قوّةِ: إن الذين صَدَقُوا وأَقْرَضُوا...

وقال الواحديُّ: عُطف الفعلُ على المصدرِ؛ لأنه أراد بالمصدرِ الفعلَ، تقديرُه: كفروا باللهِ بعدَ أن آمنوا، فهو عطفٌ على المعنى، كمال قال:

لَـلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي ... أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـن لُـبْسِ الشُّـفُوْفِ[2]

معناه: لأَنْ ألبسَ، وتقرَّ عيني[3].

فظاهرُ عبارةِ الزمخشريِّ والواحديِّ أن الأوّلَ يُؤَوَّلُ لأجلِ الثاني، وهذا ليس بظاهرٍ؛ لأنّا إنما نحتاجُ إلى ذلك؛ لكونِ الموضعِ يطلبُه فعلًا، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾؛ لأن الموصولَ يطلبُ جملةً فعليةً، فاحتجنا أن نتأوّلَ اسمَ الفاعلِ بفعلٍ، وعَطَفْنا عليه ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾، وأمّا ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، وقولُه: (لَلُبْسُ عباءَةٍ)، فليس مكانُ الاسمِ محتاجًا إلى

---

(١) من الآية (١٨) من سورة الحديد.

(٢) البيت من الوافر، وهو لـمَيْسُون بنت بَحْدَل الكَلْبيّة، زوج معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه –، وأمّ ولده يزيد. ينظر: سرّ الصناعة: ١/ ٢٧٣، والاقتضاب: ٢/ ٢٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٨٨٠، والخزانة: ٨/ ٥٠٣، ٥٧٤. وبلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٤٥، والمقتضب: ٢/ ٢٦، والأصول: ٢/ ١٥٠، والجمل: ١٨٧، والإيضاح العضدي: ٣١٢.

(٣) التفسير البسيط: ٥/ ٤١١.

فعلٍ، فالذي ينبغي أن نتأوّلَ الثاني باسمٍ؛ ليصحَّ عطفُه على الاسمِ الصريحِ قبلَه، وتأويلُه بأن نأتيَ معَه بـ (أنْ) المصدريةِ مقدّرةً، تقديرُه: بعدَ إيمانِهم وأنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتِهم؛ ولهذا تأوّل النحويّون قولَها: (لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ): وأنْ تقرَّ؛ إذِ التقديرُ: وقرّةُ عيني.

وإلى هذا الذي ذكرتُه ذهب أبو البقاء، فقال: التقديرُ: بعدَ أنْ آمنوا وأنْ شَهِدُوا، فيكونُ في موضعِ جرٍّ. انتهى[١]. يعني أنه على تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريحِ المجرورِ بالظرفِ.

وكلامُ الجرجانيِّ[٢] فيه ما يشهدُ لهذا، ويشهدُ لتقديرِ الزمخشريِّ؛ فإنه قال: قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾، منسوقٌ على ما يمكنُ في التقديرِ؛ وذلك أن قولَه: ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، يمكنُ أن يكونَ: بعدَ أنْ آمنوا، و (أنْ) الخفيفةُ معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، كقولِه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣]، أي: والصومُ.

ومثلُه ممّا حُمل فيه على المعنى: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾[٤]، فهو عطفٌ على قولِه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، ويمكنُ فيه: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، فلمّا كان قولُه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ بمعنى: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، حَمَلَه على ذلك.

ومثلُه منَ الشعرِ: قولُه:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[٥]

خَفَضَ قولَه: (قَدِير)؛ لأنه عطفٌ على ما يمكنُ في قولِه: (مُنْضِج)؛ لأنه أمكن أن يكونَ

---

(١) التبيان: ١/ ٢٧٨.

(٢) هو: أبو علي، الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني الجماجمي، روى عن العبّاس بن يحيى العُقَيلي، وروى عنه أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي، من آثاره: (نظم القرآن)، في مجلّدين. تُنظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ١٤٦، والأنساب: ٣/ ٢٨٩، واللباب في تهذيب الأنساب: ١/ ٢٨٩.

(٣) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٥١) من سورة الشورى.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأمرئ القيس. ينظر: ديوانه: ٢٢. وفيه: «وَظَلَّ» مكان «فَظَلَّ».

مضافًا إلى (الصَّفِيْف)، فحَمَلَه على ذلك[١].

قلتُ: فإتيانُه بهذا البيتِ نظيرُ إتيانِ الزمخشريِّ بالآيةِ الكريمةِ والبيتِ المتقدّمَينِ؛ لأنه جرّ (قَدِير) هنا على التوهّمِ، كأنه توهّم إضافةَ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِه تخفيفًا، فجرّ على التوهّمِ، كما توهّم الآخرُ وجودَ الباءِ في قولِه: (ليسوا مصلحين)؛ لأنها كثيرًا ما تُزَادُ في خبرِ (ليس)»[٢].

دراسة المسألة:

في إعراب جملة (وشَهِدُوا) أربعةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنها في محلّ نصب معطوفة على جملة (كفروا)، و (كفروا) في محلِّ نصبٍ نعتًا لـ (قومًا)، أي: كيف يهدي مَن جمع بين هذين الأمرين[٣]؟ وإلى هذا ذهب ابن عطيّة[٤]، والحَوْفي[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وأبو حيّان[٧].

وردّ هذا الوجه مكّي بن أبي طالب القيسي؛ لفساد المعنى، فقال: «لا يجوزُ عطفُ (شَهِدُوا) على (كفروا)؛ لفسادِ المعنى»[٨].

---

(١) نصّ الجرجاني نقله عنه الواحدي في التفسير البسيط: ٥/ ٤١٢-٤١٣.

(٢) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١-٣٠٤.

(٣) ينظر: الفريد: ١/ ٦٠٠.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١.

(٨) لم أقف على قوله في كتابه مشكل إعراب القرآن. ونقله عنه أبو حيّان في البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، وتلميذه السمين الحلبي في الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، وابن عادل الدمشقي في اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

قال أبو حيّان – معلّقًا على ردّ مكّي –: «ولم يُبَيِّنْ مِن أيِّ جهةٍ فسادُ المعنى، وكأنه توهّم الترتيبَ[١]؛ فلذلك فسد المعنى عندَه. وقال ابنُ عطيةَ[٢]: المعنى مفهومٌ أن الشهادةَ قبلَ الكفرِ، والواوُ لا تُرَتِّبُ»[٣].

وبمثله علّق تلميذه السمين[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

الثاني: أنها في محلّ نصبٍ على الحال من واو (كفروا)، بإضمار (قد) بعد الواو، والعامل فيها (كفروا)، أي: كفروا بعد إيمانهم وقد شهدوا أن الرسولَ حقٌّ[٦]. وإليه ذهب الراغب الأصفهاني[٧]، والزمخشري[٨]، وأبو البقاء العكبري[٩]، والمنتجب الهمذاني[١٠]، والبيضاوي[١١]، وغيرهم[١٢].

ومنع أبو البقاء العكبري أن يكون (شَهِدُوا) حالًا من (قومًا)، والعامل في الحال

---

(١) أي: الترتيب بين الكفر والشهادة.

(٢) المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨.

(٣) البحر المحيط: ٢/ ٥٤١.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١.

(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٨/ ١٤٠، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٧) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٦٩٩.

(٨) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٩. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(١٠) ينظر: الفريد: ١/ ٦٠٠.

(١١) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ٢٧.

(١٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٢٧١-٢٧٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢/ ٢٠٣، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٥٦، وحاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

(يهدي)؛ لفساد المعنى، إذ المعنى: أنه يهدي مَن شَهِدَ أن الرسولَ حقٌّ[1].

الثالث: أنها معطوفة على ما في (إيمانهم) من معنى الفعل، والمعنى: بعد أن آمنوا وشَهِدُوا[2]. فهو من باب العطف على التوهّم. وإليه ذهب أبو الحسن علي ين يحيى الجرجاني[3]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[4]، والواحدي[5]، والباقولي[6]، والطبرسي[7]، والزمخشري[8]، والمنتجب الهمذاني[9]، وغيرهم[10].

ونظّر الزمخشري[11] لهذا الوجه بقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾، وقول الشاعر:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

---

(١) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨، ومفاتيح الغيب: ٨/ ١٤٠، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٤١٢-٤١٣، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٤١١. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤.

(٦) ينظر: شرح اللمع: ١/ ٢٧٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ٢/ ٦٣٠.

(٧) ينظر: مجمع البيان: ٢/ ٢٧٣.

(٨) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٨. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣، وحاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

(٩) ينظر: الفريد: ١/ ٦٠٠.

(١٠) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ٢٧، ومدارك التنزيل: ١/ ٢٧٢، وغرائب القرآن: ٢/ ٢٠٣، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٥٦، وتفسير التحرير والتنوير: ٣/ ٣٠٣.

(١١) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٨.

وردّ عليه السمين الحلبي، فقال: «وجهُ تنظيرِه ذلك بالآيةِ والبيتِ تَوَهَّمُ وجودِ ما يُسَوِّغُ العطفَ عليه في الجملةِ، كذا يقولُ النحاةُ: جُزِمَ على التوهّمِ، أي: لسقوطِ الفاءِ، إذ لو سقطت لانجزم في جوابِ التحضيضِ، وكذا يقولون: تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القرآنِ سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصدوا ذلك، حَاشَ للهِ!

وكان تنظيرُ الزمخشريِّ بغيرِ ذلك أولى، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾؛ إذ هو في قوّةِ: إن الذين صَدَقُوا وأَقْرَضُوا...»[1].

كما نظّر أبو الحسن علي ين يحيى الجرجاني[2] لهذا الوجه بقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وردّ عليه السمين الحلبي، فقال: « وكلامُ الجرجانيِّ فيه ما يشهدُ لهذا، ويشهدُ لتقديرِ الزمخشريِّ؛ فإنه قال: قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾، منسوقٌ على ما يمكنُ في التقديرِ؛ وذلك أن قولَه: ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، يمكنُ أن يكونَ: بعدَ أن آمنوا، و (أنْ) الخفيفةُ معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، كقولِه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، أي: والصومُ.

ومثلُه ممّا حُمل فيه على المعنى: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾، فهو عطفٌ على قولِه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، ويمكنُ فيه: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، فلمّا كان قولُه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ بمعنى: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، حَمَلَه على ذلك.

ومثلُه منَ الشعرِ: قولُه:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢.

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٤١٢-٤١٣، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤-٣٧٥.

خَفَضَ قولَه: (قَدِير)؛ لأنه عطفٌ على ما يمكنُ في قولِه: (مُنْضِج)؛ لأنه أمكن أن يكونَ مضافًا إلى (الصَّفِيْف)، فحَمَلَه على ذلك.

قلتُ: فإتيانُه بهذا البيتِ نظيرُ إتيانِ الزمخشريِّ بالآيةِ الكريمةِ والبيتِ المتقدّمَينِ؛ لأنه جرّ (قَدِير) هنا على التوهّمِ، كأنه توهّم إضافةَ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِه تخفيفًا، فجرّ على التوهّمِ، كما توهّم الآخرُ وجودَ الباءِ في قولِه: (ليسوا مصلحين)؛ لأنها كثيرًا ما تُزَادُ في خبرِ (ليس)»[1].

وردّ الشهاب الخفاجي هذا الوجه، فقال: «والظاهرُ أنه عطفٌ على المعنى، كما في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾، لا على التوهّم كما ذكره المصنِّفُ - رحمه اللهُ - تبعًا للزمخشيريِّ، كما في قولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾، بالجزمِ على توهّمِ سقوطِ الفاءِ؛ لأنها لو سقطت انجزم في جوابِ شرطٍ مفهومٍ ممّا قبلَه، أي: إنْ أخّرتني... لا لأن التوهّمَ لا يليقُ به - تعالى -؛ لأنه صار كالعَلَمِ على هذا النوعِ منَ العطفِ، بل لأنه هو الموافقُ للواقعِ والتأويلِ»[2].

وبمثله ردّ الآلوسي، فقال: «والظاهرُ أنه عطفٌ على المعنى، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾، لا على التوهّمِ كما تُوُهِّمَ»[3].

الرابع: أن تكون في محلّ جرّ، وذلك على تأويلها بمصدرٍ معطوفٍ على المصدر الصريح المجرور بالظرف (إيمان)، والتقدير: بعدَ إيمانِهم وأنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتِهم. وإليه ذهب

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) حاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

(٣) روح المعاني: ٣/ ٢١٦.

الراغب الأصفهاني[١]، والباقولي[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، والسمين الحلبي[٤]، والشهاب الخفاجي[٥].

قال السمين الحلبي - في ردّه على الواحدي والزمخشري ما ذهبا إليه من أن جملة (شَهِدُوا) معطوفة على ما في (إيمانهم) من معنى الفعل -: «فظاهرُ عبارةِ الزمخشريِّ والواحديِّ أن الأوّلَ يُؤَوَّلُ لأجلِ الثاني، وهذا ليس بظاهرٍ؛ لأنّا إنما نحتاجُ إلى ذلك؛ لكونِ الموضعِ يطلبُه فعلًا، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾؛ لأن الموصولَ يطلبُ جملةً فعليةً، فاحتجنا أن نتأوّلَ اسمَ الفاعلِ بفعلٍ، وعَطَفْنا عليه ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾، وأمّا ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، وقولُه: (لَلُبْسُ عباءَةٍ)، فليس مكانُ الاسمِ محتاجًا إلى فعلٍ، فالذي ينبغي أن نتأوّلَ الثاني باسمٍ؛ ليصحَّ عطفُه على الاسمِ الصريحِ قبلَه، وتأويلُه بأن نأتيَ معَه بـ(أنْ) المصدريةِ مقدّرةً، تقديرُه: بعدَ إيمانِهم وأنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتِهم؛ ولهذا تأوّل النحويّون قولَها: (لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ): وأنْ تقرَّ؛ إذِ التقديرُ: وقرّةُ عيني.

وإلى هذا الذي ذكرتُه ذهب أبو البقاء، فقال: التقديرُ: بعدَ أنْ آمنوا وأنْ شَهِدُوا، فيكونُ في موضعِ جرٍّ. انتهى. يعني أنه على تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريحِ المجرورِ

---

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٦٩٧-٦٩٨. وينظر: حاشية الشهاب: ٣/ ٤٤، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٢) ينظر: شرح اللمع: ١/ ٢٧٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ٢/ ٦٣٠.

(٣) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

بالظرفِ»[1].

والذي أميل إليه هو أن تكون جملة (شَهِدُوا) معطوفة على جملة (كفروا)، ولا يفسد المعنى؛ لأن الواو هنا لا تقتضي الترتيب. أو أن تكون في محلّ نصبٍ على الحال من واو (كفروا)، بإضمار (قد) بعد الواو، والعامل فيها (كفروا)، أي: كفروا بعد إيمانِهم وقد شهدوا أن الرسولَ حقٌّ؛ لعدم التكلّف في هذين الوجهين.

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ﴾، فيه وجهان:

أحدُهما: أنه معطوفٌ على (بُشْرَى)، هذا إذا جعلناها مفعولًا مِن أجلِه[٢]، وإنما جُرَّتْ باللامِ؛ لاختلالِ شرطٍ مِن شروطِ النصبِ، وهو عدمُ اتّحادِ الفاعلِ، فإن فاعلَ الجَعْلِ هو (اللهُ) - تعالى - وفاعلَ الاطمئنانِ (القلوبُ)؛ فلذلك نُصب المعطوفُ عليه لاستكمالِ الشروطِ، وجُرَّ المعطوفُ باللامِ؛ لاختلالِ شرطِه، وقد تقدّم، والتقديرُ: وما جعله إلّا للبُشْرَى وللطمأنينةِ.

والثاني: أنها متعلّقةٌ بمحذوفٍ، أي: ولتطمئنَّ قلوبُكم فَعَل ذلك، أو كان كَيْتَ وكَيْتَ.

وقال الشيخُ: و (تطمئنَّ): منصوبٌ بإضمارِ (أَنْ) بعدَ لامِ (كي)، فهو مِن عطفِ الاسمِ على توهّمِ موضعِ اسمٍ آخرَ.

ثمّ نَقَلَ عن ابنِ عطيّةَ[٣] أنه قال: واللامُ في (ولتطمئنَّ) متعلّقةٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه (جَعَلَه)، ومعنى الآيةِ: وما كان هذا الإمدادُ إلّا لتستبشروا به، وتطمئنَّ به قلوبُكم.

قال الشيخُ: وكأنّه رأى أنه لا يمكنُ عندَه أنْ يُعْطَفَ (ولتطمئنَّ) على (بُشْرَى) على الموضعِ؛ لأن مِن شرطِ العطفِ على الموضعِ عندَ أصحابِنا أن يكونَ ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضعِ،

---

(١) من الآية (١٢٦) من سورة آل عمران.

(٢) ذُكر في نصب (بُشْرَى) ثلاثة أوجه، الأوّل: أنها مفعولٌ لأجله، أي: وما جعله اللهُ لشيءٍ إلّا للبُشْرَى، و (جعل) على هذا التقدير متعدّية لمفعول واحد، والاستثناء مفرّغ. الثاني: أنها مفعولٌ ثانٍ لـ (جَعَلَ) إن جُعلت متعدّية لمفعولين. الثالث: أنها بدلٌ من الهاء في (جَعَلَه). ينظر: التبيان: ١/ ٢٩١، والفريد: ١/ ٦٢٧، والبحر المحيط: ٣/ ٥٤-٥٥، والدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨، وروح المعاني: ٤/ ٤٦.

(٣) المحرّر الوجيز: ٢/ ٣٤٩.

ولا مُحْرِزَ هنا؛ لأن عاملَ الجرِّ مفقودٌ، ومَن لم يشترطِ المُحْرِزَ فيُجَوِّزُ ذلك، ويكونُ مِن بابِ العطفِ على التوهّمِ[١].

قلتُ: وقد جعل بعضُهم الواوَ في (ولتطمئنَ) زائدةً، وهو لائقٌ بمذهبِ الأخفشِ؛ وعلى هذا فتتعلّقُ اللامُ بـ (البُشْرَى)، أي: إن البُشْرَى علّةٌ للجَعْلِ، والطمأنينةَ علّةٌ للبُشْرَى، فهي علّةُ العلّةِ...

وقال الجرجانيُّ[٢] في (نَظْمِه): هذا على تأويلِ: وما جعله اللهُ إلّا ليُبَشِّرَكُم ولتَطْمَئِنَّ. ومَن أجاز إقحامَ الواوِ - وهو مذهبُ الكوفيّين - جعلها مقحمةً في (ولتطمئنَّ)، فيكونُ التقديرُ: وما جعله اللهُ إلّا بُشْرَى لكم؛ لتطمئنَّ قلوبُكم به»[٣].

دراسة المسألة:

في إعراب (ولِتَطْمَئِنَّ) خمسةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنه معطوف على (بُشْرَى)، وذلك على جعل (بُشْرَى) مفعولًا لأجله، والتقدير: وما جعله اللهُ إلّا للبُشْرَى والطمأنينةِ. وإلى هذا ذهب الباقولي[٤]، وأبو البقاء العكبري[٥]، والمنتجب الهمذاني[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وابن عادل الدمشقي[٨]، والطاهر بن

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٥.

(٢) هو: أبو علي، الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، وقد سبق أن ترجمت له. وقد نقل نصّ الجرجاني هذا الواحدي في التفسير البسيط: ٥/ ٥٧٩-٥٨٠، وابن عادل الدمشقي في اللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٥.

(٣) الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٤) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٢٥١.

(٥) ينظر: التبيان: ١/ ٢٩١.

(٦) ينظر: الفريد: ١/ ٦٢٧.

(٧) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨.

(٨) ينظر: اللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٤.

عاشور[١]، والآلوسي[٢].

الثاني: أنه متعلّق بفعلٍ محذوفٍ بعده معطوفٍ على الكلام السابق، وذلك على جعل (بُشْرَى) مفعولًا به ثانيًا لـ (جَعَلَ)، والتقدير: ولتطمئنَّ قلوبُكم به بَشَّرَكم، أو فَعَلَ ذلك، أو جَعَلَ ذلك، أو كان كَيْتَ وكَيْتَ[٣]. وإلى هذا ذهب النحّاس[٤]، وأبو البركات بن الأنباري[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، والقرطبي[٧]، والمنتجب الهمذاني[٨]، والسمين الحلبي[٩]، وغيرهم[١٠].

الثالث: أنه منصوب بإضمار (أنْ) بعد لام (كي)، وعلى هذا يكون معطوفًا على موضع (بُشْرِى)؛ إذ أصله: لِبُشْرَى، فهو من عطف الاسم على توهّم موضع اسمٍ آخر. وإلى هذا ذهب أبو حيّان[١١]، فقال: «(وَلِتَطْمَئِنَّ): معطوفٌ على موضعِ (بُشْرَى)؛ إذ أصلهُ: لِبُشْرَى، ولـمّا اختلف الفاعلُ في «(وَلِتَطْمَئِنَّ) أتى باللامِ؛ إذ فات شرطُ اتّحادِ الفاعلِ؛ لأن فاعلَ

---

(١) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٤/ ٧٨.

(٢) ينظر: روح المعاني: ٤/ ٤٦.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٥٨٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٤٠٦.

(٥) ينظر: البيان: ١/ ٢٢٠.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٢٩١.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٣٠٤.

(٨) ينظر: الفريد: ١/ ٦٢٧.

(٩) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨.

(١٠) ينظر: اللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٤، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٨٢، وروح المعاني: ٤/ ٤٦.

(١١) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨، واللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٤.

(بُشْرَى) هو (اللهُ)، وفاعلُ (تَطْمَئِنَّ) هو (قلوبُكم)، و (تَطْمَئِنَّ): منصوبٌ بإضمارِ (أنْ) بعدَ لامِ (كي)، فهو من عطفِ الاسمِ على توهّمِ موضعِ اسمٍ آخرَ، و (جَعَلَ) على هذا التقديرِ متعدّيةٌ إلى واحدٍ»[١].

الرابع: أن اللام متعلّقة بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه (جَعَلَه)، والمعنى: وما كان هذا الإمدادُ إلّا لتستبشروا به، وتطمئنَّ به قلوبُكم. وإليه ذهب ابن عطيّة[٢].

وعلّق أبو حيّان على توجيهه هذا، فقال: «وكأنّه رأى أنه لا يمكنُ عندَه أنْ يُعْطَفَ (ولتطمئنَّ) على (بُشْرَى) على الموضعِ؛ لأن مِن شرطِ العطفِ على الموضعِ عندَ أصحابِنا أن يكونَ ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضعِ، ولا مُحْرِزَ هنا؛ لأن عاملَ الجرِّ مفقودٌ، ومَن لم يشترطِ الـمُحْرِزَ فيُجَوِّزُ ذلك على مذهبِه، وإنْ لا فيكونُ مِن بابِ العطفِ على التوهّمِ، كما ذكرناه أوّلًا»[٣].

الخامس: أن تكون الواو زائدة، والتقدير: وما جعله اللهُ إلّا بُشْرَى لكم؛ لتطمئنَّ قلوبُكم به[٤].

وعُزي إلى الكوفيّين[٥]. وأشار السمين الحلبي إلى أن القول بزيادة الواو لائق بمذهب الأخفش[٦]، لكن الأخفش لم ينصّ على زيادتها في هذا الموضع من كتابه (معاني القرآن)، وإن اشتُهر عنه القول بزيادتها[٧].

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥٥.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٣٤٩. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٥. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٥٥.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٨/ ٢٣٦، والبحر المحيط: ٣/ ٥٥، واللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٥.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٥٧٩-٥٨٠، والدرّ المصون: ٣/ ٣٨٩.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٩.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٥٦-٤٦٢، والجنى: ١٦٤-١٦٦، والمغني: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

قال السمين الحلبي: «وعلى هذا فتتعلّقُ اللامُ بـ(البُشْرَى)، أي: إن البُشْرَى علّةٌ للجَعْلِ، والطمأنينةَ علّةٌ للبُشْرَى، فهي علّةُ العلّةِ»(١).

والذي أميل إليه من هذه الأوجه أن يكون (ولتطمئنّ) معطوفًا على (بُشْرَى)، وذلك على جعل (بُشْرَى) مفعولًا لأجله، والتقدير: وما جعله اللهُ إلّا للبُشْرَى والطمأنينةِ؛ لسلامته من الحذف والإضمار.

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٩.

الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ، والكسائيُّ، وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ نصبًا، وباقي السبعةِ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ جرًّا[2]، والحسنُ بن أبي الحسنِ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ رفعًا[3]... وأمّا قراءةُ الجرِّ ففيها أربعةُ تخاريجَ:

أحدُها: أنه منصوبٌ في المعنى عطفًا على (الأيدي المغسولة)، وإنما خُفض على الجِوَارِ، كقولِهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بجرِّ (خَرِب)، وكان مِن حقِّه الرفعُ؛ لأنه صفةٌ في المعنى لـ (الجُحْر)؛ لصحّةِ اتّصافِه به، و (الضَّبُّ) لا يُوصَفُ به، وإنما جَرُّه على الجِوَارِ... وهذا وإنْ كان واردًا إلّا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ؛ لضعفِ الجِوَارِ مِن حيثُ الجملةُ، وأيضًا فإن الخفضَ على الجِوَارِ إنما ورد في النعتِ، لا في العطفِ، وقد ورد في التوكيدِ قليلًا في ضرورةِ الشعرِ... وإذا لم يَرِدْ إلّا في النعتِ، أو ما شذّ مِن غيرِه، فلا ينبغي أنْ يُخَرَّجَ عليه كتابُ اللهِ - تعالى - ...

التخريجُ الثاني: أنه معطوفٌ على (برؤوسِكم) لفظًا ومعنًى، ثمّ نُسخ ذلك بوجوبِ الغُسْلِ، أو هو حكمٌ باقٍ، وبه قال جماعةٌ، أو يُحْمَلُ مَسْحُ الأرجلِ على بعضِ الأحوالِ، وهو

---

(١) من الآية (٦) من سورة المائدة.

(٢) ينظر: السبعة: ٢٤٢-٢٤٣، ومعاني القراءات: ١/ ٣٢٦، والمبسوط: ١٨٤، والتذكرة: ١/ ٣١٥، وحجّة القراءات: ٢٢١-٢٢٣، والكشف: ١/ ٤٠٦، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: مختصر في شواذّ القرآن: ٣٧، وغرائب القراءات: ٣٠٩، والمحتسب: ١/ ٢٠٨، والكشّاف: ٢/ ٢١٠، والبحر المحيط: ٣/ ٤٥٢، والإتحاف: ١/ ٥٣٠. وهي قراءة الأعمش، ورُويت عن نافع. ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١١٨، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٢.

لُبْسُ الخُفِّ، ويُعزى للشافعيِّ.

التخريجُ الثالثُ: أنها جُرَّتْ مَنْبَهَةً على عدمِ الإسرافِ باستعمالِ الماءِ؛ لأنها مَظَنَّةٌ لصَبِّ الماءِ كثيرًا، فعُطفت على الممسوحِ، والمرادُ غَسْلُها لِمَا تقدّم، وإليه ذهب الزمخشريُّ. قال: وقيل: (إلى الكعبين)، فجيء بالغايةِ؛ إماطةً لظنِّ ظانٍّ يَحْسَبُها ممسوحةً؛ لأن المَسْحَ لم تُضْرَبْ له غايةٌ في الشريعةِ[١]. وكأنه لم يرتضِ هذا القولَ الدافعَ لهذا الوَهِمِ، وهو كما قال.

التخريجُ الرابعُ: أنها مجرورةٌ بحرفِ جرٍّ مقدّرٍ دلّ عليه المعنى، ويتعلّقُ هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضًا يليقُ بالمحلِّ، فيُدَّعَى حذفُ جملةٍ فعليّةٍ، وحذفُ حرفِ جرٍّ، قالوا: وتقديرُه: وافعلوا بأرجلِكم غُسْلًا.

قال أبو البقاءِ: وحذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ الجرِّ جائزٌ، كقولِه:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٢]

وقال الآخرُ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

فجُرَّ بتقديرِ الباءِ، وليس بموضعِ ضرورةٍ. وقد أفردتُ لهذه المسألةِ كتابًا[٤].

قولُه: (وإبقاءُ الجرِّ)، ليس على إطلاقِه، وإنما يطّردُ منه مواضعُ نصّ عليها أهلُ اللسانِ، ليس هذا منها، وأمّا البيتان فالجرُّ فيهما عندَ النحاةِ يُسَمَّى (العطفُ على التوهّمِ)، يعني كأنه تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ زائدةً في خبرِ (ليس)؛ لأنها يكثرُ زيادتُها، ونظّروا ذلك بقولِه تعالى:

---

(١) الكشّاف: ٢/ ٢٠٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: التبيان: ١/ ٤٢٤.

﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، بجزمِ (أَكُنْ) عطفًا على (فأَصَّدَّقَ)، على توهّمِ سقوطِ الفاءِ مِن (فأَصَّدَّقَ)، نصّ عليه سيبويهِ وغيرُه[2]؛ فظهر فسادُ هذا التخريجِ»[3].

دراسة المسألة:

في توجيه قراءة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ - بالجرّ - أربعةُ تخاريجَ:

الأوّل: أنه معطوفٌ على الرؤوس على الإتباع والمجاورة لفظًا، لا معنًى، كقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[4]، بجرّ (خَرِب)[5]. وإليه ذهب أبو عُبيدة[6]، والأخفش[7]، والقرطبي[8]، وأبو البقاء العكبري[9]، والبيضاوي[10]، وناظر الجيش[11]، وأبو السعود[12].

---

(١) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١، والمحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦، والتبيان: ٢/ ١٢٢٥.

(٣) الدرّ المصون: ٤/ ٢٠٩-٢١٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٦٧، ٤٣٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٣، والبيان: ١/ ٢٨٥، والبحر المحيط: ٣/ ٤٥٢، والدرّ المصون: ٤/ ٢١٠، والمغني: ٢/ ٧٠٠، ٧٦١، والإتحاف: ١/ ٥٣١.

(٦) ينظر: مجاز القرآن: ١/ ١٥٥. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٩، والكشف والبيان: ١١/ ١٩٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٠، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٨٣-٢٨٤، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٥٥. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٩، والكشف والبيان: ١١/ ١٩٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٠، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٨٣-٢٨٤، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٨.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٩-٣٥٠.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٤٢٢-٤٢٤.

(١٠) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١١٧.

(١١) ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٤، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨.

(١٢) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ١١.

قال أبو البقاء العكبري عن حمل جرّ القراءة على العطف على الجوار: «وليس بممتنعٍ أن يقعَ في القرآن لكثرته؛ فقد جاء في القرآن والشعر...»[١]. واستشهد بقراءةٍ واحدةٍ لوقوع الجرّ على الجوار في العطف.

وقال ناظر الجيش: «لا فرقَ بين عطف النسق والنعت في مطلق التبعيّة؛ فكما تثبت التبعيّة على الجوار في النعت - وإن كان الأمرُ فيها على خلاف الأصل -؛ لورود ذلك في كلام العرب، هكذا تثبت في عطف النسق؛ لوروده في كلامهم أيضًا، ولا شكَّ أن ظاهر الآية الشريفة فيه دليلٌ على ما ذكرنا»[٢]. وقال أيضًا: «والذي يظهر أن التبعيّة في العطف على الجوار لا مانعَ منها من حيث الصناعة، وأقوى الأدّلة عليها الآيةُ الشريفةُ»[٣].

وضُعِّفَ تخريج الجرّ على الجوار، قال الزجّاج: «فأمّا الخفضُ على الجِوَارِ فلا يكونُ في كلماتِ اللهِ»[٤].

وقال النحّاس: «وهذا القولُ غلطٌ عظيمٌ؛ لأن الجِوَارَ لا يجوزُ في الكلامِ أن يُقَاسَ عليه»[٥].

وقال ابن خالويه: «قال أبو عُبَيدٍ: مَن قرأ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ - بالكسرِ - لزمه أن يمسحَ، ومَن ذكر أنّ مَن خَفَضَ ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ خَفَضَه على الجِوَارِ غلطٌ؛ لأن الخفضَ على الجِوَارِ لغةٌ لا تُسْتَعْمَلُ في القرآنِ، وإنما تكونُ لضرورةِ شاعرٍ، أو حرفٍ يُجْرَى كالمَثَلِ، كقولِهم:

---

(١) التبيان: ١/ ٤٢٢-٤٢٤.

(٢) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٤.

(٣) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٣.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٩.

(جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)»[١].

وقال مكّي: «وهو بعيدٌ، لا يُحْمَلُ القرآنُ عليه»[٢].

وقال أبو حيّان: «وهو تأويلٌ ضعيفٌ جدًّا، ولم يَرِدْ إلّا في النعتِ؛ حيثُ لا يُلْبِسُ على خلافٍ فيه، قد قُرِّرَ في علمِ العربيةِ»[٣]. وقال أيضًا: «والمسموعُ في الإتباع على الجوار في الخفض إنما هو في النعت... وأمّا في العطف فلم يُحفظ ذلك من كلامهم؛ ولذلك ضَعُفَ جدًّا قولُ مَن حَمَلَ قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾، في قراءة مَن خفض (وأرجلكم) على الجوار. والفرقُ بينه وبين النعت أن الاسم في باب النعت تابعٌ لِما قبله من غير وساطة شيءٍ، فهو أشدُّ له مجاورةً، بخلاف العطف إذ قد فَصَلَ بين الاسمين حرفُ العطف، وجاز إظهارُ العامل في بعض المواضع؛ فبَعُدَتِ المجاورةُ، وكَثُرَتِ الوساطةُ، نحو: مررت بزيدٍ وبعمرٍو»[٤].

الثاني: أنه معطوفٌ على (برؤوسِكم) لفظًا ومعنًى[٥]. وإليه ذهب الكرماني[٦]، والرازي[٧].

الثالث: أنها جُرَّتْ للتنبيه على عدم الإسراف باستعمال الماء؛ لأنها مَظَنَّةٌ لصبّ الماء كثيرًا، فعُطفت على الممسوح حملًا على المعنى، والمراد الغُسْل، والدليل على أن الأرجل

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها: ١٤٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٠.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

(٤) التذييل والتكميل: ١٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢١٥، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٧، والإتحاف: ١/ ٥٣١.

(٦) ينظر: غرائب التفسير: ١/ ٣٢١.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ١١/ ١٦٤، ١٦٥.

مغسولة قوله: (إلى الكعبين)[١]. وإليه ذهب الزمخشري[٢]، والمنتجب الهمذاني[٣]، والنسفي[٤].

وممّن ذهب إلى أنها معطوفة على الممسوح، وأن المراد بالمسح في الأرجل الغُسْل: أبو حاتم السجستاني[٥]، وأبو بكر الأنباري[٦]، وأبو علي الفارسي[٧].

قال أبو حيّان: «هذا التأويلُ - وهو كما ترى - في غايةِ التلفيقِ، وتعميةِ الأحكامِ!»[٨].

الرابع: أنها مجرورةٌ بحرف جرّ مقدّر دلّ عليه المعنى، والتقدير: وافعلوا بأرجلِكم غُسْلًا. وإليه ذهب أبو البقاء العكبري[٩]. ووصف أبو حيّان تخريج أبي البقاء بأنه في غاية الضعف[١٠].

ووصفه تلميذه السمين بالفساد، وخرّج البيتين اللذين استدلّ بهما على الحمل على

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢، والدرّ المصون: ٤/ ٢١٥، والإتحاف: ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٠٥. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢١٥، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٨، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) ينظر: الفريد: ٢/ ١٧-١٨.

(٤) ينظر: مدارك التنزيل: ١/ ٤٣٠.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٢٨١-٢٨٢.

(٦) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٢٨١-٢٨٢.

(٧) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢١٥، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٨٢.

(٨) البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٤٢٤. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢١٥-٢١٦، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٦، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

التوهّم، فقال: «قولُه: (وإبقاءُ الجرِّ)، ليس على إطلاقِه، وإنما يطّردُ منه مواضعُ نصّ عليها أهلُ اللسانِ، ليس هذا منها، وأمّا البيتان فالجرُّ فيهما عندَ النحاةِ يُسَمَّى (العطفُ على التوهّمِ)، يعني كأنه تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ زائدةً في خبرِ (ليس)؛ لأنها يكثرُ زيادتُها، ونظّروا ذلك بقولِه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، بجزمِ (أَكُنْ) عطفًا على (فأَصَّدَّقَ)، على توهّمِ سقوطِ الفاءِ مِن (فأَصَّدَّقَ)، نصّ عليه سيبويهِ وغيرُه؛ فظهر فسادُ هذا التخريجِ»[1].

وحكم عليه ناظر الجيش بأنه في غاية البعد عن فصاحة كلام العرب، فضلًا عن فصاحة القرآن[2]! وخرّج البيتين اللذين استدلّ بهما على الحمل على التوهّم فقال: «وأمّا البيتان اللذان استدلّ بهما فلا دليلَ فيهما؛ لأن الجرَّ في (ولا نَاعِبٍ)، وفي (ولا سَابِقٍ) إنما هو على توهّم وجود الباء داخلةً على (مصلحين)، وعلى (مُدْرِك)»[3].

والذي يظهر لي أن تخريج جرّ (وأرجلِكم) بأنه معطوفٌ على (برؤوسِكم) لفظًا ومعنًى هو الأقرب للمعنى، ولخلوّه من التكلّف.

---

(١) الدرّ المصون: ٤/ ٢١٦.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٦.

(٣) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٨.

الموضع السادس: قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «... وقرأ الكسائيُّ: ﴿وَٱلْعَيْنُ﴾ وما عُطف عليها بالرفعِ، وقرأ نافعٌ، وحمزةُ، وعاصمٌ بنصبِ الجميعِ، وقرأ أبو عمرٍو، وابنُ كثيرٍ، وابنُ عامرٍ بالنصبِ فيما عدا (الجُرُوح)، فإنهم يرفعونها[٢]. فأمّا قراءةُ الكسائيِّ فوجّهها أبو عليٍّ الفارسيُّ بثلاثةِ أوجهٍ[٣]:

أحدُها: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على جملةٍ فعليّةٍ، فتَعْطِفُ الجملَ كما تَعْطِفُ المفرداتِ. يعني أن قولَه: (والعينُ) مبتدأٌ، و (بالعينِ) خبرُه، وكذا ما بعدَها، والجملةُ الاسميّةُ عطفٌ على الفعليّةِ مِن قولِه: ﴿وَكَتَبْنَا﴾، وعلى هذا فيكونُ ذلك ابتداءَ تشريعٍ، وبيانَ حكمٍ جديدٍ غيرِ مُنْدَرِجٍ فيما كُتب في التوراةِ. قالوا: وليست مُشْرِكَةً للجملةِ معَ ما قبلَها، لا في اللفظِ، ولا في المعنى.

وعبّر الزمخشريُّ عن هذا الوجهِ بالاستئنافِ، قال: أو للاستئنافِ، والمعنى: فَرَضْنَا عليهم أن النفسَ مأخوذةٌ بالنفسِ، مقتولةٌ بها إذا قَتَلَتْها بغيرِ حقٍّ، وكذلك العينُ مَفْقُوْءَةٌ بالعينِ...[٤].

الوجهُ الثاني مِن توجيهِ الفارسيِّ: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على الجملةِ مِن قولِه: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾، لكنْ مِن حيثُ المعنى، لا مِن حيثُ اللفظُ، فإن معنى (كَتَبْنَا

---

(١) من الآية (٤٥) من سورة المائدة.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣١٠، والسبعة: ٢٤٤، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٢، ومعاني القراءات: ١/ ٣٢٩-٣٣٠، والمبسوط: ١٨٥، وحجّة القراءات: ٢٢٥-٢٢٦، والكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٣-٢٢٦.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

عليهم أنّ النفسَ بالنفسِ): قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ، فالجُمَلُ مندرجةٌ تحتَ الكَتْبِ مِن حيثُ المعنى، لا مِن حيثُ اللفظُ.

وقال ابن عطيّةَ: ويُحْتَمَلُ أن تكونَ الواوُ عاطفةً على المعنى، وذَكَرَ ما تقدّم، ثمّ قال: ومثلُه لـمّا كان المعنى في قولِه: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[1]: يُمْنَحُون، عَطَفَ (وحُوْرًا عِيْنًا) عليه[2]. فنَظَّرَ هذه الآيةَ بتلك؛ لاشتراكِهما في النظرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ، وهو حَسَنٌ.

قال الشيخُ: وهذا منَ العطفِ على التوهّمِ؛ إذ تَوَهَّمَ في قولِه: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾: النفسُ بالنفسِ[3]. وضَعَّفَه بأن العطفَ على التوهّمِ لا ينقاسُ.

والزمخشريُّ نَحَا إلى هذا المعنى، ولكنه عبّر بعبارةٍ أخرى، فقال: الرفعُ للعطفِ على محلِّ (أنّ النفسَ)؛ لأن المعنى: وكَتَبْنَا عليهم النفسُ بالنفسِ، إمّا لإجراءِ (كَتَبْنَا) مجرى (قُلْنَا)، وإمّا أن معنى الجملةِ التي هي (النفس بالنفس) ممّا يقعُ عليه الكَتْبُ كما تقعُ عليه القراءةُ، تقولُ: كتبتُ: الحمدُ للهِ، وقرأتُ: سورةٌ أنزلناها؛ ولذلك قال الزجّاجُ[4]: لو قُرئ:

---

(١) الآية (٤٥) من سورة الصافّات. ليس في سورة الصافّات ذكرٌ للحُور العِين، والمقصود هنا الآيات ذوات الأرقام (١٧-٢٢) من سورة الواقعة، وهي: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝١٨ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢﴾، وهذا على قراءة أُبَيٍّ بن كعب وابن مسعود: ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ بالنصب. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٢٤، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٥١، والمحتسب: ٢/ ٣٠٩، وشواذّ القراءات: ٤٦٢.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩.

﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ بالكسرِ، لكان صحيحًا[١]...

الوجهُ الثالثُ: أن (العينَ) عطفٌ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ في الجارِّ الواقعِ خبرًا؛ إذِ التقديرُ: أنّ النفسَ بالنفسِ هي والعينُ، وكذا ما بعدَها، والجارُّ والمجرورُ بعدَها في محلِّ نصبٍ على الحالِ مُبَيِّنَةً للمعنى؛ إذِ المرفوعُ هنا مرفوعٌ بالفاعليةِ؛ لعطفِه على الفاعلِ المستترِ...»[٢].

دراسة المسألة:

أجاز أبو عليّ الفارسي في توجيه قراءة الكسائي: ﴿وَٱلۡعَيۡنُ﴾ وما عُطف عليها بالرفع ثلاثةَ أوجهٍ[٣]:

الأوّل: أن تكون الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على جملةٍ فعليّةٍ، كما تعطف مفردًا على مفردٍ، أي: تكون الجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ (العينُ)، وخبره (بالعينِ)، وما بعدها، معطوفة على الجملة الفعلية (وكَتَبْنَا)، فلا تكون تلك الجمل مندرجةً تحت (كَتَبْنَا) من حيث اللفظ، ولا من حيث التشريك في معنى الكَتْب، بل ذلك استئنافُ إيجابٍ، وابتداءُ تشريعٍ، والمعنى: أن النفسَ مقتولةٌ بالنفس، والعينَ مفقوءةٌ بالعين[٤]. وإليه ذهب الزجّاج[٥]، والنحّاس[٦]،

---

(١) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٤.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٣-٢٧٦.

(٣) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٣-٢٢٦. وينظر: مجمع البيان: ٣/ ٢٨٢-٢٨٣، والبحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٣-٢٧٧، وروح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٧، والمحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧، وروح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٢.

وابن خالويه[١]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٢]، والواحدي[٣]، والباقولي[٤]، وأبو البركات بن الأنباري[٥]، والرازي[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، وغيرهم[٨].

الثاني: أن تكون الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على جملة (أنّ النفسَ بالنفسِ) من حيثُ المعنى، لا من حيثُ اللفظُ؛ لأن معنى (كَتَبْنَا عليهم أنّ النفسَ بالنفسِ): قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ[٩]. وإليه ذهب الزجّاج[١٠]، والنحّاس[١١]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[١٢]، والواحدي[١٣]،

---

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٤٦.

(٢) ينظر: الكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٣٩٧.

(٤) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٢.

(٥) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٢.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ٨.

(٧) ينظر: التبيان: ١/ ٤٣٩، وإعراب القراءات الشواذّ: ١/ ٤٤٠.

(٨) ينظر: الفريد: ٤/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨، وغرائب القرآن: ٢/ ٥٩٧، روح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٧.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩.

(١١) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٢.

(١٢) ينظر: الكشف: ١/ ٤٠٩.

(١٣) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٣٩٧.

وابن عطيّة[١]، والزمخشري[٢]، والرازي[٣]، وأبو البقاء العكبري[٤]، وغيرهم[٥]، وحسّنه السمين الحلبي[٦].

ونظّر القائلون بهذا الوجه في قراءة الرفع بقوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾، بأنه لـمّا كان المعنى فيها: يُمْنَحُون كأسًا من معين، عَطَفَ (وحُوْرًا عِيْنًا) عليه، أي: يُمْنَحُون كأسًا، و يُمْنَحُون حورًا عِيْنًا، فنَظَّرَ هذه الآية بتلك؛ لاشتراكهما في النظر إلى المعنى دون اللفظ[٧].

وعدّ أبو حيّان هذا الوجه من العطف على التوهّم، فقال: «وهذا العطفُ هو منَ العطفِ على التوهّمِ؛ إذ تَوَهَّمَ في قولِه: (أنّ النفسَ بالنفسِ): أنه النفسُ بالنفسِ، والجُمَلُ مندرجةٌ تحتَ الكَتْبِ مِن حيثُ المعنى، لا مِن حيثُ اللفظُ»[٨]. وضعّفه؛ لأن العطف على التوهّم لا ينقاس، بل هو موقوفٌ على السماع[٩].

وسمّى الزمخشري هذا الوجه بـ (العطف على المحلّ)، فقال: «والرفعُ للعطفِ على

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤، وروح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٤. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ٨.

(٤) ينظر: التبيان: ١/ ٤٣٩.

(٥) ينظر: الفريد: ٤/ ٤١-٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨، ومدارك التنزيل: ١/ ٤٥٠، وغرائب القرآن:٢/ ٥٩٧، وفتح القدير: ٢/ ٤٦.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤.

(٧) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٤، والمحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧.

(٨) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦.

محلِّ (أنّ النفسَ)؛ لأن المعنى: وكَتبْنَا عليهم النفسُ بالنفسِ، إمّا لإجراءِ (كَتَبْنَا) مجرى (قُلْنَا)، وإمّا لأن معنى الجملةِ التي هي قولُك: (النفس بالنفس) ممّا يقعُ عليه الكَتْبُ[1] كما تقعُ عليه القراءةُ، تقولُ: كتبتُ: الحمدُ للهِ، وقرأتُ: سورةٌ أنزلناها؛ ولذلك قال الزجّاجُ: لو قُرئ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ بالكسرِ، لكان صحيحًا»[2].

ولم يرتضِ أبو حيّان هذه التسمية منه، وعقّب عليه بقوله: «وهذا الذي قاله الزمخشريُّ هو الوجهُ الثاني مِن توجيهِ أبي عليٍّ، إلّا أنه خرج عن المصطلحِ فيه؛ وهو أن مثلَ هذا لا يُسَمَّى عطفًا على المحلِّ؛ لأن العطفَ على المحلِّ هو العطفُ على الموضعِ، وهذا ليس منَ العطفِ على الموضعِ؛ لأن العطفَ على الموضعِ هو محصورٌ، وليس هذا منه، وإنما هو عطفٌ على التوهّمِ، ألا ترى أنّا لا نقولُ: إن قولَه: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ في موضعِ رفعٍ؟ لأن طالبَ الرفعِ مفقودٌ، بل نقولُ: إن المصدرَ المنسبكَ مِن (أنّ) واسمِها وخبرِها لفظُه وموضعُه واحدٌ، وهو النصبُ، والتقديرُ: وكتبْنا عليهم فيها: النفسُ بالنفسِ؛ إمّا لإجراءِ (كَتَبْنَا) مجرى (قُلْنَا)، فحُكيت بها الجملةُ، وإمّا لأنهما ممّا يصلحُ أن يتسلّطَ الكَتْبُ فيها نفسُه على الجملةِ؛ لأن الجملَ ممّا تُكْتَبُ كما تُكْتَبُ المفرداتُ، ولا نقولُ: إن موضعَ ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ رفعٌ بهذا الاعتبارِ»[3].

ودافع السمين الحلبي عن الزمخشري، فقال: «قلتُ: والزمخشريُّ لم يَعْنِ أن (أنّ) وما في حَيِّزِها في محلِّ رفعٍ فعَطَفَ عليها المرفوعَ، حتى يُلْزِمَه الشيخُ بأن لفظَها ومحلَّها نصبٌ، إنما عَنَى أن اسمَها محلُّه الرفعُ قبلَ دخولِها، فراعى العطفَ عليه، كما راعاه في اسمِ (إن)

(١) في الكشّاف: «الكتاب»، والتصويب من البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤.

(٢) الكشّاف: ٢/ ٢٤٤.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦-٥٠٧.

المكسورةِ. وهذا الردُّ ليس للشيخِ، بل سَبَقَه إليه أبو البقاءِ فأَخَذَه منه. قال أبو البقاءِ: ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفًا على (أنّ) وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضعِ نصبٍ[١]. انتهى. وليس بشيءٍ؛ لِمَا تقدّم»[٢].

الثالث: أن تكون الواو عاطفةً مفردًا على مفردٍ، فتكون (العينُ) معطوفةً على الضميرِ المرفوعِ المستترِ في الجارِّ والمجرورِ (بالعين) الواقعين خبرًا، والتقديرُ: أنّ النفسَ بالنفسِ هي والعينُ، وكذلك ما بعدها، وتكون المجروراتُ بعدَها على هذا في محلِّ نصبٍ أحوالًا مُبَيِّنَةً للمعنى؛ لأن المرفوع هنا مرفوعٌ بالفاعلية؛ لعطفه على الفاعل المستتر.

واغتفر أصحابُ هذا الوجه[٣] عدمَ توكيد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أُكِّدَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[٤]؛ بأنه قد جاء مثلُه غيرَ مُؤَكَّد بالمنفصل في قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٥]، فـ (آباؤنا) معطوف على الضمير المرفوع المتّصل في (أشركنا) من غير تأكيدٍ.

وذكر البيضاوي أن الفصل بالظرف مسوّغٌ لعدم التوكيد[٦].

---

(١) التبيان: ١/ ٤٣٩.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٧، والكشف: ١/ ٤٠٩، والمحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٨، وكشف المشكلات: ١/ ٣٥٢-٣٥٣، والبيان: ١/ ٢٩٣، والتبيان: ١/ ٤٣٩. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٦.

(٤) من الآية (٢٧) من سورة الأعراف.

(٥) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨.

وإلى هذا الوجه ذهب الزجّاج[١]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٢]، وابن عطيّة[٣]، والباقولي[٤]، وأبو البركات بن الأنباري[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وغيرهم[٧].

وضُعِّفَ هذا الوجه؛ لسببين:

أحدهما: أن فيه عطفًا على الضمير المتّصل المرفوع من غير فصلٍ بينه وبين حرف العطف، ولا تأكيد، ولا فصل بين حرف العطف والمعطوف بـ(لا) في آية الأنعام، وهذا غير جائز عند البصريّين إلّا في الضرورة.

الثاني: أن فيه لزومَ هذه الأحوال، والأصلُ في الحال ألّا تكون لازمةً، بل منتقلةً[٨].

قال السمين الحلبي: «قال أبو البقاءِ[٩]: وجاز العطفُ مِن غيرِ توكيدٍ، كقولِه: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾. قلتُ: قام الفصلُ بـ(لا) بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ مقامَ التوكيدِ؛ فليس نظيرَه. وللفارسيِّ بحثٌ في قولِه: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ معَ سيبويهِ[١٠]، فإن سيبويهِ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٢، والتفسير البسيط: ٧/ ٣٩٧، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وفتح القدير: ٢/ ٤٦.

(٢) ينظر: الكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧-١٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤.

(٤) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٢.

(٥) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٣.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٤٣٩.

(٧) ينظر: الفريد: ٤/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٦. وينظر: روح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٩) التبيان: ١/ ٤٣٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٩.

يجعلُ طولَ الكلامِ بـ (لا) عوضًا عنِ التوكيدِ بالمنفصلِ، كما طال الكلامُ في قولِهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ...»[١].

وقال أبو عليٍّ الفارسيّ: «فإنْ قلتَ: فإن (لا) في قولِه: ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ عِوَضٌ منَ التأكيدِ؛ لأن الكلامَ قد طال بها، كما طال في نحوِ: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ، قيل: هذا إنما يستقيمُ أن يكونَ عِوَضًا إذا وقع قبلَ حرفَ العطفِ؛ ليكونَ عِوَضًا منَ الضميرِ المنفصلِ الذي كان يقعُ قبلَ حرفِ العطفِ، فأمّا إذا وقع بعدَ حرفِ العطفِ لم يَسُدَّ ذلك المَسَدَّ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: حضر امرأةٌ اليومَ القاضيَ، لم يُغْنِ طولُ الكلامِ في غيرِ هذا الموضعِ الذي كان ينبغي أن يقعَ فيه التعويضُ؟»[٢].

وقال ابن عطيّة: «وكلامُ سيبويهِ مُتَّجِهٌ على النظرِ النحويِّ، وإنْ كان الطولُ قبلَ حرفِ العطفِ أتمَّ، فإنه بعدَ حرفِ العطفِ مُؤَثِّرٌ، لا سِيَّمَا في هذه الآيةِ؛ لأن (ولا) رَبَطَتْ المعنى؛ إذ قد تقدّمها نفيٌ، ونَفَتْ هي أيضًا عنِ الآباءِ، فتمكّن العطفُ»[٣].

(١) الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٦.

(٣) المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٨.

الموضع السابع: قال تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾: قرأ الجمهورُ بسكونِ اللامِ، وجزمِ الفعلِ بعدَها[2]، على أنها لامُ الأمرِ، سُكِّنَتْ تشبيهًا بـ (كَتْف)، وإن كان أصلُها الكسرَ، وقد قرأ بعضُهم بهذا الأصلِ[3]، وقرأ حمزةُ - رحمه اللهُ - بكسرِها، ونصبِ الفعلِ بعدَها[4]، جَعَلَها لامَ (كي)، فنَصَبَ الفعلَ بعدَها بإضمارِ (أنْ) على ما تقرّر غيرَ مرّةٍ، فعلى قراءةِ الجمهورِ والشاذِّ تكونُ جملةً مستأنفةً، وعلى قراءةِ حمزةَ يجوزُ أن تتعلّقَ اللامُ بـ﴿ءَاتَيْنَٰهُ﴾، أو ﴿قَفَّيْنَا﴾[5]، إنْ جعلنا (هُدًى) و (موعظةً) مفعولًا لهما، أي: قَفَّيْنَا للهدى والموعظةِ وللحكمِ، أو آتيناه الهدى والموعظةَ والحكمَ، وإنْ جعلناهما حالين معطوفين على (مُصَدِّقًا) تعلّق (ولِيَحْكُمَ) في قراءتِه بمحذوفٍ دلّ عليه اللفظُ، كأنه قيل: وللحكمِ آتيناه ذلك.

قال الزمخشريُّ: فإنْ قلتَ: فإنْ نَظَّمْتَ (هُدًى) و (موعظةً) في سِلْكِ (مُصَدِّقًا)، فما تصنعُ بقولِه: (وليحكم)؟ قلتُ: أصنعُ به ما صنعتُ بـ (هُدًى) و (موعظةً)، حيثُ جعلتُهما

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة المائدة.

(٢) ينظر: السبعة: ٢٤٤، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٢، والمبسوط: ١٨٥، وحجّة القراءات: ٢٢٨، والكشف: ١/ ٤١٠، والتيسير: ٩٩، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٣) أي: بكسر لام الأمر، وجزم الفعل بعدها، وبها قرأ ورش. ينظر: التيسير: ٩٩. وينظر: المحرّر الوجيز:٣/ ١٨٢، والبحر المحيط: ٣/ ٥١١، والإتحاف: ١/ ٥٣٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣١٢، والسبعة: ٢٤٤، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٢، والمبسوط: ١٨٥، وحجّة القراءات: ٢٢٧، والكشف: ١/ ٤١٠، والتيسير: ٩٩، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٥) من الآية (٤٦) من سورة المائدة. وتمامها: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

مفعولًا لهما، فأُقَدِّرُ: وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ آتيناه إيّاه[١].

وقال ابنُ عطيّةَ قريبًا مِن الوجهِ الأوّلِ - أعني كونَ (وليحكم) مفعولًا له عطفًا على (هُدًى)، والعاملُ (آتيناه) الملفوظُ به - فإنه قال: وآتيناه الإنجيلَ؛ ليتضّمنَ الهدى والنورَ والتصديقَ، وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ[٢].

قال الشيخُ[٣]: فعَطَفَ (وليحكمَ) على توّهمِ علّةٍ؛ ولذلك قال: ليتضمّنَ. وذَكَرَ الشيخُ قولَ الزمخشريِّ السابقَ، وجَعَلَه أقربَ إلى الصوابِ مِن قولِ ابنِ عطيّةَ، قال: لأن الهدى الأوّلَ والنورَ والتصديقَ لم يُؤْتَ بها على أنها علّةٌ، إنما جيء بقولِه: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ على معنى: كائنًا فيه ذلك ومصدّقًا، وهذا معنى الحالِ، والحالُ لا تكونُ علّةً؛ فقولُه: ليتضمّنَ كَيْتَ وكَيْتَ، وليحكمَ، بعيدٌ»[٤].

دراسة المسألة:

في إعراب ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ في قراءة حمزة - بكسر اللام، ونصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) - وجهان:

الأوّل: أن يكون مفعولًا له معطوفًا على (هُدًى) و (موعظةً)، إنْ جُعلا مفعولًا لهما، وتتعلّق اللامُ حينئذٍ بـ (آتَيْنَا)، أو (قَفَّيْنَا)، أي: قفّينا للهدى والموعظةِ وللحكمِ، أو آتيناه الهدى

(١) الكشّاف: ٢/ ٢٤٦.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٨٢.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٥١٢.

(٤) الدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥-٢٨٦.

والموعظةَ والحكمَ. وإليه ذهب الزمخشري[١]، وابن عطيّة[٢]، والرازي[٣]، والقرطبي[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وغيرهم[٦].

قال ابنُ عطيّةَ: «وقرأ حمزةُ وحدَه: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ - بكسرِ اللامِ وفتحِ الميمِ- على لامِ (كي)، ونصبِ الفعلِ بها، والمعنى: وآتيناه الإنجيلَ؛ ليتضّمنَ الهدى والنورَ والتصديقَ، [و][٧] ليحكمَ أهلُه بما أنزل اللهُ فيه»[٨].

واعترض عليه أبو حيّان بأنه جعل (وليحكمَ) مفعولًا له معطوفًا على قوله: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا﴾؛ على توهّم علةٍ فيها؛ بدليل أنه قال: «ليتضمّنَ»، وهذه أحوال، والحال لا تكون علّةً، فقال: «وقال ابنُ عطيّةَ: (والمعنى: وآتيناه الإنجيلَ؛ ليتضّمنَ الهدى والنورَ والتصديقَ، وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ فيه). انتهى. فعَطَفَ (وليحكمَ) على توّهمِ علّةٍ؛ ولذلك قال: ليتضمّنَ الهدى. والزمخشريُّ جَعَلَه معطوفًا على (هدى) و (موعظةً)، على توهّم النطقِ باللامِ فيهما، كأنه قال: وللهدى والموعظةِ وللحكمِ، أي: جَعَلَه مقطوعًا ممّا قبلَه، وقدّر العاملَ مؤخّرًا، أي: وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ فيه آتيناه إيّاه. وقولُ الزمخشريِّ أقربُ إلى الصوابِ؛ لأن الهدى الأوّلَ والنورَ والتصديقَ لم يُؤْتَ بها على سبيلِ

---

(١) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٦. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥١١، والدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٨٢. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥١١-٥١٢، والدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ١١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٤.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٦) ينظر: فتح القدير:٢/ ٤٧، روح المعاني: ٦/ ١٥١.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) المحرّر الوجيز: ٣/ ١٨٢.

العلّةِ، إنما جيء بقولِه: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ على معنى: كائنًا فيه ذلك ومصدّقًا، وهذا معنى الحالِ، والحالُ لا يكونُ علّةً؛ فقولُ ابنِ عطيّةَ: (ليتضمّنَ كَيْتَ وكَيْتَ، وليحكمَ)، بعيدٌ»[١].

الثاني: أن يكون مفعولًا له معطوفًا على (هُدًى) و (موعظةً)، إنْ جُعلا حالين معطوفين على (مُصَدِّقًا) وتتعلّق اللام حينئذٍ بمحذوفٍ دلّ عليه (آتيناه) المذكور، أي: وللحكمِ آتيناه ذلك. وإليه ذهب الزمخشري[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وأبو السعود[٤]، والطاهر بن عاشور[٥].

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥١١-٥١٢.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٦.

(٣) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٤٤.

(٥) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٦/ ٢١٩-٢٢٠.

الموضع الثامن: قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿وَيَقُولُ﴾: قرأ أبو عمرٍو والكوفيّون[2] بالواوِ قبلَ (يقولُ)، والباقون بإسقاطِها، إلّا أن أبا عمرٍو نَصَبَ الفعلَ بعدَ الواوِ، وروى عنه عليُّ بن نصرٍ الرفعَ كالكوفيّين[3]، فتحصّل فيه ثلاثُ قراءاتٍ: ﴿يَقُولُ﴾ مِن غيرِ واوٍ، ﴿وَيَقُولَ﴾ بالواوِ والنصبِ، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالواوِ والرفعِ... وأمّا قراءةُ أبي عمرٍو فهي التي تحتاجُ إلى فَضْلِ نظرٍ، واختلف الناسُ في ذلك على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنه منصوبٌ عطفًا على ﴿فَيُصۡبِحُواْ﴾[4] على أحدِ الوجهين المذكورين في نصبِ (فيُصْبِحُوا)، وهو الوجهُ الثاني، أعني كونَه منصوبًا بإضمارِ (أنْ) في جوابِ الترجّي بعدَ الفاءِ؛ إجراءً للترجّي مجرى التمنّي... وهذا الوجهُ - أعني عطفَ (ويقولَ) على (فيُصْبِحُوا)

---

(١) من الآية (٥٣) من سورة المائدة.

(٢) الكوفيّون هم: عاصم، وحمزة، والكسائيّ.

(٣) ينظر: السبعة: ٢٤٥، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٣، والمبسوط: ١٨٦، وحجّة القراءات: ٢٢٩، والكشف: ١/ ٤١١، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٤) من الآية (٥٢) من سورة المائدة. والآية بتمامها: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ﴾.

- قاله الفارسيُّ[١]، وتبعه جماعةٌ، ونقله عنه أبو محمدٍ بن عطيّةَ[٢]، وذكره أبو عمرٍو بن الحاجبِ أيضًا[٣]...

الثاني: أنه منصوبٌ عطفًا على المصدرِ قبلَه، وهو (الفتحُ)، كأنه قيل: فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتحِ، وبأن يقولَ، أي: وبقولِ الذين آمنوا، وهذا الوجهُ ذكره أبو جعفرٍ النحّاسُ[٤]...

الثالثُ - مِن أوجهِ نصبِ (ويقولَ) -: أنه منصوبٌ عطفًا على قولِه: (يأتيَ)، أي: فعسى اللهُ أن يأتيَ ويقولَ، وإلى هذا ذهب الزمخشريُّ[٥]، ولم يَعْتَرِضْ عليه بشيءٍ.

وقد رُدَّ ذلك بأنه يلزمُ عطفُ ما لا يجوزُ أن يكونَ خبرًا على ما هو خبرٌ، وذلك أن قولَه: (أنْ يأتيَ) خبرُ (عسى)، وهو صحيحٌ؛ لأن فيه رابطًا عائدًا على اسمِ (عسى)، وهو ضميرُ الباري - تعالى -، وقولُه: ﴿وَيَقُولُ﴾ ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسمِ (عسى)، فكيف يصحُّ جَعْلُه خبرًا؟!

وقد اعتذر مَن أجاز ذلك عنه بثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنه مِن بابِ العطفِ على المعنى، والمعنى: فعسى أن يأتيَ اللهُ بالفتحِ ويقولَ الذين آمنوا، فتكونُ (عسى) تامّةً؛ لإسنادِها إلى (أنْ) وما في حيِّزِها، فلا تحتاجُ حينئذٍ إلى رابطٍ، وهذا قريبٌ مِن قولِهم: (العطف على التوهّم)، نحو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

---

(١) لم يذكر أبو عليّ الفارسيّ في الحجّة هذا الوجه عند تخريج قراءة أبي عمرٍو، وإنما ذكر أوجهًا غيره. ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٩-٢٣١.

(٢) ذكر ابن عطيّة هذا الوجه ضمن أوجهٍ ثلاثةٍ، لكنه لم يعزه إلى أبي عليّ الفارسي. ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٣) لم أقف عليه في كتبه التي بين يدي. ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٢٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٦.

(٥) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٥١.

ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]...»[2].

دراسة المسألة:

اختُلف في توجيه قراءة أبي عمرو: ﴿وَيَقُولَ﴾ - بإثبات الواو، ونصب الفعل - على ثلاثة أوجهٍ:

الأوّل: أنّ (ويقولَ) منصوبٌ عطفًا على (فيُصْبِحُوا) على أن يكون (فيُصْبِحُوا) منصوبًا بإضمار (أنْ) في جواب الترجّي بعد الفاء. وعُزي هذا الوجه إلى أبي عليّ الفارسيّ[3]. وإليه ذهب ابن عطيّة[4]، والباقولي[5]، وأبو البركات بن الأنباري[6]، والآلوسي[7]، ورجّحه أبو السعود[8] والشوكاني[9] معلّلَينِ ذلك بأن هذا القول إنما يصدر عن المؤمنين عند ظهور ندامةِ الكافرين، لا عند إتيان الفتح فقط.

الثاني: أنه منصوبٌ عطفًا على المصدر قبله، وهو (الفتحُ)، كأنه قيل: فعسى اللهُ أن يأتيَ

---

(١) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٣٠١-٣٠٥.

(٣) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٢. ولم أقف عليه في كتابه الحجّة كما ذكرت قبلُ.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٥) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٧.

(٦) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٧.

(٧) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٨) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٤٩.

(٩) ينظر: فتح القدير: ٢/ ٥١.

بالفتحِ، وبأن يقولَ الذين آمنوا، أي: وبقولِ الذين آمنوا[١]. وإليه ذهب الباقولي[٢]، وأبو البركات بن الأنباري[٣]، وأبو البقاء العكبريّ[٤]، والبيضاوي[٥].

الثالث: أنه منصوبٌ عطفًا على لفظ (يأتيَ)، أي: فعسى اللهُ أن يأتيَ ويقولَ[٦]. وإليه هذا ذهب الفرّاء[٧]، والأخفش[٨]، والطبري[٩]، والزمخشريُّ[١٠]، وغيرهم[١١].

واعتُرض على هذا الوجه بأنه يلزم عطفُ ما لا يجوز أن يكونَ خبرًا على ما هو خبرٌ، وذلك أن قوله: (أنْ يأتيَ) خبر (عسى)، وفيه رابطٌ عائدٌ على اسم (عسى)، وهو ضمير الباري - تعالى -، وقوله: (ويقولُ) ليس فيه ضميرٌ يعود على اسم (عسى)، فكيف يصحّ جَعْلُه

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٩، والفريد: ٢/ ٤٩-٥٠، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٥٠، والبحر المحيط: ٣/ ٥٢٢، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٣، وروح المعاني: ٦/ ١٥١.

(٢) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٩.

(٣) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٥.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٣١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٣، والحجّة في القراءات السبع: ١٣٢، وكشف المشكلات: ١/ ٣٥٧-٣٥٩، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٤٩، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣١٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٦٠.

(٩) ينظر: جامع البيان: ٨/ ٥١٦.

(١٠) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٥١. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(١١) ينظر: الكشف والبيان: ١١/ ٣٧٧، ومعالم التنزيل: ٣/ ٦٩، وبحر العلوم: ١/ ٤٤٣، ومجمع البيان: ٣/ ٢٩١، ومدارك التنزيل: ١/ ٤٥٤، وتفسير التحرير والتنوير: ٦/ ٢٣٣.

خبرًا[1]؟!

وقد اعتذر عنه مَن أجاز ذلك بثلاثةِ أوجهٍ[2]:

الأوّل: أن يكون (ويقولَ) معطوفًا على (يأتيَ) حملًا على المعنى، والمعنى: فعسى أن يأتيَ اللهُ بالفتح ويقولَ الذين آمنوا[3]، فتكون (عسى) تامّةً؛ لإسنادها إلى (أنْ) وما في حيِّزِها، فلا تحتاج حينئذٍ إلى رابطٍ، وهذا قريبٌ مِن قولهم: (العطف على التوهّم)، نحو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾. أي: على توهّم كون (عسى) تامّةً، كما جُزم (أَكُنْ) على توهّم سقوط الفاء من (أَصَّدَّقَ)[4]. قاله أبو عليّ الفارسيّ[5]، وابن عطيّة[6]، وأبو البركات بن الأنباري[7]، والرازي[8]، وأبو البقاء العكبريّ[9]، وغيرهم[10].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦٠، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، والتبيان: ١/ ٤٤٤، والفريد: ٢/ ٤٩، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٢١، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٨-٢٢٩، والتفسير البسيط: ٧/ ٤٢٤، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٤٩، وتفسير أبي السعود: ٣/ ٤٩.

(٤) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٥) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠. وينظر: غرائب التفسير: ١/ ٣٣٢، والبحر المحيط: ٣/ ٥٢٢، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٦) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٧) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٦.

(٨) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ٢٠.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٤.

(١٠) ينظر: الفريد: ٢/ ٤٩، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٣١.

الثاني: أن يكون (ويقولَ) معطوفًا على لفظ (أنْ يأتيَ)، على أن يُجعل (أنْ يأتيَ) بدلًا من لفظ الجلالة، لا خبرَ (عسى)، وتكون (عسى) حينئذٍ تامّةً، لا ناقصةً، والتقدير: فعسى أن يأتيَ اللهُ بالفتحِ ويقولَ الذين آمنوا[١]. قاله أبو عليّ الفارسيّ[٢]، ومكّي بن أبي طالب القيسيّ[٣]، وابن عطيّة[٤]، وأبو البقاء العكبريّ[٥] وغيرهم[٦].

الثالث: أن يكون (ويقولَ) معطوفًا على لفظ (يأتيَ)، ويُقَدَّرُ مع المعطوف (يقولَ) ضميرٌ محذوفٌ هو مصحِّحٌ لوقوعه خبرًا عن (عسى)، والتقدير: ويقولَ الذين آمنوا به، أي: بالله، ثمّ حُذف؛ للعلم به[٧]. قاله أبو البقاء العكبريّ[٨].

وأسهل هذه الأوجه في نظري أنّ نصب (ويقولَ) لكونه معطوفًا على (فيُصْبِحُوا)، على أن يكون (فيُصْبِحُوا) منصوبًا بإضمار (أنْ) في جواب الترجّي بعد الفاء.

---

(١) ينظر: الفريد: ٢/ ٥٠.

(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٢/ ٢٣٠-٢٣١. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٢٢، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٣) ينظر: الكشف: ١/ ٤١٢.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٥) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٤.

(٦) ينظر: مجمع البيان: ٣/ ٢٩١، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٥٠، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٣١.

(٧) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٨) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٥. وينظر: الفريد: ٤/ ٤٩، والبحر المحيط: ٣/ ٥٢١، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

الموضع التاسع: قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «وقرأ الحسنُ أيضًا، والأشهبُ العُقَيليُّ: ﴿وَيَذَرْكَ﴾ بالجزمِ[2]، وفيها وجهان:

أحدُهما: أنه جَزَمَ ذلك عطفًا على التوهّمِ، كأنه تَوَهَّمَ جَزْمَ (يُفْسِدُوا) في جوابِ الاستفهامِ؛ فعَطَفَ عليه بالجزمِ، كقولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[3]، بجزمِ (وأَكُنْ).

الثاني: أنها تخفيفٌ، كقراءةِ أبي عمرٍو: ﴿يَنصُرْكُمُ﴾[4]، وبابِه»[5].

دراسة المسألة:

في قراءة الحسن والأشهب العُقَيليّ: ﴿وَيَذَرْكَ﴾ بالجزمِ وجهان:

أحدهما: أنه جَزَمَ (يَذَرْكَ) عطفًا على التوهّم، فكأنه تَوَهَّمَ جَزْمَ (يُفْسِدُوا) في جواب الاستفهام؛ فعَطَفَ عليه (يَذَرْك) بالجزمِ، كأنه قيل: إنْ تذرْه وقومَه يُفسدوا ويَذَرْكَ. ونظيرُ هذا جزمُ (أَكُنْ) على توهّم سقوط الفاء من (أَصَّدَّقَ) في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[6]. وإليه

---

(١) من الآية (١٢٧) من سورة الأعراف.

(٢) وقرأ بها أيضًا أبو رجاء العُطَاردي. ينظر: مختصر في شواذّ القرآن: ٥٠، والمحتسب: ١/ ٢٥٦، والكشّاف: ٢/ ٤٩١، ومجمع البيان: ٤/ ٢٤٧، وشواذّ القراءات: ١٩٢، ومفاتيح الغيب: ١٤/ ٢٢٠.

(٣) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٤) من الآية (١٦٠) من سورة آل عمران. والآية بتمامها: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾. تُنظر قراءة أبي عمرو في: النشر: ٢/ ٢١٣، ٢٤٣، والإتحاف: ١/ ٣٧١، ٤٩٣، ٢/ ٥٥١.

(٥) الدرّ المصون: ٥/ ٤٢٣.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٩/ ٢٩.

ذهب الزمخشري[١]، والمنتجب الهمذاني[٢]، والبيضاوي[٣]، وأبو حيّان[٤]، والسمين الحلبيّ[٥]، وغيرهم[٦].

الثاني: أنه على التخفيف من (يَذَرُكَ)؛ لأجل كثرة الحركات، كقراءة أبي عمرو: ﴿يَنصُرۡكُمُ﴾. وإليه ذهب ابن جنّي[٧]، وأبو البقاء العكبريّ[٨]، والقرطبي[٩]، والمنتجب الهمذاني[١٠]، وأبو حيّان[١١]، والسمين الحلبيّ[١٢]، وغيرهم[١٣].

والذي يظهر لي أن جزم (يذرْك) للتخفيف؛ بسبب كثرة الحركات.

---

(١) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٤٩١.

(٢) ينظر: الفريد: ٢/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٢٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٦٧.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٥/ ٤٢٣.

(٦) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٢٦٢، وفتح القدير: ٢/ ٢٣٥.

(٧) ينظر: المحتسب: ١/ ٢٥٧. وينظر: روح المعاني: ٩/ ٢٩.

(٨) ينظر: التبيان: ١/ ٥٨٩، وإعراب القراءات الشواذّ: ١/ ٥٥٦. وينظر: روح المعاني: ٩/ ٢٩.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٠٠.

(١٠) ينظر: الفريد: ٢/ ٣٤٤.

(١١) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٦٧.

(١٢) ينظر: الدرّ المصون: ٥/ ٤٢٣.

(١٣) ينظر: مجمع البيان: ٤/ ٢٤٧، وفتح القدير: ٢/ ٢٣٥.

الموضع العاشر: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ فيه أوجهٌ:

أحدُها: أن يكونَ (مَن) مرفوعَ المحلِّ عطفًا على الجلالةِ، أي: يكفيك اللهُ والمؤمنون، وبهذا فَسَّرَ الحسنُ البصريُّ، وجماعةٌ...

الثاني: أن (مَن) مجرورةُ المحلِّ عطفًا على الكافِ في (حَسْبُكَ)، وهو رأي الكوفيّين[2]، وبهذا فَسَّرَ الشَّعْبيُّ، وابنُ زيدٍ...

الثالثُ: أن محلَّه نصبٌ على المعيّةِ... وقال ابنُ عطيّةَ - بعدَما حكى عنِ الشَّعْبيِّ وابنِ زيدٍ ما قدّمتُ عنهما منَ المعنى -: فـ (مَن) في مثلِ هذا التأويلِ في محلِّ نصبٍ عطفًا على موضعِ الكافِ؛ لأن موضعَها نصبٌ على المعنى بـ (يكفيك) الذي سَدَّتْ (حَسْبُكَ) مَسَدَّه[3].

قال الشيخُ: هذا ليس بجيّدٍ؛ لأن (حَسْبُكَ) ليس ممّا تكونُ الكافُ فيه في موضعِ نصبٍ، بل هذه إضافةٌ صحيحةٌ ليست مِن نصبٍ، و (حَسْبُكَ) مبتدأٌ مضافٌ إلى الضميرِ، وليس مصدرًا، ولا اسمَ فاعلٍ، إلّا إنْ قيل: إنه عطفٌ على التوهّمِ، كأنه تَوَهَّمَ أنه قيل: يكفيك اللهُ، أو كفاك اللهُ، لكنّ العطفَ على التوهّمِ لا ينقاسُ، والذي ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كلامُ الشعبيِّ وابنِ زيدٍ أن تكونَ (مَن) مجرورةً بـ (حَسْب) محذوفةً؛ لدلالةِ (حَسْبُكَ) عليها... فلا يكونُ منَ العطفِ على الضميرِ المجرور[4]...»[5].

---

(١) الآية (٦٤) من سورة الأنفال.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٦٣.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٢٣٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١٠-٥١١.

(٥) الدرّ المصون: ٥/ ٦٣١-٦٣٤.

دراسة المسألة:

في موضع (مَن) ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوّل: الرفع، وفيه خمسةُ أوجهٍ:

١- أن موضعَها رفعٌ عطفًا على لفظ الجلالة، أي: يكفيك اللهُ والمؤمنون، أو يكفيك اللهُ ويكفيك مَن اتّبعك من المؤمنين، أو حَسْبُك اللهُ والمؤمنون، أو حسبُك اللهُ وتابعوك، أو فإن حسبَك اللهُ وتُبَّاعُك من المؤمنين، أو نحوها[١]. وعُزي إلى الكسائي[٢]، وإليه ذهب الزجّاج[٣]، والأخفش الأصغر[٤]، والكرماني[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦]، وأبو البقاء العكبريّ[٧]، وأبو حيّان[٨]، والسمين الحلبيّ[٩]، وغيرهم[١٠]. وبهذا المعنى فسّر الحسنُ البصريُّ وجماعةٌ[١١].

---

(١) ينظر: جامع البيان: ١١/ ٢٦١، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٩، والمحرّر الوجيز: ٤/ ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٦٨.

(٢) ينظر: روح المعاني: ١٠/ ٣٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٢٣. وينظر: التفسير البسيط: ١٠/ ٢٣٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ١٩٤.

(٥) ينظر: غرائب التفسير: ١/ ٤٤٤.

(٦) ينظر: البيان: ١/ ٣٩١.

(٧) ينظر: التبيان: ٢/ ٦٣١. وينظر: الدرّ المصون: ٥/ ٦٣٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١٠.

(٩) الدرّ المصون: ٥/ ٦٣١-٦٣٢.

(١٠) ينظر: مجمع البيان: ٤/ ٣٦١، وأنوار التنزيل: ٣/ ٦٦، ومدارك التنزيل: ١/ ٦٥٥، وفتح القدير: ٢/ ٣٢٤.

(١١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٩، والمحرّر الوجيز: ٤/ ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٦٨، والبحر المحيط: ٤/ ٥١٠، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣١-٦٣٢.

٢- أن موضعَها رفعٌ على أنها مبتدأٌ محذوفُ الخبر، والتقدير: ومَن اتّبعك من المؤمنين كذلك، أي: حسبُهم اللهُ[١]. وإليه ذهب أبو البركات الأنباري[٢]، والكرماني[٣]، وأبو البقاء العكبريّ[٤].

٣- أن موضعَها رفعٌ على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: وحسبُك مَن اتّبعك[٥]. وإليه ذهب أبو البقاء العكبريّ[٦].

٤- أن موضعَها رفعٌ على أنها فاعلٌ لفعل محذوف، والتقدير: كفاك اللهُ وكفاك المؤمنون[٧]. وحسّنه النحّاس[٨]، وإليه ذهب الزمخشريّ[٩].

٥- أن موضعَها رفعٌ عطفًا على (حَسْب)؛ لقبح العطف على لفظ الجلالة؛ لكراهة قول المرء: «ما شاء اللهُ وشئتَ»[١٠].

الثاني: الجرّ، وفيه وجهان:

١- أن موضعَها جرٌّ عطفًا على الكاف في (حَسْبُكَ)، والمعنى: حَسْبُك اللهُ وحَسْبُ مَن اتّبعك

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ١٩٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٦٨-٦٩، وفتح القدير: ٢/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: البيان: ١/ ٣٩١.

(٣) ينظر: غرائب التفسير: ١/ ٤٤٤.

(٤) ينظر: التبيان: ٢/ ٦٣١. وينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١١، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٤.

(٥) ينظر: الفريد: ٢/ ٤٣٥، وروح المعاني: ١٠/ ٣٠.

(٦) ينظر: التبيان: ٢/ ٦٣١. وينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١١، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٤.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٥/ ١٩٨.

(٨) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ١٩٤.

(٩) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٥٩٧.

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٩.

مِن المؤمنين[١]. وإليه ذهب الكوفيّون[٢]، ووافقهم أبو البقاء العكبريّ[٣]، والبيضاوي[٤]. وبهذا المعنى فسّر عامرٌ الشَّعْبيُّ، وابنُ زيدٍ[٥]. وردّه المنتجب الهمذاني معلّلًا ذلك بأن عطف الظاهر المجرور على الضمير ممتنعٌ إلّا بإعادة العامل[٦].

٢- أن موضعَها جرٌّ بإضافة (حَسْب) المحذوفة إليها؛ لدلالة (حَسْبُك) المذكورة عليها، والتقدير: وحَسْبُ مَن. وإليه ذهب ابن عطيّة، وإن جعل حذف المضاف مكروهًا، وخصّه بضرورة الشعر[٧]، واختاره أبو حيّان[٨].

الثالث: النصب، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ:

١- أن موضعَها نصبٌ على أنها مفعولٌ معه، والمعنى: كفاك وكفى أتباعَك من المؤمنين اللهُ

---

(١) ينظر: الكشف والبيان: ١٣/ ١٣٦، ومعالم التنزيل: ٣/ ٣٧٤، والفريد: ٢/ ٤٣٦.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٦٦، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٢، وتفسير أبي السعود: ٤/ ٣٤، وروح المعاني: ١٠/ ٣٠. في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ خلافٌ، فالبصريّون يمنعونه، والكوفيّون يُجيزونه. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٦٣-٤٧٤، والتبيان: ٢/ ٦٣١.

(٣) ينظر: التبيان: ٢/ ٦٣١.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٦٦.

(٥) ينظر: جامع البيان: ١١/ ٢٦٠، والمحرّر الوجيز: ٤/ ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٦٨، والبحر المحيط: ٤/ ٥١٠، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٢، والجواهر الحسان: ٣/ ١٥٤.

(٦) ينظر: الفريد: ٢/ ٤٣٦.

(٧) ينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٢٣٣. وينظر: الدرّ المصون: ٥/ ٦٣٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١٠. وينظر: الدرّ المصون: ٥/ ٦٣٣.

ناصرًا[١]. وإليه ذهب الزجّاج[٢]، والزمخشريّ[٣]، والبيضاوي[٤]، وغيرهم[٥].

٢- أن موضعَها نصبٌ عطفًا على موضعِ الكافِ؛ لأن موضعَها نصبٌ على المعنى بـ (يكفيك) الذي سَدَّتْ (حَسْبُكَ) مَسَدَّه، والمعنى: يكفيك اللهُ وتابَعك[٦]. وإليه ذهب الفرّاء[٧]، والطبري[٨]، والنحّاس[٩]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[١٠]، وابن عطيّة[١١]، وأبو البركات الأنباري[١٢]، وغيرهم[١٣].

---

(١) ينظر: الفريد: ٢/ ٤٣٥، وتفسير التحرير والتنوير: ١٠/ ٦٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٢٣. وينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١١، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٣، وروح المعاني: ١٠/ ٣٠.

(٣) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٥٩٦-٥٩٧. وينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١١، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٢.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٦٦.

(٥) ينظر: مدارك التنزيل: ١/ ٦٥٥، وغرائب القرآن: ٣/ ٤١٥، وتفسير أبي السعود: ٤/ ٣٣، وفتح القدير: ٢/ ٣٢٤.

(٦) ينظر: غرائب التفسير: ١/ ٤٤٤، وتفسير الحرير والتنوير: ١٠/ ٦٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤١٧. وينظر: التفسير البسيط: ١٠/ ٢٣٢، ومفاتيح الغيب: ١٥/ ١٩٨، وروح المعاني: ١٠/ ٣٠.

(٨) ينظر: جامع البيان: ١١/ ٢٦٠-٢٦١.

(٩) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ١٩٤.

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٩.

(١١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٢٣٣. وينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥١٠، والدرّ المصون: ٥/ ٦٣٣، وروح المعاني: ١٠/ ٣٠.

(١٢) ينظر: البيان: ١/ ٣٩١.

(١٣) ينظر: مجمع البيان: ٤/ ٣٦١-٣٦٢.

وردّ أبو حيّان على ابن عطيّة اختيارَه هذا الوجه، فقال: «وهذا ليس بجيّدٍ؛ لأن (حَسْبُكَ) ليس ممّا تكونُ الكافُ فيه في موضعِ نصبٍ، بل هذه إضافةٌ صحيحةٌ ليست مِن نصبٍ، و (حَسْبُكَ) مبتدأٌ مضافٌ إلى الضميرِ، وليس مصدرًا، ولا اسمَ فاعلٍ، إلّا إنْ قيل: إنه عطفٌ على التوهّمِ، كأنه تَوَهَّمَ أنه قيل: يكفيك اللهُ، أو كفاك اللهُ، ولكنّ العطفَ على التوهّمِ لا ينقاسُ؛ فلا يُحْمَلُ عليه القرآنُ ما وُجدت مندوحةٌ عنه»[١].

فأبو حيّان لم يوافق ابن عطيّة في جعله (مَن) في موضع نصبٍ عطفًا على موضع الكاف؛ لأن الكاف إذا اتّصلت بـ (حَسْبُ) تكون في محلّ جرّ بالإضافة، لا في محلّ نصبٍ، وارتضى هذا التوجيه منه لو أنه حمله على العطف على التوهّم، أي: توهّم كون (حَسْبَك) بمعنى (يكفيك)، والمعنى: يكفيك اللهُ، أو كفاك اللهُ، لكنه استدرك ذلك بأن الحمل على التوّهم غير قياسيّ، وأنه لا يُحْمَلُ عليه القرآنُ ما وُجدت عنه مندوحةٌ.

٣- أن موضعَها نصبٌ بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه الكلام، والتقدير: ويكفي مَن اتّبعك[٢]. وإليه ذهب أبو البقاء العكبريّ[٣]، والقرطبي[٤].

والذي أراه من هذه الأوجه هو أن تكون (مَن) في موضع رفع عطفًا على لفظ الجلالة، أي: حسبك اللهُ والمؤمنون؛ لسلامته من التأويل والحذف.

---

(١) البحر المحيط: ٤/ ٥١٠.

(٢) ينظر: الفريد: ٢/ ٤٣٥.

(٣) ينظر: التبيان: ٢/ ٦٣١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٦٩.

الموضع الحادي عشر: قال تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿يَعْقُوبَ﴾: قرأ ابنُ عامرٍ، وحمزةُ، وحفصٌ عن عاصمٍ بفتحِ الباءِ، والباقون برفعِها[2]، فأمّا القراءةُ الأولى فاختلفوا فيها، هل الفتحةُ علامةُ نصبٍ أو جرٍّ؟ والقائلون بأنها علامةُ نصبٍ اختلفوا، فقيل: هو منصوبٌ عطفًا على قولِه: (بإسحاقَ)، قال الزمخشريُّ[3]: كأنه قيل: ووَهَبْنَا له إسحاقَ، ومِن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ، على طريقةِ قولِه:

... لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ ... ...[4]

يعني أنه عَطَفَ على التوهّمِ فنَصَبَ، كما عَطَفَ الشاعرُ على توهّمِ وجودِ الباءِ في خبر (ليس) فجَرَّ، ولكنّه لا ينقاسُ.

وقيل: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، تقديرُه: ووَهَبْنَا يعقوبَ، وهو على هذا غيرُ داخلٍ في البشارةِ. ورجّح الفارسيُّ هذا الوجهَ[5].

وقيل: هو منصوبٌ عطفًا على محلِّ (بإسحاقَ)؛ لأن موضعَه نصبٌ، كقولِه:

---

(١) الآية (٧١) من سورة هود.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) الكشّاف: ٣/ ٢١٦.

(٤) هذا جزء بيت من الطويل سبق تخريجه، وتمامه: مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(٥) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٣٦٥، ٣٦٧.

﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[١] بالنصبِ عطفًا على (برُؤُسِكُم). والفرقُ بينَ هذا والوجهِ الأوّلِ أن الأوّلَ ضَمَّنَ الفعلَ معنى: (وَهَبْنَا) توهّمًا، وهنا باقٍ على مدلولِه مِن غيرِ توهّمٍ.

ومَن قال بأنه مجرورٌ جَعَلَه عطفًا على (بإسحاقَ)، والمعنى: أنها بُشِّرَتْ بهما. وفي هذا الوجهِ والذي قبلَه بحثٌ، وهو الفصلُ بالظرفِ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ...

ونَسَبَ مكيٌّ الخفضَ للكسائيِّ، ثمّ قال: وهو ضعيفٌ إلّا بإعادةِ الخافضِ؛ لأنك فصلتَ بينَ الجارِّ والمجرورِ بالظرفِ[٢]. قولُه: (بإعادةِ الخافضِ) ليس ذلك لازمًا؛ إذ لو قُدِّمَ ولم يُفْصَلْ لم يُلْتَزَمْ الإتيانُ به»[٣].

دراسة المسألة:

اختُلف في الفتحة في قراءة: ﴿يَعْقُوبَ﴾، هل هي فتحة نصب أو جرّ؟ وفيه قولان:

الأوّل: أنها فتحة نصب، وفي توجيه النصب ثلاثةُ أقوالٍ:

١- أنه منصوبٌ عطفًا على محلّ (بإسحاقَ)، أي: أنه عطف على توهّم نصب (بإسحاق) والتقدير: ووَهَبْنَا له إسحاقَ، ومِن وراء إسحاقَ يعقوبَ، ونظيره جرّ (ناعبٍ) على توهّم دخول الباء في خبر (ليس)[٤]، في قول الشاعر:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(١) من الآية (٦) من سورة المائدة. والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٣) الدرّ المصون: ٦/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٤) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٣٦٥، ومجمع البيان: ٥/ ٢٣٤، وروح المعاني: ١٢/ ٩٨.

ويُفهم هذا من كلام الزجّاج[١]، وإليه ذهب الزمخشريّ[٢]، وأبو البركات بن الأنباري[٣]. وردّ أبو حيّان وتلميذه السمين الحلبيّ هذا الوجه؛ معلِّلَينِ ذلك بأن العطف على التوهّم غير قياسيّ[٤].

٢- أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ دلّ عليه قوله: (فبشّرناها)؛ لأن البشارة بمعنى الهبة، والتقدير: ومِن وراءِ إسحاقَ وَهَبْنَا لها يعقوبَ، ويكون (يعقوب) على هذا غير داخل في البشارة[٥]. ورجّحه الفارسيّ[٦]، واختاره الفرّاء[٧]، والنحّاس[٨]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٩]،

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٦٢.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٢١٦. وينظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤، والدرّ المصون: ٦/ ٣٥٥.

(٣) ينظر: البيان: ٢/ ٢٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤، والدرّ المصون: ٦/ ٣٥٥.

(٥) ينظر: جامع البيان: ١٢/ ٤٨١، والحجّة في القراءات السبع: ١٨٩، والكشف والبيان: ١٤/ ٤٠٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٧٠، ومعالم التنزيل: ٤/ ١٨٩، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٢٨٨.

(٦) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٣٦٥، ٣٦٧. وينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٦١١، والبحر المحيط: ٥/ ٢٤٤، والدرّ المصون: ٦/ ٣٥٦، وروح المعاني: ١٢/ ٩٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٢٢-٢٣. وينظر: التفسير البسيط: ١١/ ٤٨٠-٤٨٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٩٣.

(٩) ينظر: الكشف: ١/ ٥٣٥.

والأصبهاني[١]، وابن عطيّة[٢]، والباقولي[٣]، وأبو البركات بن الأنباري[٤]، وأبو البقاء العكبري[٥]، وأبو حيّان[٦]، وغيرهم[٧].

٣- أنه منصوبٌ عطفًا على محلّ (بإسحاقَ)؛ لأن محلَّه نصبٌ[٨]، كما نُصب: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ عطفًا على محلّ (برُؤُسِكُم). وإليه ذهب الباقولي[٩]. وضُعِّفَ هذا الوجه؛ للفصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف[١٠].

الثاني: أنها فتحة جرّ، وتوجيهه أن يكون (يعقوب) معطوفًا على لفظ (بإسحاقَ)، والمعنى:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن: ١٥٧.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٦١١.

(٣) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٥٨٠.

(٤) ينظر: البيان: ٢/ ٢١.

(٥) ينظر: التبيان: ٢/ ٧٠٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤.

(٧) ينظر: مجمع البيان: ٥/ ٢٣٤-٢٣٥، وغرائب التفسير: ١/ ٥١٣، ومفاتيح الغيب: ١٨/ ٢٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ١٦٧، وأنوار التنزيل: ٣/ ١٤١، ومدارك التنزيل: ٢/ ٧٢-٧٣، وغرائب القرآن: ٤/ ٣٧، وتفسير أبي السعود: ٤/ ٢٢٥، وفتح القدير: ٢/ ٥١١، وروح المعاني: ١٢/ ٩٨.

(٨) ينظر: جامع البيان: ١٢/ ٤٨١-٤٨٢، وغرائب التفسير: ١/ ٥١٣، وأنوار التنزيل: ٣/ ١٤١، وروح المعاني: ١٢/ ٩٨.

(٩) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٥٧٩.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٢-٦٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٧٠، والمحرّر الوجيز: ٦/ ٦١١، والتبيان: ٢/ ٧٠٧، والدرّ المصون: ٦/ ٣٥٦.

أنها بُشِّرَتْ بهما، أي: فبشّرناها بإسحاقَ ويعقوبَ[١]. ونُسب هذا الوجه إلى الكسائيّ[٢]، والأخفش[٣]، وأبي حاتم السجستاني[٤]، واختاره السمرقندي[٥]، والنيسابوري[٦]، والطاهر بن عاشور[٧].

وضُعِّفَ هذا الوجه أيضًا؛ للفصل بالظرف بين الجارّ والمجرور[٨]، قال الطاهر بن عاشور: «وفُصل بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بالظرفِ، وخطبُه سهلٌ وإن استعظمه ظاهريةُ النحاةِ كأبي حيّانَ بقياسِ حرفِ العطفِ النائبِ هنا منابَ الجارِّ على الجارِّ نفسِه، وهو قياسٌ ضعيفٌ؛ إذ كونُ لفظٍ بمعنى لفظٍ لا يقتضي إعطاءَه جميعَ أحكامِه، كما في (مغني اللبيب)»[٩].

والأقرب أن الفتحة علامة نصب، وأن (يعقوب) منصوب بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه الكلام.

---

(١) ينظر: الكشف: ١/ ٥٣٥، وغرائب التفسير: ١/ ٥١٣، وروح المعاني: ١٢/ ٩٩.

(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٣٦٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٦٩، ومجمع البيان: ٥/ ٢٣٤، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١٦٧، والدرّ المصون: ٦/ ٣٥٦. وينظر: جامع البيان: ١٢/ ٤٨٢.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١٦٧، وفتح القدير: ٢/ ٥١١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١٦٧، وفتح القدير: ٢/ ٥١١.

(٥) ينظر: بحر العلوم: ٢/ ١٣٥.

(٦) ينظر: غرائب القرآن:٤/ ٣٧.

(٧) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ١٢/ ١٢٠.

(٨) ينظر: جامع البيان: ١٢/ ٤٨٢، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٩٣، والحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٣٦٤، والخصائص: ٢/ ٣٩٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٦٩-٣٧٠، وكشف المشكلات: ١/ ٥٧٩-٥٨٠، والبيان: ٢/ ٢٢.

(٩) تفسير التحرير والتنوير: ١٢/ ١٢٠.

الموضع الثاني عشر: قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾(١).

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿يَتَّقِ﴾: قرأ قُنْبُلٌ(٢): ﴿يَتَّقِي﴾، بإثباتِ الياءِ وصلًا ووقفًا، والباقون بحذفِها فيهما(٣). وأمّا قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ؛ لأنه مجزومٌ، وأمّا قراءةُ قُنْبُلٍ فاختلف فيها الناسُ على قولين:

أجودُهما: أن إثباتَ حرفِ العلّةِ في الحركةِ لغةٌ لبعضِ العربِ...

الثاني: أنه مرفوعٌ غيرُ مجزومٍ، و (مَن) موصولةٌ، والفعلُ صلتُها؛ فلذلك لم يَحْذِفْ لامَه. واعتُرِضَ على هذا بأنه قد عُطف عليه مجزومٌ، وهو قولُه: ﴿وَيَصْبِرْ﴾؛ فإن قُنْبُلًا لم يقرأْه إلّا ساكنَ الراءِ.

وأُجيب عن ذلك: بأن التسكينَ لتوالي الحركاتِ، وإنْ كان من كلمتين، كقراءةِ أبي عمرٍو(٤): ﴿يَنصُرۡكُمُ﴾(٥)، و ﴿يَأۡمُرۡكُمۡ﴾(٦).

وأُجيب أيضًا: بأنه جُزم على التوهّمِ، يعني لـمّا كانت (مَن) الموصولةُ تُشْبِهُ (مَن) الشرطيةَ. وهذه عبارةٌ فيها غَلَطٌ على القرآنِ؛ فينبغي أنْ يُقَالَ فيها: مراعاةٌ للشَّبَهِ اللفظيِّ، ولا

---

(١) الآية (٩٠) من سورة يوسف.

(٢) هي قراءة قُنْبُل عن ابن كثير.

(٣) سبق تخريجها.

(٤) سبق تخريجها.

(٥) من الآية (١٦٠) من سورة آل عمران. والآية بتمامها: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾.

(٦) الآية (٦٧) من سورة البقرة. والآية بتمامها: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾.

يُقَالُ: للتوهّمِ.

وأُجيب أيضًا: بأنه سُكِّنَ للوقفِ، ثمّ أُجري الوصلُ مُجْرَى الوقفِ.

وأُجيب أيضًا: بأنه إنما جُزم حملًا لـ (مَن) الموصولةِ على (مَن) الشرطيةِ؛ لأنها مثلُها في المعنى؛ ولذلك دخلت الفاءُ في خبرِها.

قلتُ: وقد يُقَالُ على هذا: يجوزُ أنْ تكونَ (مَن) شرطيةً، وإنما ثَبَتَ الياءُ، ولم تَجْزِمْ (مَن)؛ لشَبَهِها بـ (مَن) الموصولةِ، ثمّ لم يُعْتَبَرْ هذا الشَّبَهُ في قولِه: ﴿وَيَصْبِرْ﴾؛ فلذلك جَزَمَه، إلّا أنه يَبْعُدُ مِن جهةِ أن العاملَ لم يؤثّرْ فيما بعدَه ويليه، ويؤثّرُ فيما هو بعيدٌ منه!»[1].

دراسة المسألة:

اختُلف في توجيه قراءة قُنْبُل: ﴿يَتَّقِي﴾ - بإثباتِ الياءِ وصلًا ووقفًا - على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أن الفعل مجزومٌ بحذف الحركة المقدّرة، وأن إثباتَ حرف العلّة لغةٌ لبعض العرب[2]، كما قال الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[3]

---

(١) الدرّ المصون: ٦/ ٥٥٢-٥٥٣.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٣١٦، والمحرّر الوجيز: ٥/ ١٤٤-١٤٥، والفريد: ٣/ ٩٧، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠. وينظر: التبيان: ٢/ ٧٤٤، والمغني: ٢/ ٥٣١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العَبْسي. ينظر: شعره: ٢٩. وفيه: «يَبْلُغْكَ» مكان «يَأْتِيكَ»، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. وهو منسوب إليه برواية «يَأْتِيْكَ» في النوادر: ٥٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٣٤٠، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٥٤، وشرح أبيات المغني: ١/ ٣٢٨، ٢/ ٨٠٨، والخزانة: ٨/ ٣٦١. وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣١٦، ومعاني القرآن للفرّاء: ١/ ١٦١، وسرّ الصناعة: ١/ ٧٨، ٢/ ٦٣١.

وجوّزه ابن يعيش[١]، والقرطبي[٢]، وحسّنه أبو حيّان[٣]، وتلميذه السمين الحلبيّ[٤]، والآلوسي[٥]. وردّه أبو عليّ الفارسيّ بأنه خاصٌّ بالشعر، لا في الكلام[٦]. كما ضعّفه أبو البركات بن الأنباري قياسًا[٧].

الثاني: أن الفعل مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، والياء المثبتة إشباع من كسرة القاف[٨].

الثالث: أن الفعلَ مرفوعٌ، وليس مجزومًا، و (مَن) موصولةٌ، والفعلُ صلتُها؛ ولذلك لم تُحْذَفْ لامُه[٩]. واعتُرِضَ على هذا التوجيه بأنه قد عُطف على الفعل مجزومٌ، وهو قولُه: ﴿وَيَصْبِرْ﴾؛ فإن قُنْبُلًا لم يقرأْه إلّا ساكنَ الراءِ[١٠]. وأُجيب عن هذا الاعتراض بجواباتٍ عدّة،

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٠/ ١٠٥-١٠٦.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٤٤٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٣٨.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٦/ ٥٥٢.

(٥) ينظر: روح المعاني: ١٣/ ٥٠.

(٦) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٤٤٨. وينظر: التفسير البسيط: ١٢/ ٢٣٥، والمحرّر الوجيز: ٥/ ١٤٥، ومجمع البيان: ٥/ ٣٤٥، والبحر المحيط: ٥/ ٣٣٨، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠.

(٧) ينظر: ينظر: البيان: ٢/ ٤٥.

(٨) ينظر: التفسير البسيط: ١٢/ ٢٣٥-٢٣٦، والتبيان: ٢/ ٧٤٤، وشرح المفصّل: ١٠/ ١٠٦، والفريد: ٣/ ٩٨، والبحر المحيط: ٥/ ٣٣٨، والمغني: ٢/ ٥٣١، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠.

(٩) ينظر: التفسير البسيط: ١٢/ ٢٣٥، وغرائب التفسير: ١/ ٥٥٠، والفريد: ٣/ ٩٨، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٤٤٣، والبحر المحيط: ٥/ ٣٣٨، والدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠.

(١٠) ينظر: الدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣.

وهي:

١- أن (يَصْبِر) مرفوعٌ عطفًا على مرفوع، وسُكِّنَت الراء، لا للجزم، بل لتوالي الحركات، وإنْ كان ذلك من كلمتين، أي: أنه سكّن راء (يَصْبِر) تخفيفًا، كما سُكِّنَت الراء في قراءة أبي عمرٍو: ﴿يَنصُرْكُمُ﴾، و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[١]. وأجازه أبو عليّ الفارسيّ[٢].

٢- أنه جُزم عطفًا على التوهّم، أي: على توهّم شَبَه (مَن) الموصولة (مَن) الشرطية[٣]. واعترض السمين الحلبي عل هذا الجواب، فقال: «وهذه عبارةٌ فيها غَلَطٌ على القرآنِ؛ فينبغي أنْ يُقَالَ فيها: مراعاةٌ للشَّبَهِ اللفظيّ، ولا يُقَالُ: للتوهّم»[٤].

٣- أنه سُكِّنَ للوقف، ثمّ أُجري الوصلُ مُجْرَى الوقفِ[٥].

٤- أنه جُزم حملًا لـ (مَن) الموصولة على معنى (مَن) الشرطية؛ لأنها مثلُها في المعنى؛ ولذا دخلت الفاءُ في خبرها. أي: أنه عطف (يَصْبِر) حملًا على المعنى، ونظيره في الحمل على

---

(١) ينظر: التفسير البسيط: ١٢/ ٢٣٥، والمحرّر الوجيز: ٥/ ١٤٥، والتبيان: ٢/ ٧٤٤، والبحر المحيط: ٥/ ٣٣٨، والدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣، والمغني: ٢/ ٥٣٠-٥٣١، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠.

(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٤٤٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٣٨، والدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠.

(٤) الدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣.

(٥) ينظر: التبيان: ٢/ ٧٤٤، والبحر المحيط: ٥/ ٣٣٨، والدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣، والمغني: ٢/ ٥٣٠، وروح المعاني: ١٣/ ٥٠.

المعنى[١] قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٢]. وإليه ذهب أبو عليّ الفارسيّ[٣]، وابن يعيش[٤]، وضعّفه أبو البركات بن الأنباري قياسًا[٥].

٥- أنْ تكون (مَن) شرطيةً على بابها، وإنما ثَبَتَتَ الياءُ، ولم تَجْزِمْ (مَن)؛ لشَبَهِها بـ (مَن) الموصولة، ثمّ لم يُعْتَبَرْ هذا الشَّبَهُ في قولِه: ﴿وَيَصْبِرْ﴾؛ فلذلك جَزَمَه. واستبعد السمين الحلبي هذا الجواب؛ لأن العاملَ أثّر فيما هو بعيدٌ منه، ولم يؤثّرْ فيما بعده ويليه[٦]!

والذي أراه أن الفعل مجزوم بحذف الحركة، وأن جزمه مع إثبات حرف العلّة لغة[٧].

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٥/ ١٤٥، والتبيان: ٢/ ٧٤٤، والدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣.

(٢) من الآية (١٠) من سورة المنافقون، والآية بتمامها: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

(٣) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٤٤٨-٤٤٩. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣٠.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ١٠/ ١٠٦.

(٥) ينظر: البيان: ٢/ ٤٤-٤٥.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ٦/ ٥٥٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٣٨.

الموضع الثالث عشر: قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾: العامّةُ على رفعِه عطفًا على (أَبْلُغُ)، فهو داخلٌ في حَيِّزِ الترجّي، وقرأ حفصٌ... بنصبِه[2]، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنه جوابُ الأمرِ في قولِه: ﴿ٱبْنِ لِي﴾، فنُصب بـ (أنْ) مضمرةً بعدَ الفاءِ في جوابِه... وهذا أوفقُ لمذهبِ البصريّين.

الثاني: أنه منصوبٌ. قال الشيخُ: عطفًا على التوهّمِ؛ لأن خبرَ (لعلّ) كثيرًا جاء مقرونًا بـ (أنْ)، كثيرًا في النظمِ، قليلًا في النثرِ، فمَن نَصَبَ تَوَهَّمَ أن الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبرًا منصوبٌ بـ (أنْ)، والعطفُ على التوهّمِ كثيرٌ، وإنْ كان لا ينقاسُ[3]. انتهى.

الثالثُ: أنْ ينتصبَ على جوابِ الترجّي في (لعلّ)، وهو مذهبٌ كوفيٌّ، استشهد أصحابُه بهذه القراءةِ، وبقراءةِ عاصمٍ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ﴾[4]، بنصبِ (فتَنْفَعَه)[5] جوابًا لقولِه: (لعلّه). وإلى هذا نَحَا الزمخشريُّ، قال: تشبيهًا للترجّي بالتمنّي[6]. والبصريّون يأبون ذلك، ويخرّجون القراءتين على ما تقدّم. وفي سورةِ عَبَسَ يجوزُ أن يكونَ

---

(١) من الآيتين (٣٦، ٣٧) من سورة غافر.

(٢) هي قراءة حفص عن عاصم. ينظر: السبعة: ٥٧٠، ومعاني القراءات: ٢/ ٣٤٦، والحجّة في القراءات السبع: ٣١٥، والمبسوط: ٣٩٠، وحجّة القراءات: ٦٣١، والكشف: ٢/ ٢٤٤، والنشر: ٢/ ٣٦٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٤٦.

(٤) الآيتان (٣، ٤) من سورة عبس.

(٥) ينظر: السبعة: ٦٧٢، والبحر المحيط: ٧/ ٤٤٦.

(٦) الكشّاف: ٥/ ٣٤٨.

جوابًا للاستفهامِ في قولِه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾؛ فإنه مترتِّبٌ عليه معنًى.

وقال ابنُ عطيّةَ[١]، وابنُ جُبَارَةَ الهُذَلِيُّ[٢]: على جوابِ التمنّي. وفيه نظرٌ؛ إذ ليس في اللفظِ تَمَنٍّ، إنما فيه تَرَجٍّ، وقد فرّق الناسُ بينَ التمنّي والترجّي...»[٣].

دراسة المسألة:

في توجيه قراءة حفص: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ - بالنصب - أربعةُ أقوالٍ:

الأوّل: أنه منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً بعد الفاء؛ لوقوع الفعل المضارع في جواب الأمر (ابنِ لي). وهذا موافقٌ لمذهب البصريّين في مثله[٤]، كقول الشاعر:

يَـــا نَـــاقُ سِـــيْرِي عَنَقًـــا فَسِـــيْحَا

إِلَـــى سُـــلَيْمَانَ فَنَسْـــتَرِيْحَا[٥]

واختاره أبو البقاء العكبريّ[٦]، والشوكاني[٧].

الثاني: أنه منصوبٌ عطفًا على التوهّم، أي: أنه نَصَبَ (أَطَّلِعَ) على توهّم نصب (أَبْلُغُ) بـ (أنْ)[٨]. واختاره أبو حيّان، وإن حَكَمَ عليه بعدم القياس[٩]، فقال: «والعطفُ على التوهّمِ

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٤٣.

(٢) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٦٣١.

(٣) الدرّ المصون: ٩/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٩/ ٤٨٢. وينظر: الفريد: ٤/ ٢١٣، والبحر المحيط: ٧/ ٤٤٦، وروح المعاني: ٢٤/ ٦٩.

(٥) البيتان من الرجز، وهما لأبي النجم العِجْليّ. ينظر: ديوانه: ١٢٣.

(٦) ينظر: التبيان: ٢/ ١١٢٠.

(٧) ينظر: فتح القدير: ٤/ ٤٩٢.

(٨) ينظر: روح المعاني: ٢٤/ ٦٩.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٤٦. وينظر: الدرّ المصون: ٩/ ٤٨٢.

كثيرٌ، وإنْ كان لا ينقاسُ، لكن إنْ وقع شيءٌ وأمكن تخريجُه عليه خُرِّجَ»[١].

الثالث: أنه منصوبٌ على جواب الترجّي في (لعلّ). وهذا موافقٌ لمذهب الكوفيّين في مثله، حيث استشهدوا به على هذه القراءة، وقراءة عاصم: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ﴾، بنصب (فتَنْفَعَه) جوابًا لقوله: (لعلّه)[٢]. وإليه نحا الزمخشريّ؛ معلِّلًا ذلك بشبه الترجّي بالتمنّي[٣]. واختاره الأزهري[٤]، وابن خالويه[٥]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٦]، والباقولي[٧]، وأبو البركات بن الأنباري[٨]، وغيرهم[٩].

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للفرّاء: ٣/ ٩، وجامع البيان: ٢٠/ ٣٢٦-٣٢٧، والكشف والبيان: ٢٣/ ٢٠٦، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٢٧٠، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٣٥٩، والبحر المحيط: ٧/ ٤٤٦.

(٣) ينظر: الكشّاف: ٥/ ٣٤٨. وينظر: التبيان: ١/ ١١٢٠، والبحر المحيط: ٧/ ٤٤٦، والدرّ المصون: ٩/ ٤٨٢.

(٤) ينظر: معاني القراءات: ٢/ ٣٤٧.

(٥) ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ٣١٥.

(٦) ينظر: الكشف: ٢/ ٢٤٤.

(٧) ينظر: كشف المشكلات: ٢/ ١١٧٨-١١٧٩.

(٨) ينظر: البيان: ٢/ ٣٣١.

(٩) ينظر: معالم التنزيل: ٧/ ١٤٩، والفريد: ٤/ ٢١٣، وأنوار التنزيل: ٥/ ٥٨. ومدارك التنزيل: ٣/ ٢١٢، وغرائب القرآن: ٦/ ٣٦، وتفسير أبي السعود: ٧/ ٢٧٦، وفتح القدير: ٤/ ٤٩٢، وتفسير التحرير والتنوير: ٢٤/ ١٤٦.

الرابع: أنه منصوب على جواب التمنّي[١]. وإليه ذهب أبو زرعة[٢]، وابن عطيّة[٣]، وابن جُبَارَة الهُذَليّ[٤]. واعترض على هذا القول أبو حيّان وتلميذه السمين الحلبيّ بأنه لا يوجد في الآية تمنٍّ، بل ترجٍّ، وقد فرّق النحاةُ بين التمنّي والترجّي، فالترجّي لا يكون إلّا في الممكن، والتمنّي يكون في الممكن والمستحيل، وبلوغ أسباب السماوات غير ممكن![٥].

ونصبُ (أطّلعَ) بـ (أنْ) مضمرةً بعد الفاء؛ لوقوع الفعل المضارع في جواب الأمر (ابنِ لي)، هو الوجهُ الأقربُ؛ لموافقته ذهب البصريّين في مثله.

---

(١) ينظر: روح المعاني: ٢٤/ ٦٩.

(٢) ينظر: حجّة القراءات: ٦٣١.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٤٣. وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٤٦، والدرّ المصون: ٩/ ٤٨٣.

(٤) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٦٣١. وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٤٦، والدرّ المصون: ٩/ ٤٨٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٤٦، والدرّ المصون: ٩/ ٤٨٣.

الموضع الرابع عشر: قال تعالى: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «... وقرأ ابنُ عبّاسٍ وجماعةٌ: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلِ﴾ بالجرِّ، ﴿يُسْحَبُونَ﴾ مبنيًّا للمفعولِ[2]، وفيها ثلاثةُ تأويلاتٍ:

أحدُها: الحملُ على المعنى، تقديرُه: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ، فلمّا كان معنى الكلامِ ذلك حُمل عليه في العطفِ. قال الزمخشريُّ[3]: ووجهُه أنه لو قيل: (إذ أعناقُهم في الأغلالِ)، مكانَ قولِه: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾، لكان صحيحًا مستقيمًا، فلمّا كانتا عبارتين مُعْتَقِبَتَينِ حَمَلَ قولَه: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلِ﴾ على العبارةِ الأخرى، ونظيرُه:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[4]

كأنه قيل: بمصلحين. وقُرئ: ﴿بِٱلسَّلَٰسِلِ﴾[5].

وقال ابنُ عطيّةَ[6]: تقديرُه: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ، فعُطف على المرادِ منِ الكلامِ، لا على ترتيبِ اللفظِ؛ إذ ترتيبُه فيه قلبٌ، وهو على حدِّ قولِ العربِ: (أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي). وفي مصحفِ أُبَيٍّ: ﴿وَفِى ٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[7].

---

(١) الآية (٧١) من سورة غافر.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) الكشّاف: ٥/ ٣٦٠.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) كذا، وفي الكشّاف: ﴿وَبِٱلسَّلَٰسِلِ﴾. تُنظر هذه القراءة في الكشّاف: ٥/ ٣٦٠، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤.

(٦) المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٦-٤٥٧.

(٧) تُنظر قراءة أُبَيّ بن خلف في المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٧، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤.

قال الشيخُ - بعدَ قولِ ابنِ عطيّةَ والزمخشريِّ المتقدّمِ -: ويُسَمَّى هذا (العطفَ على التوهّمِ)، إلّا أن تَوَهُّمَ إدخالِ حرفِ الجرِّ على (مصلحين) أقربُ مِن تغييرِ تركيبِ الجملةِ بأسرِها، والقراءةُ مِن تغييرِ تركيبِ الجملةِ السابقةِ بأسرِها، ونظيرُ ذلك قولُه:

أَجِــدَّكَ لَــنْ تَــرَى بِثُعَيْلِبَــاتٍ ... وَلَا بَيْــدَانَ نَاجِيَــةً ذَمُــوْلَا

وَلَا مُتَــدَارِكٍ وَاللَّيْــلُ طِفْــلٌ ... بِــبَعْضِ نَوَاشِــغِ الــوَادِي حُمُــوْلَا[1]

التقديرُ: لستَ براءٍ، ولا متداركٍ. وهذا الذي قالاه سبقهما إليه الفرّاءُ[2]، فإنه قال: مَن جَرَّ (السلاسلَ) حَمَلَه على المعنى؛ إذِ المعنى: أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ[3].

الوجهُ الثاني: أنه عطفٌ على ﴿ٱلۡحَمِيمِ﴾[4]، فقُدّم على المعطوفِ عليه...

الثالثُ: أن الجرَّ على تقديرِ إضمارِ الخافضِ، ويُؤَيِّدُه قراءةُ أُبَيٍّ: ﴿وَفِي ٱلسَّلَٰسِلِ﴾، وقرأه غيرُه: ﴿وَبِٱلسَّلَٰسِلِ﴾[5]، وإلى هذا نَحَا الزجّاجُ[6]....»[7].

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للمرّار بن سعيد الفقعسي. ينظر: المرّار بن سعيد الفقعسي: حياته وما تبقّى من شعره: ١٧٣، وفيه: «ولا مُتَدَارِكًا» بالنصب. وينظر: أساس البلاغة: ١/ ٦٠٨ (طفل)، واللسان: ٨/ ٤٥٦ (نشغ). وهما بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء: ١/ ١٧١، ومجالس ثعلب: ١/ ١٥٩، وجامع البيان: ١/ ٤٧٠-٤٧١، والخصائص: ١/ ٣٨٨، وضرائر الشعر: ٢٨١، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤، والخزانة: ٢/ ٧٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣/ ١١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٥٤-٤٥٥.

(٤) الآية (٧٢) من سورة غافر. والآية بتمامها: ﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ﴾.

(٥) ينظر: الكشّاف: ٥/ ٣٦٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٧٨.

(٧) الدرّ المصون: ٩/ ٤٩٥-٤٩٨.

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة ابن عبّاس: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلِ﴾ بالجرِّ، ﴿يُسْحَبُونَ﴾ مبنيًّا للمفعولِ، ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنه معطوفٌ على (أعناقهم) بالحمل على المعنى[١]. وإليه ذهب الفرّاء[٢]، فقال: «... ولكن لو أن متوهِّمًا قال: إنما المعنى: إذ أعناقُهم في الأغلالِ وفي السلاسلِ يُسحبون، جاز الخفضُ في (السلاسل) على هذا المذهبِ»[٣].

وممّن ذهب إلى هذا القول أبو بكر الأنباري[٤]، وابن عطيّة[٥]، والزمخشريّ[٦]، والبيضاوي[٧]، وغيرهم[٨]. واختلف تقديرُهم للمعنى على هذا القول، فقدّره الفرّاء، وابن عطيّة، والبيضاوي: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ، وجعل ابن عطيّة عطفه على المراد من الكلام، لا على ترتيب اللفظ؛ لأن ترتيبه فيه قلبٌ، على حدّ قول العرب: «أَدْخَلْتُ

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٨، والبيان: ٢/ ٣٣٤.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٢٠/ ٣٦٣، ومعاني القرآن للنحّاس: ٦/ ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٣٨١، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤، والدرّ المصون: ٩/ ٤٩٧، وروح المعاني: ٢٤/ ٨٥.

(٣) معاني القرآن: ٣/ ١١.

(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٨٧٣.

(٥) ينظر: المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٦-٤٥٧. وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٥٤، والدرّ المصون: ٩/ ٤٩٦، وروح المعاني: ٢٤/ ٨٦.

(٦) ينظر: الكشّاف: ٥/ ٣٦٠. وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٥٤، والدرّ المصون: ٩/ ٤٩٥-٤٩٦، وروح المعاني: ٢٤/ ٨٦.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل: ٥/ ٦٣.

(٨) ينظر: الفريد: ٤/ ٢١٩، وتفسير أبي السعود: ٧/ ٢٨٤.

القَلَنْسُوَةَ في رأسي».

وقدّره الزمخشريّ: إذ أعناقُهم في الأغلالِ، ونظّر له بقول الشاعر:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

حيث جرّ (نَاعِب) على توهّم دخول الباء في خبر (ليس).

وسمّى أبو حيّان ما ذهب إليه أصحابُ هذا القول (العطف على التوهّم)، ولم يرتضِ تقدير ابن عطيّة والزمخشريّ للمعنى؛ فقال: «وهذا يُسَمَّى (العطفَ على التوهّمِ)، ولكنّ تَوَهُّمَ إدخالِ حرفِ الجرِّ على (مصلحين) أقربُ مِن تغييرِ تركيبِ الجملةِ بأسرِها، والقراءةُ مِن تغييرِ تركيبِ الجملةِ السابقةِ بأسرِها»[١].

وغلّط مكّي بن أبي طالب القيسيّ هذا القول؛ محتجًّا بأن المعنى يكون: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للغلّ في السلسلة[٢]. ومثله فعل أبو البركات بن الأنباري[٣].

الثاني: أنه معطوفٌ على (الحَمِيم)، بتقديم المعطوف على المعطوف عليه[٤]، ولم يُجِزْه مكّي بن أبي طالب القيسيّ؛ وعلّل ذلك بأن المعطوف المجرور لا يتقدّم على المعطوف عليه، فلا يقال: مررت وزيدٍ بعمرٍو[٥]. ومثله فعل أبو البركات بن الأنباري[٦]، والمنتجب

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ٤٥٤.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٨. وينظر: الدرّ المصون: ٩/ ٤٩٧.

(٣) ينظر: البيان: ٢/ ٣٣٤.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٨، والبيان: ٢/ ٣٣٤، والدرّ المصون: ٩/ ٤٩٧.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٨. وينظر: الدرّ المصون: ٩/ ٤٩٧.

(٦) ينظر: البيان: ٢/ ٣٣٤.

الهمذاني[1].

الثالث: أنه مجرورٌ بحذف حرف الجرّ، والتقدير: إذ الأغلالُ في أعناقِهم وفي السلاسلِ يُسحبون. وإلى هذا ذهب الزجّاج[2]، وأبو السعود[3]. وأيّد البيضاوي والسمين الحلبي هذا القول بقراءة أُبَيّ: ﴿وَفِي ٱلسَّلَٰسِلِ﴾، وقراءة غيره: ﴿وَبِٱلسَّلَٰسِلِ﴾[4].

وردّ أبو بكر الأنباري على الزجّاج، فقال: «والخفضُ على هذا المعنى غيرُ جائزٍ؛ لأنك إذا قلتَ: زيدٌ في الدارِ، لم يَحْسُنْ أن تُضْمِرَ (في) فتقول: زيدٌ الدارِ...»[5].

وفي نظري أن تخريج جرّ (والسلاسلِ) بحذف حرف الجرّ، والتقدير: إذ الأغلالُ في أعناقِهم وفي السلاسلِ يُسحبون، هو الأقربُ والأسهلُ، ويؤيّده قراءة أُبَيّ وغيره بحرف الجرّ قبلها.

---

(١) ينظر: الفريد: ٤/ ٢١٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٧٨. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٤/ ٤٢، والفريد: ٤/ ٢١٩، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٣٨١-٣٨٢، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤-٤٥٥، وروح المعاني: ٢٤/ ٨٥.

(٣) ينظر: تفسير أبي السعود: ٧/ ٢٨٤.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ٥/ ٦٣، والدرّ المصون: ٩/ ٤٩٧، وروح المعاني: ٢٤/ ٨٥.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٨٧٣. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٣٨٢، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٥، والدرّ المصون: ٩/ ٤٩٧، وروح المعاني: ٢٤/ ٨٦.

الموضع الخامس عشر: قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَأَكُنْ﴾: قرأ أبو عمرٍو: ﴿وَأَكُوْنَ﴾، بنصبِ الفعلِ عطفًا على (فأَصَّدَّقَ)، و (فأَصَّدَّقَ): منصوبٌ على جوابِ التمنّي في قولِه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾، والباقون: ﴿وَأَكُنْ﴾ مجزومًا[٢]، وحُذفت الواوُ؛ لالتقاءِ الساكنين. واختلفت عباراتُ الناسِ في ذلك، فقال الزمخشريُّ: عطفًا على محلِّ (فأَصَّدَّقَ)، كأنه قيل: إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ[٣].

وقال ابنُ عطيّةَ: عطفًا على الموضعِ؛ لأن التقديرَ: إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ، هذا مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[٤]، فأمّا ما حكاه سيبويهِ عنِ الخليلِ[٥] فهو غيرُ هذا، وهو أنه جَزْمٌ على توهّمِ الشرطِ الذي يدلُّ عليه التمنّي، ولا موضعَ هنا؛ لأن الشرطَ ليس بظاهرٍ، وإنما يُعْطَفُ على الموضعِ حيثُ يظهرُ الشرطُ، كقولِه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[٦]، فمَن جَزَمَ عَطَفَه على موضعِ (فلا هَادِيَ له)؛ لأنه لو وقع موقعَه فعلٌ لانجزم. انتهى[٧].

وهذا الذي نَقَلَه عن سيبويهِ هو المشهورُ عندَ النحويّين. ونَظَّرَ سيبويهِ ذلك بقولِ زهيرٍ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٨]

---

(١) الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) الكشّاف: ٦/ ١٢٩.

(٤) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٦/ ٢٩٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١.

(٦) الآية (١٨٦) من سورة الأعراف.

(٧) ينظر: المحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦.

(٨) سبق تخريجه.

فخَفَضَ (ولا سَابِقِ) عطفًا على (مُدْرِكَ) الذي هو خبرُ (ليس) على توهّمِ زيادةِ الباءِ فيه؛ لأنه قد كَثُرَ جَرُّ خبرِها بالباءِ المزيدةِ، وهو عكسُ الآيةِ الكريمةِ؛ لأنه في الآيةِ جُزم على توهّمِ سقوطِ الفاءِ، وهنا خُفض على توهّمِ وجود الباءِ، ولكنّ الجامعَ تَوَهُّمُ ما يقتضي جوازَ ذلك، ولكنّي لا أحبُّ هذا اللفظَ مستعملًا في القرآنِ، فلا يُقال: جُزم على التوهّمِ؛ لقبحِه لفظًا. وقال أبو عُبَيدٍ: رأيتُه في مصحفِ عثمانَ: ﴿وَأَكُنْ﴾، بغيرِ واوٍ.

وقد فرّق الشيخُ بينَ العطفِ على الموضعِ والعطفِ على التوهّمِ بشيءٍ، فقال: الفرقُ بينهما أن العاملَ في العطفِ على الموضعِ موجودٌ، وأثرُه مفقودٌ، والعاملَ في العطفِ على التوهّمِ مفقودٌ، وأثرُه موجودٌ[1]. انتهى.

قلتُ: مثالُ الأوّلِ: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، فهذا منَ العطفِ على الموضعِ، فالعاملُ وهو (ضاربٌ) موجودٌ، وأثرُه وهو النصبُ مفقودٌ. ومثالُ الثاني: ما نحن فيه، فإن العاملَ للجزمِ مفقودٌ، وأثرُه موجودٌ. وأصرحُ منه بيتُ زهيرٍ، فإن الباءَ مفقودةٌ، وأثرُها موجودٌ، ولكنّ أثرَها إنما يظهرُ في المعطوفِ، لا في المعطوفِ عليه، وكذلك في الآيةِ الكريمةِ. ومِن ذلك بيتُ امرئِ القيسِ:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِن بَيْنِ مُنْضِجٍ ... صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[2]

فإنهم جعلوه منَ العطفِ على التوهّمِ؛ وذلك أنه تَوَهَّمَ أنه أضاف (مُنْضِج) إلى (صَفِيف)، وهو لو أضافه إليه لَجَرَّه، فعَطَفَ (قَدِير) على (صَفِيف) بالجرِّ تَوَهُّمًا؛ لجرِّه بالإضافةِ»[3].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٧١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٤-٣٤٦.

دراسة المسألة:

اختُلف في تخريج قراءة غير أبي عمرٍو: ﴿وَأَكُنْ﴾ بالجزم على قولين:

الأوّل: أنه معطوفٌ على محلّ (فأَصَّدَّقَ)؛ لأنّ محلَّه جزمٌ على أنه جواب الشرط، والتقدير: إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ من الصالحين. وإليه ذهب الفرّاء[١]، والمبرّد[٢]، والطبري[٣]، والزجّاج[٤]، والنحّاس[٥]، والسيرافي[٦]، والأزهري[٧]، وابن خالويه[٨]، وأبو عليّ الفارسيّ[٩]، والأصبهاني[١٠]، والزمخشريّ[١١]، وابن الشجري[١٢]، والباقولي[١٣]، وأبو

(١) ينظر: معاني القرآن: ٣/ ١٦٠.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٣٧، والتفسير البسيط: ٢١/ ٤٧٨-٤٧٩.

(٣) ينظر: جامع البيان: ٢٢/ ٦٧٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٧٨. وينظر: التفسير البسيط: ٢١/ ٤٧٨، وفتح القدير: ٥/ ٢٣٣، وروح المعاني: ٢٨/ ١١٧، وتفسير التحرير والتنوير: ٢٨/ ٢٥٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٤/ ٤٣٦.

(٦) ينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩.

(٧) ينظر: معاني القراءات: ٣/ ٧٢.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٣٦٩، والحجّة في القراءات السبع: ٣٤٦.

(٩) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٦/ ٢٩٣. وينظر: التفسير البسيط: ١١/ ٤٨٠، والمحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦، والدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٤، والمغني: ٢/ ٥٢٩، وروح المعاني: ٢٨/ ١١٧.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ٤٤٤.

(١١) ينظر: الكشّاف: ٦/ ١٢٩. وينظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٧٠، والدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٤-٣٤٥.

(١٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٨.

(١٣) ينظر: كشف المشكلات: ٢/ ١٣٥٠.

البركات بن الأنباري[١]، وابن يعيش[٢]، وغيرهم[٣]. قال ابن الأنباري: «وقوّى الحملَ على الموضعِ عدمُ ظهورِ الإعرابِ فيه؛ فلمّا لم يظهرْ جاز أن يجريَ مجرى المطّرحِ»[٤].

الثاني: أنه معطوفٌ على (فأَصَّدَّقَ) على توهّم سقوط الباء منها، أي: على توهّم كون (أَصَّدَّقَ) مجزومًا لوقوعه في جواب الشرط المدلول عليه بالتمنّي. وإليه ذهب الخليل نقلًا عن تلميذه سيبويه[٥]، ونظّر له الخليل بقول زهير:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلَا سَـــابِقٍ شَـــيْئًا إِذَا كَـــانَ جَائِيَـــا

حيث جرّ (سَابِقٍ) عطفًا على (مُدْرِكَ) الذي هو خبرُ (ليس) على توهّم زيادة الباء فيه؛ لكثرة جرّ خبرها بالباء الزائدة.

قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولِه - عزّ وجلّ -: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فقال: هذا كقولِ زهيرٍ:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلَا سَـــابِقٍ شَـــيْئًا إِذَا كَـــانَ جَائِيَـــا

فإنما جَرُّوا هذا؛ لأن الأوّلَ قد يدخله الباءُ، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأوّلِ

---

(١) ينظر: البيان: ٢/ ٤٤١.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٧/ ٥٦، ٨/ ١٤٤، ١٠/ ١٠٦.

(٣) ينظر: بحر العلوم: ٣/ ٣٦٧، وحجّة القراءات: ٧١٠، والكشف والبيان: ٢٦/ ٤٧٢، ومعالم التنزيل: ٨/ ١٣٤، ومجمع البيان: ١٠/ ١٦، وغرائب التفسير: ٢/ ١٢١٦، والفريد: ٤/ ٤٧٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٥٠٨، وأنوار التنزيل: ٥/ ٢٠٥، ومدارك التنزيل: ٣/ ٤٨٨، وتفسير أبي السعود: ٨/ ٢٥٤، وفتح القدير: ٥/ ٢٣٣.

(٤) البيان: ٢/ ٤٤١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٤/ ٤٣٧، والمحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦، والدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٤، والمغني: ٢/ ٥٢٩، وروح المعاني: ٢٨/ ١١٧.

الباءَ، فكذلك هذا لـمّا كان الفعلُ الذي قبلَه قد يكونُ جزمًا ولا فاءَ فيه تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبلَه، فعلى هذا توهّموا هذا»[١].

وممّن قال بهذا الوجه ابن عطيّة[٢]، وأبو البقاء العكبريّ، وسمّاه (الحمل على المعنى)، فقال: «ويُقرأ بالجزمِ حملًا على المعنى، والمعنى: إنْ أخّرتني أَكُنْ، واللهُ أعلمُ»[٣].

وكذا السمين الحلبيّ، لكنه استقبح استعمال هذا اللفظ في القرآن، فقال: «... ولكنّ الجامعَ تَوَهُّمُ ما يقتضي جوازَ ذلك، ولكنّي لا أحبُّ هذا اللفظَ مستعملًا في القرآنِ، فلا يُقال: جُزم على التوهّمِ؛ لقبحِه لفظًا»[٤].

وممّن ذهب إليه أيضًا الرازي[٥]، والنيسابوري[٦]، والآلوسي[٧].

والذي أميل إليه هو أن (وأَكُنْ) مجزومٌ بالعطف على التوهّم؛ لأن العطف على المحلّ لا يكون إلّا بظهور الشرط، والشرط في الآية غير ظاهرٍ كما قال ابن عطيّة[٨].

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦. وينظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٧٠، والدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٤.

(٣) التبيان: ٢/ ١٢٢٥.

(٤) الدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٥.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣١/ ١٩.

(٦) ينظر: غرائب القرآن: ٦/ ٣٠٦.

(٧) ينظر: روح المعاني: ٢٨/ ١١٧.

(٨) ينظر: المحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦.

الموضع السادس عشر: قال تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿فَيُدۡهِنُونَ﴾: المشهورُ في قراءةِ الناسِ ومصاحفِهم: ﴿فَيُدۡهِنُونَ﴾، بثبوتِ نونِ الرفعِ[2].... قال سيبويهِ[3]: وزعم هارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا﴾[4]. انتهى.

وفي نصبِه على ما وُجد في بعضِ المصاحفِ وجهان:

أحدُهما: أنه عطفٌ على التوهّمِ، كأنه تَوَهَّمَ أنْ نَطَقَ بـ (أنْ)، فنَصَبَ الفعلَ على هذا التوهّمِ، وهذا إنما يجيءُ على القولِ بمصدريةِ (لو)، وفيه خلافٌ مرَّ محقّقًا في البقرةِ.

والثاني: أنه نُصب على جوابِ التمنّي المفهومِ مِن (وَدَّ).

والظاهرُ أن (لو) هنا حرفٌ لِـمَا كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، وأن جوابَها محذوفٌ، ومفعولُ الوَدَادَةِ أيضًا محذوفٌ، تقديرُه: وَدُّوا إِدْهَانَكَ، فحُذف (إِدْهَانَكَ)؛ لدلالةِ (لو) وما بعدَها عليه، وتقديرُ الجوابِ: لسُرُّوا بذلك»[5].

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة: ﴿فَيُدۡهِنُوا﴾ بالنصب وجهان:

الأوّل: أنه معطوفٌ على (تُدْهِنُ) على التوهّم، أي: على توهّم دخول (أنْ) عليه، والتقدير: ودّوا أنْ تُدْهِنَ فيُدْهِنوا. وهذا الوجه لا يكون إلّا على قول مَن جعل (لو) مصدريّةً بمعنى

---

(١) الآية (٩) من سورة القلم.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٠٤.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٦.

(٤) تُنظر هذه قراءة التي نقلها هارون بن موسى في: الكشّاف: ٦/ ١٨١-١٨٢، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ٨٣، والبحر المحيط: ٨/ ٣٠٤، والفريد: ٤/ ٥٠٥.

(٥) الدرّ المصون: ١٠/ ٤٠٢-٤٠٣.

(أنْ) الناصبة[١].

الثاني: أنه منصوبٌ لوقوعه في جواب التمنّي المفهوم من الفعل (وَدَّ)؛ إذ (وَدَّ) متضمّنٌ معنى (ليت)[٢]. وإليه ذهب أبو البقاء العكبريّ[٣]، والمنتجب الهمذاني[٤]، والبيضاوي[٥]، وأبو السعود[٦]، والشوكاني[٧]. وهو ظاهر كلام أبي حيّان وتلميذه السمين لحلبي[٨]؛ حيث ذكرا أن (لو) هنا شرطية، وجوابها محذوف، تقديره: وَدُّوا لو تُدْهِنُ لسُرُّوا بذلك. وهو الوجه الأقرب في نظري.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٠٤، والدرّ المصون: ١٠/ ٤٠٣، وتفسير أبي السعود: ٩/ ١٣، وروح المعاني: ٢٩/ ٢٦-٢٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٠٤، والدرّ المصون: ١٠/ ٤٠٣، وروح المعاني: ٢٩/ ٢٦.

(٣) ينظر: التبيان: ٢/ ١٢٣٤.

(٤) ينظر: الفريد: ٤/ ٥٠٥.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ٢٣٤.

(٦) ينظر: تفسير أبي السعود: ٩/ ١٣.

(٧) ينظر: فتح القدير: ٥/ ٢٦٨.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٠٤، والدرّ المصون: ١٠/ ٤٠٣. وينظر: روح المعاني: ٢٩/ ٢٧.

المبحث الثاني:

التوجيه بالحَمْل على التوهّم في غير باب العطف.

بلغ عدد المواضع التي ورد فيها التوجيه بالحمل على التوّهم في غير باب العطف في كتاب (الدرّ المصون) تسعةَ مواضعَ، ودونك بيانها:

الموضع الأوّل: قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «وقرأ ابنُ السَّمَيْفَعِ: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِينَ﴾، بلفظِ الجمعِ، ﴿ٱسْتَوْقَدَ﴾، بالإفرادِ[2]، وهي مشكلةٌ، وقد خرّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها، وهي التوهّمُ، أي: كأنه نطق بـ (مَن)؛ إذ أعاد ضميرَ المفردِ على الجمعِ، كقولِهم: ضربني وضربتُ قومَك، أي: ضربني مَن، أو يعودُ على اسمِ فاعلٍ مفهومٍ مِن (استوقد)، والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ، وإن لم يَكْمُلْ شرطُ الحذفِ، والتقديرُ: استوقدها مستوقِدٌ لهم، وهذه القراءةُ تقوّي قولَ مَن يقولُ: إن أصل (الذي): الذين، فحُذفت النونُ»[3].

دراسة المسألة:

ذكر أبو حيّان[4]، وتلميذه السمين[5]، وغيرهما[6]، أن في قراءة ابن السَّمَيْفَع إشكالًا، ووجه الإشكال فيها هو عود الضمير مفردًا في (استوقد) على (الذين) المراد به الجمع، وحقّه أن يكون مجموعًا، قال أبو حيّان: «...وهي قراءةٌ مشكلةٌ؛ لأنّا قد ذكرنا أن (الذي) إذا كان

---

(١) من الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) الدرّ المصون: ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ١٥٩.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب: ١/ ٣٦٧، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

أصلُه (الذين)، فحُذفت نونُه تخفيفًا، لا يعودُ الضميرُ عليه إلّا كما يعودُ على الجمعِ، فكيف إذا صُرِّحَ به؟!»[١].

وقد خُرّجت هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن يكون إفراد الضمير في (استوقد) حملًا على توهّم النطق بـ (مَن) بدلًا مِن (الذين)[٢].

الثاني: أن يكون إفراد الضمير فيه – وإن كان عائدًا على جمع – اكتفاءً بالإفراد عن الجمع، كما يُكتفى بالمفرد الظاهر عن الجمع، كقول الشاعر:

وَبِالبَـــذْوِ مِنَّـــا أُسْـــرَةٌ يَحْفَظُونَنَـــا سِـــرَاعٌ إِلَـــى الـــدَّاعِي عِظَـــامٌ كَرَاكِـــرُهْ[٣]

أي: كراكرُهم[٤].

الثالث: أن يكون الضمير في (استوقد) ليس عائدًا على (الذين)، وإنّما هو عائدٌ على اسم فاعلٍ مفهومٍ من الفعل (استوقد)، والتقدير: استوقد هو، أي: المستوقِدُ.

وفي العائد على (الذين) على هذا التخريج وجهان:

أحدهما: أن يكون محذوفًا، وإن لم تتوفّر فيه شروط الحذف القياسي، والتقدير: استوقد لهم المستوقِدُ نارًا.

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٢١١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١، والدرّ المصون: ١/ ١٥٩، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في دقائق التصريف: ١٤٨، وسفر السعادة: ٢/ ٧٥٧، وشرح التسهيل: ١/ ١٢٨، والبحر المحيط: ١/ ٢١١، وتمهيد القواعد: ١/ ٤٦٧، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

الثاني: أن تكون الجملة الأولى الواقعة صلةً لا عائدَ فيها، لكن عُطف عليها جملةٌ بالفاء، وهي جملة (لـمّا) وجوابها في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[1]، فيكون العائد على (الذين) الضمير الذي في جواب (لـمّا)، وهو ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، فحصل الربطُ بذلك العائد المتأخّر[2].

وخرّج أبو حيّان هذه القراءة على الأوجه الثلاثة، وذكر أنه لم يقف على تخريجها ممَّن وقف على كلامه، فقال: «وإذا صحّت هذه القراءةُ فتخريجُها عندي على وجوهٍ... ولم يذكرْ أحدٌ ممّن وقفنا على كلامِه تخريجَ قراءةِ ابنِ السَّمَيْفَعِ»[3].

وقد ذكر الآلوسي الأوجه الثلاثة التي ذكرها أبو حيّان في تخريج هذه القراءة، لكن دون أن يعزوها إليه[4]!

أمّا السمين الحلبي فقد حكم على القراءة بالضعف، وعلى تخريجها بأوجهٍ أضعفَ منها، ومنها حملها على التوهّم، فقال: «وقد خرّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها، وهي التوهّمُ...»[5].

ويظهر لي أن إفراد الضمير في (استوقد) حملًا على توهّم النطق بـ (مَن) بدلًا مِن (الذين) هو أقلّ الأوجه الثلاثة ضعفًا؛ لأمرين:

١- خلوّه من التكلّف الظاهر في الوجهين الآخرَين.

---

(١) من الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١. وينظر: الدرّ المصون: ١/ ١٥٩، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٢١١-٢١٢.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٥) الدرّ المصون: ١/ ١٥٩.

٢- أن حمل هذا الوجه على التوهّم له نظير في كلام العرب، وهو الجزم بـ (الذي) على توهّم الشرط، قال أبو حيّان[١]: «... كما جزم بـ (الذي) مَن توهّم أنه نطق بـ (مَن) الشرطيةِ، وإذا كان التوهّمُ قد وقع بينَ مختلفَي الحدِّ، وهو إجراءُ الموصولِ في الجزمِ مجرى اسمِ الشرطِ، فبالبحريِّ أن يقع بينَ متّفقَي الحدِّ، وهو (الذين) و (مَن) الموصولان. مثالُ الجزمِ بـ (الذي) قولُ الشاعرِ - أنشده ابنُ الأعرابيِّ -:

كَـذَاكَ الَّـذِي يَبْغِـي عَلَـى النَّـاسِ ظَالِمًـا تُصِـبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَـنَعْ[٢]».

(١) البحر المحيط: ١/ ٢١١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسـابق البربريّ. ينظر: أمالي الزجاجيّ: ١٨٥، والدرّ الفريد وبيت القصـيد: ١٠/ ٤٥٠. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٤/ ٨٣، والبحر المحيط: ١/ ٢١١، ٨/ ١٦، والدرّ المصون: ٩/ ٥٨٧، والمساعد: ٣/ ١٥٧، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٦٢، وروح المعاني: ١/ ١٦٤، ٢٥/ ٨١.

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «وقرأ السُّلَميُّ: ﴿تَرْ﴾، بسكونِ الراءِ[2]، وفيها وجهان:

أحدُهما: أنه توهّم أن الراءَ لامُ الكلمةِ؛ فسكّنها للجزمِ، كقولِه:

قَالَتْ سُلَيْمَى: اِشْتَرْ لَنَا سَوِيْقَا

وَاشْتَرْ فَعَجِّلْ خَادِمًا لَبِيْقَا[3]

وقيل: هي لغةُ قومٍ، لم يكتفوا في الجزمِ بحذفِ حرفِ العلّةِ.

والثاني: أنه أجرى الوصلَ مجرى الوقفِ، وهذا أولى؛ فإنه كثيرٌ في القرآنِ، نحو: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾[4]، و ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[5]، و ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[6]، و ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[7]، و ﴿بِهُدَىٰهُمُ

---

(١) من الآية (٢٤٣) من سورة البقرة.

(٢) من غير همزٍ. ينظر: مختصر في شواذّ القرآن: ٢٢، والمحتسب: ١/ ١٢٨، ٣٦٠، والكشف والبيان: ٦/ ٤٥٥، وشواذّ القراءات: ٩٥، والجامع لأحكام القرآن: ٤/ ٢٠٩، والبحر المحيط: ٢/ ٢٥٨.

(٣) البيتان من الرجز، وهما للعُذَافِر الكندي. ينظر: النوادر: ١٧٠، والتكملة: ١٩١، والخصائص: ٢/ ٣٤٠، ٣/ ٩٦ وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٨، وضرائر الشعر: ٩٧، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٢٤. مع اختلافٍ يسيرٍ في بعض ألفاظ البيتين.

(٤) من الآية (١٠) من سورة الأحزاب.

(٥) من الآية (٦٦) من سورة الأحزاب.

(٦) من الآية (٦٧) من سورة الأحزاب.

(٧) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

ٱقۡتَدِهۡۚ﴾[١]، وقولُه: ﴿وَنُصۡلِهِۦ﴾[٢]، و ﴿نُؤۡتِهِۦ﴾[٣]، و ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾[٤]، وسيأتي ذلك»[٥].

دراسة المسألة:

للعلماء في تخريج قراءة السُّلَميّ أربعة أقوال:

الأوّل: أن إسكان الراء في (تَرْ) على توهّم أن الراء لام الكلمة، فسُكّنت للجزم[٦]، ومثله قول الشاعر:

قَالَـــتْ سُـــلَيْمَى: اِشْـــتَرْ لَنَـــا سَـــوِيْقَا

وَاشْـــــتَرْ فَعَجِّـــــلْ خَادِمًـــــا لَبِيْقَـــــا

الثاني: أن إسكانها لغة لقومٍ، لا يكتفون في الجزمِ بحذفِ حرفِ العلّةِ، بل يسكّنون عين الفعل[٧].

الثالث: أن يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف، واختاره أبو البقاء العكبري[٨]، وأبو

---

(١) من الآية (٩٠) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية (١١٥) من سورة النساء.

(٣) من الآية (١٤٥) من سورة آل عمران.

(٤) من الآية (٧٥) من سورة آل عمران.

(٥) الدرّ المصون: ٢/ ٥٠٥-٥٠٦.

(٦) ينظر: الكشف والبيان: ٦/ ٤٥٥، والفريد: ١/ ٤٨٥، والبحر المحيط: ٢/ ٢٥٨، والدرّ المصون: ٢/ ٥٠٥، واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٢٤٧.

(٧) ينظر: الدرّ المصون: ٢/ ٥٠٦، واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٢٤٧.

(٨) ينظر: إعراب القراءات الشواذّ: ١/ ٢٥٨.

حيّان[١]، وتلميذه السمين الحلبيّ[٢]، وابن عادل الحنبلي[٣]، وعلّلوا ذلك بكثرة مجيئه في القرآن.

الرابع: أن يكون قد راعى فيها أصل الكلمة[٤]، ونبّه بذلك على أن الهمزة محذوفة في نيّة اللفظ[٥].

وفي نظري أن إسكان الراء في (تَرْ) لأجل إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لكثرة مجيئه في القرآن.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٥٨.

(٢) ينظر: الدرّ المصون: ٢/ ٥٠٦.

(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٢٤٧.

(٤) أصل تَرَى: تَرْأَى كـ(تَرْعَى)، حُذفت الهمزة تخفيفًا، ثمّ أُلقيت حركتُها على الراء قبلها. ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٦، والمحتسب: ١/ ١٢٨، والمفصّل: ٣٦٤، والتبيان: ١/ ١٩٣، وشرح الملوكي في التصريف: ٣٧٠-٣٧١.

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذّ: ١/ ٢٥٨.

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «و (لو) هذه فيها احتمالان:

أحدُهما: أنها على بابِها مِن كونِها حرفًا لِـمَا كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، أو حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ، على اختلافِ العبارتين.

والثاني: أنها بمعنى (إنْ) الشرطيةِ.

وإلى الاحتمالِ الأوّلِ ذهب ابنُ عطيّةَ، والزمخشريُّ. قال الزمخشريُّ: فإنْ قلتَ: ما معنى وقوعِ (لو تَرَكُوا) وجوابِه صلةً لـ(الذين)؟

قلتُ: معناه: وَلْيَخْشَ الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارفوا أن يَتْرُكُوا خلفَهم ذرّيةً ضعافًا، وذلك عندَ احتضارِهم، خافوا عليهم الضياعَ بعدَهم؛ لذهابِ كافلِهم وكاسبِهم...[٢].

وقال ابنُ عطيّةَ: تقديرُه: لو تَرَكُوا لخافوا، ويجوزُ حذفُ اللامِ مِن جوابِ (لو)[٣].

ووجهُ التمسّكِ بهذه العبارةِ أنه جعل اللامَ مقدّرةً في جوابِها، ولو كانت (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيةِ لَـمَا جاز ذلك. وقد صرّح غيرُهما بذلك، فقال: (لو تَرَكُوا): لو: يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيرِه، و (خافوا) جوابُ (لو).

---

(١) من الآية (٩) من سورة النساء.

(٢) الكشّاف: ٢/ ٣٠.

(٣) المحرّر الوجيز: ٢/ ٤٧٧.

وإلى الاحتمالِ الثاني ذهب أبو البقاءِ[١]، وابنُ مالكٍ[٢]. قال ابنُ مالكٍ: (لو) هنا شرطيةٌ بمعنى (إنْ)، فتَقْلِبُ الماضيَ إلى معنى الاستقبالِ، والتقديرُ: وَلْيَخْشَ الذين إنْ تَرَكَوُا، ولو وقع بعدَ (لو) هذه مضارعٌ كان مستقبلًا، كما يكونُ بعدَ (إنْ)، وأنشد:

لَا يُلْفِــكَ الرَّاجُــوْكَ إِلَّا مُظْهِــرًا ... خُلُــقَ الكِــرَامِ وَلَــوْ تَكُــوْنُ عَــدِيْمَا[٣]

أي: وإنْ تَكُنْ عديمًا[٤]. ومثلُ هذا البيتِ الذي أنشده قولُ الآخرِ:

قَــوْمٌ إِذَا حَــارَبُوا شَــدُّوْا مَــآزِرَهُمْ ... دُوْنَ النِّسَــاءِ وَلَــوْ بَاتَــتْ بِأَطْهَــارِ[٥]

والذي ينبغي أن تكونَ على بابِها مِن كونِها تعليقًا في الماضي.

وإنما حَمَلَ ابنَ مالكٍ وأبا البقاءِ على جعلِها بمعنى (إنْ) تَوَهُّمُ أنه لـمّا أُمِرَ بالخشيةِ – والأمرُ مستقبلٌ، ومتعلّقُ الأمرِ موصولٌ – لم يصحَّ أن تكونَ الصلةُ ماضيةً على تقديرِ دلالتِه على العَدَمِ الذي ينافي امتثالَ الأمرِ، وحَسَّنَ مكانَ (لو) لفظُ (إنْ)؛ ولأجلِ هذا التوهّم لم يُدْخِلِ الزمخشريُّ (لو) على فعلٍ مستقبلٍ، بل أتى بفعلٍ ماضٍ مسندٍ للموصولِ حالةَ الأمرِ، فقال: وَلْيَخْشَ الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارفوا أن يَتْرُكُوا.

قال الشيخُ: وهذا الذي توهّموه لا يلزمُ، إلّا إنْ كانت الصلةُ ماضيةً في المعنى، واقعةً

---

(١) ينظر: التبيان: ١/ ٣٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢٩.

(٣) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في البحر المحيط: ٣/ ١٨٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٠٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٩٦٩، والتصريح: ٢/ ٢٥٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٦٤٦، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٤٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٨.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأخطل. ينظر: شعره: ١٣٠.

بالفعلِ؛ إذ معنى (لو تَرَكُوا مِن خلفِهم)، أي: ماتوا فتَرَكُوا مِن خلفِهم، فلو كان كذلك للزم التأويلُ في (لو) أن تكونَ بمعنى (إنْ)؛ إذ لا يجامعُ الأمرُ بإيقاعِ فعلِ مَن مات بالفعلِ، أمّا إذا كان ماضيًا على تقديرٍ فيصحُّ أن يقعَ صلةً، وأن يكونَ العاملُ في الموصولِ الفعلَ المستقبلَ، نحو قولِك: لِيَزُرْنَا الذي لو مات أَمْسِ لبكيناه[١]. انتهى.

وأمّا البيتان المتقدّمان فلا يلزمُ مِن صحّةِ جعلِها فيهما بمعنى (إنْ) أن تكونَ في الآيةِ كذلك؛ لأنّا في البيتين نضطرُّ إلى ذلك، أمّا البيتُ الأوّلُ فلأن جوابَ (لو) محذوفٌ مدلولٌ عليه بقولِه: (لا يُلْفِك)، وهو نهيٌ، والنهيُ مستقبلٌ؛ فلذلك كانت (لو) تعليقًا في المستقبلِ. وأمّا البيتُ الثاني فلدخولِ ما بعدَها في حيّزِ (إذا)، و (إذا) للمستقبلِ»[٢].

دراسة المسألة:

اختُلف في معنى (لو) على وجهين:

الأوّل: أنها على بابها مِن كونها حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ، وهي التي تكون تعليقًا في الماضي. وإلى هذا ذهب ابن عطيّة[٣]، والزمخشري[٤]، وأبو حيّان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وابن عادل الدمشقي[٧].

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ١٨٦.

(٢) الدرّ المصون: ٣/ ٥٩٠-٥٩٢.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٤٧٧. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٥٩٠، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ١٩٩.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٣٠. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٨٦، والدرّ المصون: ٣/ ٥٩٠، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ١٩٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٨٦.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٥٩١.

(٧) ينظر: اللباب في علوم القرآن: ٦/ ٢٠٠.

الثاني: أنها بمعنى (إنْ) الشرطية[١]، والتقديرُ: وَلْيَخْشَ الذين إنْ تَرَكَوُا مِن خلفِهم. وإليه ذهب أبو البقاء العكبري[٢]، وابن مالك[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش[٧]، والشاطبي[٨]، ونور الدين الأجهوري (ت١٠٦٦هـ)[٩].

واستشهد ابن مالك على كون (لو) في الآية بمعنى (إنْ) الشرطية ببيتين من الشعر، وهما قوله:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوْكَ إِلَّا مُظْهِرًا ... خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُوْنُ عَدِيْمَا

أي: وإنْ تَكُنْ عديمًا. وقوله:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوْا مَآزِرَهُمْ ... دُوْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

وقد بيّن أبو حيّان أن سبب حَمْل ابن مالك (لو) على المعنى الثاني هو الحمل على

---

(١) أنكر ابن الحاجّ (ت٦٤٧ه) وابن الناظم مجيء (لو) للتعليق في المستقبل بمعنى (إنْ) الشرطية. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧١٠-٧١١، وشرح التسهيل: ٤/ ٩٦، والارتشاف: ٤/ ١٨٩٨، والجنى: ٢٨٥-٢٨٦، والمغني: ١/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: التبيان: ١/ ٣٣٣. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٥٩٠، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢٩. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٨٦، والدرّ المصون: ٣/ ٥٩٠.

(٤) ينظر: الجنى: ٢٨٤.

(٥) ينظر: المغني: ١/ ٢٨٨-٢٨٩، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٢٤-٢٢٨.

(٦) ينظر: المساعد: ٣/ ١٨٩.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ١/ ٢٠٦.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ١٨٠-١٨١.

(٩) ينظر: روح المعاني: ٤/ ٢١٣.

التوهّم، فقال:

«وذهب صاحبُ (التسهيل) إلى أن (لو) هنا بمعنى (إنْ)... وكأن قائلَ هذا تَوَهَّمَ أنه لـمّا أُمروا بالخشيةِ – والأمرُ مستقبلٌ، ومتعلّقُ الأمرِ هو موصولٌ – لم يصلحْ أن تكونَ الصلةُ ماضيةً على تقديرِ دالة[١] على العَدَمِ الذي ينافي امتثالَ الأمرِ، وحَسَّنَ مكانَ (لو) لفظُ (إنْ)، فقال: إنها تعليقٌ في المستقبلِ، وإنها بمعنى (إنْ). وكأن الزمخشريَّ عَرَضَ له هذا التوهّمُ؛ فلذلك قال: معناه: وَلْيَخْشَ الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارفوا أن يَتْرُكُوا، فلم تدخلْ (لو) على مستقبلٍ، بل أُدخلت على (شارفوا) الذي هو ماضٍ، أُسند للموصولِ حالةَ الأمرِ»[٢].

وأجاب أبو حيّان عن توهّمهم هذا، فقال: «وهذا الذي توهّموه لا يلزمُ في الصلةِ، إلّا إنْ كانت الصلةُ ماضيةً في المعنى، واقعةً بالفعلِ؛ إذ معنى (لو تَرَكُوا مِن خلفِهم)، أي: ماتوا فتَرَكُوا مِن خلفِهم، فلو كان كذلك للزم التأويلُ في (لو) أن تكونَ بمعنى (إنْ)؛ إذ لا يجامعُ الأمرُ بإيقاعِ فعلِ مَن مات بالفعلِ، أمّا إذا كان ماضيًا على تقديرٍ يصحُّ أن يقعَ صلةً، وأن يكونَ العاملُ في الموصولِ الفعلَ المستقبلَ، نحو قولِك: لِيَزُرْنَا الذي لو مات أمسِ بكيناه»[٣].

واختار السمين الحلبي المعنى الأوّل، ثمّ بيّن أن سبب حَمْل أبي البقاء العكبري وابن مالك (لو) على المعنى الثاني هو الحمل على التوهّم، فقال: «والذي ينبغي أن تكونَ على بابِها مِن كونِها تعليقًا في الماضي. وإنما حَمَلَ ابنَ مالكٍ وأبا البقاءِ على جعلِها بمعنى (إنْ) تَوَهُّمُ أنه لـمّا أُمِرَ بالخشيةِ – والأمرُ مستقبلٌ، ومتعلّقُ الأمرِ موصولٌ – لم يصحَّ أن تكونَ الصلةُ ماضيةً على تقديرِ دلالتِه على العَدَمِ الذي ينافي امتثالَ الأمرِ، وحَسَّنَ مكانَ (لو) لفظُ (إنْ)؛ ولأجلِ

---

(١) كذا في البحر المحيط، ولعلّ الصواب: «دلالته».

(٢) البحر المحيط: ٣/ ١٨٦.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ١٨٦.

هذا التوهّم لم يُدْخِلِ الزمخشريُّ (لو) على فعلٍ مستقبلٍ، بل أتى بفعلٍ ماضٍ مسندٍ للموصولِ حالةَ الأمرِ، فقال: وَلْيَخْشَ الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارفوا أن يَتْرُكُوا»[1].

أمّا البيت الذي استشهد به ابن مالك على كون (لو) في الآية بمعنى (إنْ) الشرطية، فقد أجاب عنه أبو حيّان، فقال: «وأصلُ (لو) أن تكونَ تعليقًا في الماضي، ولا يذهبُ إلى أنه يكونُ في المستقبلِ بمعنى (إنْ) إلّا إذا دلّ على ذلك قرينةٌ، كالبيتِ المتقدّمِ؛ لأن جوابَ (لو) فيه محذوفٌ مستقبلٌ؛ لاستقبالِ ما دلّ عليه، وهو قولُه: (لا يُلْفِك). وكذلك قولُه:

قَــوْمٌ إِذَا حَــارَبُوا شَــدُّوْا مَــآزِرَهُمْ ... دُوْنَ النِّسَــاءِ وَلَــوْ بَاتَــتْ بِأَطْهَــارِ

لدخولِ ما بعدَها في حيّزِ (إذا)، و (إذا) للمستقبلِ، ولو قال قائلٌ: لو قام زيدٌ قام عمرٌ، لتبادر إلى الذهنِ أنه تعليقٌ في الماضي دونَ المستقبلِ»[2].

كما أجاب عنه تلميذه السمين الحلبي، وعن البيت الآخر، فقال: «وأمّا البيتان المتقدّمان فلا يلزمُ مِن صحّةِ جعلِها فيهما بمعنى (إنْ) أن تكونَ في الآيةِ كذلك؛ لأنّا في البيتين نضطرُّ إلى ذلك، أمّا البيتُ الأوّلُ فلأن جوابَ (لو) محذوفٌ مدلولٌ عليه بقولِه: (لا يُلْفِك)، وهو نهيٌ، والنهيُ مستقبلٌ؛ فلذلك كانت (لو) تعليقًا في المستقبلِ. وأمّا البيتُ الثاني فلدخولِ ما بعدَها في حيّزِ (إذا)، و (إذا) للمستقبلِ»[3].

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٥٩١-٥٩٢.

(٢) البحر المحيط: ٣/ ١٨٦.

(٣) الدرّ المصون: ٣/ ٥٩٢.

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾: (أين): اسمُ شرطٍ يجزمُ فعلين، و (ما) زائدةٌ على سبيلِ الجوازِ، مُؤَكِّدَةٌ لها، و (أين): ظرفُ مكانٍ، و (تكونوا): مجزومٌ بها، و (يُدْرِكْكم): جوابُه. والجمهورُ على جزمِه؛ لأنه جوابُ الشرطِ، وطلحةُ بن سليمانَ: ﴿يُدْرِكُكُّمُ﴾ برفعِه[٢]، فخرّجه المبرّدُ على حذفِ الفاءِ، أي: فيُدْرِكُكم الموتُ[٣]. ومثلُه قولُ الآخرِ:

يَــا أَقْــرَعُ بــن حَــابِسٍ يَــا أَقْــرَعُ

إِنَّــكَ إِنْ يُصْــرَعْ أَخُــوْكَ تُصْــرَعُ[٤]

وهذا تخريجُ المبرّدِ[٥]. وسيبويهِ يزعمُ أنه ليس بجوابٍ، إنما هو دالٌّ على الجوابِ،

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء.

(٢) ينظر: مختصر في شواذّ القرآن: ٣٣، وغرائب القراءات: ٢٨٦، والمحتسب: ١/ ١٩٣، والمحرّر الوجيز: ٢/ ٦٠٦، وشواذّ القراءات: ١٣٨، والجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٤٦٤، والبحر المحيط: ٣/ ٣١١.

(٣) لم أقف على تخريج المبرّد قراءة الرفع في الآية فيما بين يديّ من كتبه، لكنه عُزي إليه كما سيأتي عند دراسة المسألة.

(٤) البيتان من مشطور الرجز، وهما لجرير بن عبد الله البَجَلِيّ. ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٧، وديوان الأدب: ١/ ٤٣٥، والروض الأنف: ١/ ٣٣٨، وشرح التسهيل: ٤/ ٧٨، واللسان: ١١/ ٤٦ (بجل)، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٣٥، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٢٩١. ولعمرو بن خُثَارِم البَجَلِيّ. ينظر: فُرْحَة الأديب: ١٠٦، وشرح أبيات المغني: ٧/ ١٨٠. ولهما في شرح شواهد الكتاب لابن السيرافي: ٢/ ١٢١، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٩٢٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٩٧، والخزانة: ٨/ ٢٠، ٩/ ٤٧.

(٥) يعني تخريجه رفع (تُصْرَعُ) في البيت. ينظر: المقتضب: ٢/ ٧٠، والكامل: ١/ ١٧٤-١٧٥.

والنيّةُ به التقديمُ[١].

وفي البيتِ تخريجٌ آخرُ، وهو أن يكونَ (يُصْرَعُ[٢]) المرفوعُ خبرًا لـ (إنّك)، والشرطُ معترِضٌ بينهما، وجوابُه ما دلّ عليه قولُه: (إنّك تُصْرَعُ)، كقولِه: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[٣].

وخرّجه الزمخشريُّ على التوهّمِ، فإنه قال: ويجوزُ أن يُقَالَ: حُمل على ما يقعُ موقعَ (أينما تكونوا)، وهو (أينما كُنْتُم)، كما حُمل (ولا نَاعِبٍ)[٤] على ما يقعُ موقعَ (ليسوا مصحلين)، وهو (ليسوا بمصلحين)، فرَفَعَ[٥] كما رَفَعَ زهيرٌ:

... ... يَقُــولُ: لَا غَائِــبٌ مَــالِي وَلَا حَــرِمُ[٦]

وهو قولُ نحويٍّ سِيْبِيٍّ[٧]. يعني: منسوبٌ لسيبويهِ[٨]، فكأنّه قال: أينما كُنْتُم، وفعلُ الشرطِ إذا كان ماضيًا لفظًا جاز في جوابِه المضارعِ الرفعُ والجزمُ، كقولِ زهيرٍ:

وَإِنْ أَتَــاهُ خَلِيْــلٌ يَــوْمَ مَسْــأَلَةٍ يَــقُــوْلُ: ... ...

وفي رفعِه الوجهان المذكوران عن سيبويهِ والمبردِ[٩].

وردّ عليه الشيخُ بأن العطفَ على التوهّمِ لا ينقاسُ، ولأن قولَه يؤدّي إلى حذفِ جوابِ

---

(١) التقدير: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك. ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٧.

(٢) كذا، والصواب: «تُصْرَعُ».

(٣) من الآية (٧٠) من سورة البقرة.

(٤) هذا جزءُ بيتٍ من الطويل سبق تخريجه، وتمامه: مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(٥) يعني قراءة الرفع، لا الشاهد.

(٦) عجز بيت من البسيط، وصدره: وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

ينظر: شعره: ١٠٥.

(٧) الكشّاف: ٢/ ١١٢-١١٣.

(٨) يقصد السمين هنا تخريج سيبويه لبيت زهير، لا القراءة. ينظر: الكتاب: ١/ ٣٠٦.

(٩) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٦، والمقتضب: ٢/ ٦٨، والكامل: ١/ ١٧٤.

الشرطِ، ولا يُحْذَفُ إلّا إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا، لو قلتَ: أنتَ ظالمٌ إنْ تَفْعَلْ، لم يَجُزْ، وهذا - كما رأيتَ - مضارعٌ[١]. وفي هذا الردِّ نَظَرٌ لا يخفى!...

وذكر الزمخشريُّ فيه قولًا غريبًا مِن عندِ نفسِه، فقال: ويجوزُ أن يتّصلَ بقولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[٢]، أي: لا تُنْقَصُون شيئًا ممّا كُتب مِن آجالِكم، أينما تكونوا في ملاحمِ حروبٍ، أو غيرِها، ثمّ ابتدأ بقولِه: ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[٣]، والوقفُ على هذا الوجهِ على (أينما تكونوا). انتهى[٤].

وردّ عليه الشيخُ، فقال: هذا تخريجٌ ليس بمستقيمٍ، لا مِن حيثُ المعنى، ولا مِن حيثُ الصناعةُ النحويةُ، أمّا مِن حيثُ المعنى فإنه لا يناسبُ أنْ يكونَ متّصلًا بقولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ لأن انتقاءَ الظلمِ ظاهرًا إنما هو في الآخرةِ؛ لقولِه: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[٥]، وأمّا مِن حيثُ الصناعةُ النحويةُ فإن ظاهرَ كلامِه يدلّ على أن (أينما تكونوا) متعلّقٌ بقولِه: (ولا تُظلمون) بمعنى ما فسّره، وهذا لا يجوزُ؛ لأن أسماءَ الشرطِ لها صدرُ الكلامِ، فلا يتقدّمُ عاملُها عليها، فإنْ ورد مثلُ: اضربْ زيدًا متى جاء، قُدِّرَ له عاملٌ يدلُّ عليه (اضربْ)، لا نفسُ (اضربْ) المتقدّمُ. فإنْ قيل: فكذلك يقدّرُ الزمخشريُّ عاملًا يدلُّ عليه (ولا تُظلمون)، تقديرُه: أينما تكونوا فلا تُظلمون، فحذف (فلا تُظلمون)؛ لدلالةِ ما قبلَه عليه، فيَخْلُصُ مِن الإشكالِ المذكورِ. قيل: لا يمكن ذلك؛ لأنه حينئذٍ يُحْذَفُ جوابُ الشرطِ

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٣١١-٣١٢.

(٢) من الآية (٧٧) من سورة النساء.

(٣) من الآية (٧٨) من سورة النساء.

(٤) الكشّاف: ٢/ ١١٣.

(٥) من الآية (٧٧) من سورة النساء.

وفعلُ الشرطِ مضارعٌ، وقد تقدّم أنه لا يكون إلّا ماضيًا[1].

وفي هذا الردِّ نظرٌ؛ لأنه أراد تفسيرَ المعنى. قولُه: (ولا يناسبُ أنْ يكونَ متّصلًا بقولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾) ممنوعٌ، بل هو مناسبٌ، وقد أوضحه الزمخشريُّ بما تقدّم أحسنَ إيضاحٍ»[2].

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة طلحة بن سليمان: (يُدْرِكُكم) بالرفع ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن يكون على تقدير حذف فاء جواب الشرط، أي: فيُدْرِكُكم الموتُ[3]. وعُزي إلى المبرّد[4]، وإليه ذهب ابن جنّي[5]، وأبو البقاء العكبري[6]، والقرطبي[7]، وغيرهم[8].

الثاني: أن يكون على توهّم وقوع (أينما تكونوا) موقع (أينما كُنْتُم)، فيكون بمعناه، أي: على

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٣١١-٣١٢.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٤٢-٤٥.

(٣) ينظر: الكشّاف: ٢/ ١١١، والفريد: ١/ ٧٦٣-٧٦٤، والدرّ المصون: ٤/ ٤٣، والمغني: ٢/ ٦١٠، وروح المعاني: ٥/ ٨٧.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٤٣، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٥٠٤، والتصريح: ٢/ ٢٤٩، وحاشية الشهاب: ٣/ ١٥٧، وروح المعاني: ٣/ ٨٧.

(٥) ينظر: المحتسب: ١/ ١٩٣. وينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٦٠٦، والبحر المحيط: ٣/ ٣١١.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٣٧٤، وإعراب القراءات الشواذّ: ١/ ٣٩٦.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٤٦٤.

(٨) ينظر: مجمع البيان: ٣/ ١١٢، وأنوار التنزيل: ٢/ ٨٥، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٢٠٤، وفتح القدير: ١/ ٤٨٩، وروح المعاني: ٥/ ٨٧.

توهّم كون الشرط ماضيًا. وإليه ذهب الزمخشري[١]، ونظّر له بقول الشاعر:

مَشَـائِيْمُ لَيسُـوا مُصْـلِحِينَ عَشِـيرَةً وَلَا نَـاعِـبٍ إِلَّا بِـبَـيْـنٍ غُـرَابُـهَـا

حيث جرّ (نَاعِبٍ) على توهّم دخول الباء في خبر (ليس)، وهو (مصلحين).

وقد أشار الزمخشري إلى ما ذكره النحويّون من أن فعل الشرط إذا كان ماضيًا في اللفظ فإنه يجوز في جوابه المضارع وجهان: الجزمُ على الجواب، والرفعُ[٢]، واستشهد له بقول زهير:

وَإِنْ أَتَـاهُ خَـلِـيْـلٌ يَـوْمَ مَسْـأَلَـةٍ يَـقُـولُ: لَا غَـائِـبٌ مَـالِـي وَلَا حَـرِمُ

وردّ عليه أبو حيّان، فقال: «... وفي توجيهِ الرفعِ خلافٌ، الأصحُّ أنه ليس الجوابَ، بل ذلك على التقديمِ والتأخيرِ، والجوابُ محذوفٌ، وإذا حُذف الجوابُ فلا بُدَّ أن يكونَ فعلُ الشرطِ ماضيَ اللفظِ، فتخريجُ هذه القراءةِ على هذا يأباه كونُ فعلِ الشرطِ مضارعًا، وحَمَلَه على (ولا نَاعِبٍ)، وليس بجيّدٍ؛ لأن (ولا نَاعِبٍ) عطفٌ على التوهّمِ، والعطفُ على التوهّمِ لا ينقاسُ»[٣].

ولم يرتضِ السمين الحلبي هذا الردَّ من شيخه، واكتفى بأن فيه نظرًا، فقال: «وفي هذا الردِّ نَظَرٌ لا يخفى!»[٤].

---

(١) ينظر: الكشّـاف: ٢/ ١١٢-١١٣. وينظر: الفريـد: ١/ ٧٦٤، والبحر المحيط: ٣/ ٣١١، والـدرّ المصون: ٤/ ٤٣، والمغني: ٢/ ٦١٠، ٦١٠-٦١١، وحاشية الشهاب: ٣/ ١٥٧.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٨/ ١٥٧-١٥٨، والمقرّب: ١/ ٢٧٥، وشرح التسهيل: ٤/ ٧٧-٧٨، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٩.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٣١١.

(٤) الدرّ المصون: ٤/ ٤٤.

وممّن وافق الزمخشريَّ فيما ذهب إليه أبو السعود[١].

الثالث: أنه كلامٌ مبتدَأٌ، و (أينما تكونوا) متّصلٌ بـ (لا تُظْلَمُون)، أي: لا تُنْقَصُون شيئًا ممّا كُتب مِن آجالكم، أينما تكونوا في ملاحم الحروب، أو غيرها[٢]، أي: يكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله، ثمّ يُبْتَدَأُ بـ (يُدْرِكُكم الموتُ)[٣]. وإليه ذهب الزمخشري[٤].

وردّ عليه أبو حيّان، فقال: «وهذا تخريجٌ ليس بمستقيمٍ، لا مِن حيثُ المعنى، ولا مِن حيثُ الصناعةُ النحويةُ، أمّا مِن حيثُ المعنى فإنه لا يناسبُ أن يكونَ متّصلًا بقولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ لأن ظاهرَ انتقاءِ الظلمِ إنما هو في الآخرةِ؛ لقولِه: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾، وأمّا مِن حيثُ الصناعةُ النحويةُ فإنه على ظاهرِ كلامِه يدلّ على أن (أينما تكونوا) متعلّقٌ بقولِه: (ولا تُظلمون)، ما فسّره مِن قولِه، أي: لا تُنْقَصُون شيئًا ممّا كُتب مِن آجالِكم، أينما تكونوا في ملاحمِ الحربِ، أو غيرِها، وهذا لا يجوزُ؛ لأن (أينما) اسمُ شرطٍ، فالعاملُ فيه إنما هو فعلُ الشرطِ بعدَه، ولأن اسمَ الشرطِ لا يتقدّمُ عليه عاملُه، فلا يمكنُ أن يعملَ فيه (ولا تُظلمون)، بل إذا جاء نحوُ: اضربْ زيدًا متى جاء، لا يجوزُ أن يكونَ الناصبُ لمتى (اضربْ). فإنْ قال: يُقَدَّرُ له جوابٌ محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبلَه، وهو (ولا تُظلمون)، كما يُقَدَّرُ في: اضربْ زيدًا متى جاء، فالتقديرُ: أينما تكونوا فلا تُظلمون فتيلًا، أي: فلا ينقصُ شيءٌ مِن آجالِكم، وحذفه لدلالةِ ما قبلَه عليه. قيل له: لا يُحْذَفُ الجوابُ إلّا إذا

---

(١) ينظر: تفسير أبي السعود: ٢/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: روح المعاني: ٥/ ٨٧.

(٣) ينظر: المغني: ٢/ ٦٠٠.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٢/ ١١٣. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٣١١، والدرّ المصون: ٤/ ٤٣، والمغني: ٢/ ٦٠٠، ٦١١.

كان فعلُ الشرطِ بصيغةِ الماضي؛ وفعلُ الشرطِ هنا مضارعٌ، تقولُ العربُ: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، ولا تقلْ: أنتَ ظالمٌ إن تفعلْ»[١].

ولم يرتضِ السمين الحلبي هذا الردَّ من شيخه، فقال: «وفي هذا الردِّ نظرٌ؛ لأنه أراد تفسيرَ المعنى. قولُه: (ولا يناسبُ أن يكونَ متّصلًا بقولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾) ممنوعٌ، بل هو مناسبٌ، وقد أوضحه الزمخشريُّ بما تقدّم أحسنَ إيضاحٍ»[٢].

كما ردّ هذا ابن هشام على الزمخشري، فقال: «وهذا مردودٌ بأن سيبويهِ وغيرَه منَ الأئمّةِ نصّوا على أنه لا يُحْذَفُ الجوابُ إلّا وفعلُ الشرطِ ماضٍ، تقولُ: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، ولا تقولُ: أنتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ، إلّا في الشعرِ»[٣].

وممّن وافق الزمخشريَّ فيما ذهب إليه البيضاوي[٤]، وأبو السعود[٥].

أمّا رفع جواب الشرط والحالة هذه، ومجيئه في القرآن، فقد حُكم عليه بالضعف، أو الشذوذ، أو البعد، أو القلّة، قال ابن جنّي: «هو لعمري ضعيفٌ في العربيةِ، وبابُه الشعرُ والضرورةُ، إلّا أنه ليس بمردودٍ؛ لأنه قد جاء عنهم»[٦]. وقال العكبري: «وهو شاذٌّ»[٧]. وقال المنتجب الهمذاني: «وهو بعيدٌ، أعني الرفعَ، وكلامُ اللهِ منه بريءٌ»[٨]. وقال القرطبي: «وهو

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٣١١-٣١٢.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٤٥.

(٣) المغني: ٢/ ٦٠٠. وينظر: ٢/ ٦١١.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ٨٥.

(٥) ينظر: تفسير أبي السعود: ٢/ ٢٠٤.

(٦) المحتسب: ١/ ١٩٣.

(٧) التبيان: ١/ ٣٧٤.

(٨) الفريد: ١/ ٧٦٤.

قليلٌ، لم يأتِ إلّا في الشعرِ»[١].

وأمّا قراءة طلحة بن سليمان فقد حُكم عليها بالضعف، قال ابن عطيّة: «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ»[٢]. وقال الطبرسي: «هذه القراءةُ ضعيفةٌ، على أن لها وجهًا...»[٣]. وقال أبو حيّان: «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ»[٤].

وحملُها على تقدير حذف فاء جواب الشرط، أي: فيُدْرِكُكم الموتُ، هو الوجهُ في نظري.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٤٦٤.

(٢) المحرّر الوجيز: ٢/ ٦٠٦.

(٣) مجمع البيان: ٣/ ١١٢.

(٤) البحر المحيط: ٣/ ٣١١.

الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ﴾: شرطٌ وجزاؤُه. وقرأ ابنُ مسعودٍ، وابنُ وَثَّابٍ، وعلقمةُ: ﴿يُوَجِّهْ﴾، بهاءٍ ساكنةٍ للجزمِ[٢]...

وقرأ علقمةُ أيضًا، وطلحةُ كذلك، إلّا أنه بضمِّ الهاءِ[٣]، وفيها أوجهٌ:

أحدُها: أن (أينما) ليست هنا شرطيةً، و (يُوَجِّهُ) خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، أي: أينما هو يُوَجِّهُ، أي: اللهُ - تعالى -، والمفعولُ محذوفٌ أيضًا، وحُذفت الياءُ مِن (لا يَأْتِ) تخفيفًا، كما حُذفت في قولِه: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾[٤]، و ﴿إِذَا يَسْرِ﴾[٥]. ورُدَّ هذا بأن (أينما) إمّا شرطٌ، أو استفهامٌ فقط، والاستفهامُ هنا غيرُ لائقٍ.

والثاني: أن لامَ الكلمةِ حُذفت تخفيفًا؛ لأجلِ التضعيفِ، وهذه الهاءُ هي هاءُ الضميرِ، فلم يُحِلَّها جزمٌ. ذكر هذين الوجهين أبو الفضلِ الرازيُّ[٦].

---

(١) من الآية (٧٦) من سورة النحل.

(٢) وقرأ بها أيضًا مجاهد، وطلحة. ينظر: مختصر في شواذّ القرآن: ٧٧، والمحتسب: ٢/ ١١، والكشف والبيان: ١٦/ ٨٩، وشواذّ القراءات: ٢٧٤، والمحرّر الوجيز: ٥/ ٣٨٩-٣٩٠، والبحر المحيط: ٥/ ٥٠٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٠٤، وروح المعاني: ١٤/ ١٩٧.

(٤) من الآية (١٠٥) من سورة هود. وتمامها: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾.

(٥) من الآية (٤) من سورة الفجر. وتمامها: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾.

(٦) هو: أبو الفضل، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُندار العجليّ الرازيّ، مقرئٌ فاضلٌ، كثيرُ التصنيف، عارفٌ بالنحو والقراءات والأدب، من آثاره: (اللوامح في القراءة)، و (جامع الوقوف)، توفي سنة (٤٥٤هـ). ينظر غاية النهاية: ١/ ٣٢٧-٣٢٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٧٥، والأعلام: ٣/ ٢٩٤.

الثالثُ: أن (أينما) أُهملت؛ حملًا على (إذا)؛ لِـمَا بينهما مِن الأُخُوَّةِ في الشرطِ، كما حُملت (إذا) عليها في الجزمِ في نفسِ المواضعِ، وحُذفت الياءُ مِن (يَأْتِ) تخفيفًا، أو جزمًا على التوهّمِ، ويكونُ (يُوَجِّهُ) لازمًا بمعنى: يَتَوَجَّهُ، كما تقدّم»[1].

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة علقمة وطلحة: ﴿يُوَجِّهُ﴾ بضمّ الهاء ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوّل: أن (أينما) هنا ليست شرطيةً، بل هي أمرٌ، و (يُوَجِّهُ) خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، أي: أينما هو يُوَجِّهُ، أي: اللهُ - تعالى -، والمفعولُ محذوفٌ أيضًا، وحُذفت الياء من (لا يَأْتِ) تخفيفًا، كما حُذفت في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، و ﴿إِذَا يَسْرِ﴾. نُقل هذا القول عن أبي الفضل الرازيّ. ورُدَّ بأن (أينما) لا تكون إلّا شرطًا، أو استفهامًا، والاستفهامُ هنا غيرُ لائقٍ[2].

الثاني: أن لام الكلمة حُذفت تخفيفًا؛ لأجل التضعيف، وهذه الهاء هي هاء الضمير، فلم يُحِلَّها جزمٌ. نُقل هذا القول أيضًا عن أبي الفضل الرازيّ[3].

الثالث: أن (أينما) أُهملت؛ حملًا على (إذا)؛ لِـمَا بينهما مِن الأُخُوَّةِ في الشرطِ، كما حُملت (إذا) عليها في الجزم في المواضع نفسها، وحُذفت الياءُ مِن (يَأْتِ) تخفيفًا، أو جزمًا على التوهّم بالنطق بـ(أينما) المهملة عاملةً، ويكون (يُوَجِّهُ) فعلًا لازمًا بمعنى: يَتَوَجَّهُ[4]. واختاره أبو حيّان[5]، ونظّر له بقراءة: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[6].

---

(١) الدرّ المصون: ٧/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٠٤، والدرّ المصون: ٧/ ٢٧٠، وروح المعاني: ١٤/ ١٩٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٠٤، والدرّ المصون: ٧/ ٢٧٠.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٧/ ٢٧٠.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٠٤. وينظر: روح المعاني: ١٤/ ١٩٧.

(٦) من الآية (٩٠) من سورة يوسف. وقد سبق تخريج القراءة.

وضعّف أبو حاتم السجستاني هذه القراءة؛ للزوم الجزم في الكلمة[١].

والذي يظهر لي أن تخريج هذه القراءة على حذف اللام من الكلمة تخفيفًا هو الوجهُ الأسهلُ؛ لخلوّه من التكلّف.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٠٤، والدرّ المصون: ٧/ ٢٧٠، وروح المعاني: ١٤/ ١٩٧.

الموضع السادس: قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «والعامّةُ على: ﴿نُقِيمُ﴾، بنونِ العظمةِ مِن (أَقَامَ)، ومجاهدٌ، وعُبَيدُ بن عُمَيرٍ: ﴿فَلَا يُقِيمُ﴾، بياءِ الغيبةِ؛ لتقدّمِ قولِه: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾، فالضميرُ يعودُ عليه، ومجاهدٌ أيضًا: ﴿فَلَا يَقُوْمُ لَهُمْ﴾، مضارعُ (قَامَ)، ﴿وَزْنٌ﴾ بالرفعِ[2]، وعن عُبَيدِ بن عُمَيرٍ أيضًا: ﴿فَلَا يَقُوْمُ... وَزْنًا﴾ بالنصبِ[3]، كأنه تَوَهَّمَ أن (قَامَ) متعدٍّ. كذا قال الشيخُ[4]. والأحسنُ مِن هذا أن تُعْرَبَ هذه القراءةُ على ما قاله أبو البقاءِ[5]: أن يُجْعَلَ فاعلُ (يقومُ): صَنِيعُهم، أو سَعْيُهم، ويَنْتَصِبُ حينئذٍ (وزنًا) عل أحدِ وجهين: إمّا على الحالِ، وإمّا على التمييزِ»[6].

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة عُبَيد بن عُمَير: ﴿فَلَا يَقُوْمُ... وَزْنًا﴾ - (يقومُ) مضارع (قام)، و (وزنًا) بالنصب - وجهان:

الأوّل: أن (وزنًا) منصوبٌ على المفعولية على توهّم كون (قام) متعدّيًا. وإليه ذهب أبو

---

(١) الآية (١٠٥) من سورة الكهف.

(٢) تُنظر هذه القراءات في: مختصر في شواذّ القرآن: ٨٥، والكامل في القراءات العشر: ٥٩٤، والمحرّر الوجيز: ٥/ ٦٦٦-٦٦٧، وشواذّ القراءات: ٢٩٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٣٩٣، والبحر المحيط: ٦/ ١٥٨، وروح المعاني: ١٦/ ٤٩.

(٣) تُنظر قراءة عُبَيد بن عُمَير في البحر المحيط: ٦/ ١٥٨، وروح المعاني: ١٦/ ٤٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ١٥٨.

(٥) ينظر: التبيان: ٢/ ٨٦٣.

(٦) الدرّ المصون: ٧/ ٥٥٤.

حيّان[١]، والآلوسي[٢].

الثاني: أنه منصوبٌ على الحالية، أو على التمييز، والفاعل مضمر، والتقدير: فلا يقومُ صنيعُهم، أو سعيُهم، أو عملُهم. وإليه ذهب أبو البقاء العكبريّ[٣]، والمنتجب الهمذاني[٤]، وحسّنه السمين الحلبيّ[٥].

وفي نظري أن الوجه الثاني هو الأقوى من حيث المعنى.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ١٥٨. وينظر: الدرّ المصون: ٧/ ٥٥٤.

(٢) ينظر: روح المعاني: ١٦/ ٤٩.

(٣) ينظر: التبيان: ٢/ ٨٦٣، وإعراب القراءات الشواذّ: ٢/ ٣٦. وينظر: الدرّ المصون: ٧/ ٥٥٤.

(٤) ينظر: الفريد: ٣/ ٣٧٥.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٧/ ٥٥٤.

الموضع السابع: قال تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «وقرؤوا: ﴿عَبَاقِرِيَّ﴾، بكسرِ القافِ وفتحِها، وتشديدِ الياءِ مفتوحةً على مَنْعِ الصرفِ[2]، وهي مشكلةٌ؛ إذ لا مانعَ مِن تنوينِ ياءَي النَّسَبِ، وكأنّ هذا القارئَ تَوَهَّمَ كونَها في (مَفَاعِل)؛ فمَنَعَها منَ الصرفِ... وقد يُقَالُ في مَن مَنَعَ ﴿عَبَاقِرِيَّ﴾: إنه لـمّا جَاوَزَ[3] ﴿رَفَارِفَ﴾[4] الممتنعَ امتنع مُشَاكَلَةً...»[5].

دراسة المسألة:

قال ابن جنّي: «وأمّا تركُ صرفِ (عَبَاقِرِيٍّ) فشاذٌّ في القياس، ولا يُستَنكر شذوذُه في القياس مع استمراره في الاستعمال»[6]. وقد استشكل السمين الحلبيّ قراءة: ﴿عَبَاقِرِيَّ﴾؛

---

(١) الآية (٧٦) من سورة الرحمن.

(٢) هي قراءة النبي – صلّى الله عليه وسلّم –، وعثمان بن عفّان – رضي الله عنه –، ونصر بن عاصم، والجَحْدَريّ، وأبي الجَلْد، ومالك بن دينار، وأبي طُعمة المدنيّ، وابن محيصن، وزهير الفُرْقُبيّ، وغيرهم. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٢٠، وجامع البيان: ٢٢/ ٢٧٧-٢٧٨، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٥١، والمحتسب: ٢/ ٣٠٥، والمحرّر الوجيز: ٨/ ١٨٤، والبحر المحيط: ٨/ ١٩٨، والإتحاف: ٢/ ٥١٣.

(٣) كذا، والصواب: «جاور» بالراء.

(٤) بالجمع، ومنع الكلمة من الصرف، وهي قراءة النبي – صلّى الله عليه وسلّم –، وعثمان بن عفّان– رضي الله عنه –، ونصر بن عاصم، وعاصم، والجَحْدَريّ، وأبي الجَلْد، ومالك بن دينار، وأبي طُعمة المدنيّ، وابن محيصن، وزهير الفُرْقُبيّ، وغيرهم. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٢٠، وجامع البيان: ٢٢/ ٢٧٧-٢٧٨، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٥١، والمحتسب: ٢/ ٣٠٥، والمحرّر الوجيز: ٨/ ١٨٤، وشواذّ القراءات: ٤٦١، والبحر المحيط: ٨/ ١٩٧-١٩٨، والإتحاف: ٢/ ٥١٣.

(٥) الدرّ المصون: ١٠/ ١٨٧.

(٦) المحتسب: ٢/ ٣٠٦.

لأنه لا مانعَ من تنوين ياء النَّسَب، وذكر وجهين لتخريجها[١]:

الأوّل: أنها مُنعت من الصرف على توهّم القارئ أن الكلمة جمعٌ على وزن (مَفَاعِل). وردّه النحّاس، فقال: «وزعم أبو عُبيد أنها لو صحّت لكانت (وعَبَاقِرِيَّ) بغير إجراءٍ، وزعم أنه هكذا يجب في العربية. وهذا غلطٌ بيِّنٌ عند جميع النحويّين؛ لأنهم قد أجمعوا جميعًا أنه يُقال: (رجلٌ مدائنيٌّ) بالصرف، وإنما تَوَهَّمَ أنه جمعٌ، وليس في كلام العرب جمعٌ بعد ألفه أربعةُ أحرفٍ، لا اختلافَ بينهم أنك لو جمعتَ عَبْقَرًا لقلتَ: عَبَاقِرَ، ويجوز على بعدٍ: عَبَاقِيْرُ، ويجوز: عَبَاقِرَةُ، فأمّا عَبَاقِرِيّ في الجمع فمحالٌ؛ والعلّة في امتناع جواز عَبَاقِرِيّ أنه لا يخلو من أن يكون منسوبًا إلى عَبْقَر، فيُقال: عَبْقَرِيٌّ، أو يكون منسوبًا إلى عَبَاقِرَ فيردّ إلى الواحد، فيُقال أيضًا: عَبْقَرِيٌّ، كما شرط النحويّون جميعًا في النسب إلى الجمع أنك تنسب إلى واحده، فتقول في النسب إلى المساجد: مَسْجِدِيّ، وإلى العلوم: عِلْمِيّ، وإلى الفرائض: فَرَضِيّ»[٢].

الثاني: أن منعها من الصرف؛ لمجاورتها ﴿رَفَارِفَ﴾ على سبيل المشاكلة. ونقل هذا التوجيه أبو حيّان عن أبي الفضل الرازي[٣].

والذي أميل إليه هو أن منع الكلمة من الصرف؛ لمجاورتها (رَفَارفَ) الممنوعة من الصرف على سبيل المشاكلة.

---

(١) ينظر: الدرّ المصون: ١٠/ ١٨٧.

(٢) إعراب القرآن: ٤/ ٣١٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٩٨. وينظر: روح المعاني: ٢٧/ ١٢٥.

الموضع الثامن: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «وقرأ أبو الدرداءِ: ﴿وَٱلذَّكَرِ وَٱلْأُنثَىٰ ـ﴾، وقرأ عبدُ اللهِ: ﴿وَالَّذِى خَلَقَ﴾، والكسائيُّ - ونقلها ثعلبٌ عن بعضِ السلفِ -: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرِ﴾، بجرِّ (الذَّكَرِ)[2]. قال الزمخشريُّ: على أنه بدلٌ مِن محلِّ (ما خَلَقَ)، بمعنى: وما خَلَقَه، أي: ومخلوقِ اللهِ الذَّكَرِ، وجاز إضمارُ (الله)؛ لأنه معلومٌ بانفرادِه بالخَلْقِ[3].

وقال الشيخُ: وقد يُخَرَّجُ على توهّمِ المصدرِ، أي: وخَلْقِ الذَّكَرِ، كقولِه:

تَطُوْفُ العُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ ... كَمَا طَافَ بِالبَيعَةِ الرَّاهِبِ[4]

بجرِّ (الرَّاهِب)، على توهّمِ النطقِ بالمصدرِ، أي: كطوافِ الراهبِ[5]. انتهى.

والذي يظهرُ في تخريجِ البيتِ أن أصلَه: الراهبيّ، بياءِ النَّسَبِ، نسبةً إلى الصفةِ، ثمّ خُفِّفَ، وهو قليلٌ، كقولِهم: أَحْمَرِيّ ودَوَّارِيّ...»[6].

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة الكسائيّ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرِ﴾ - بجرِّ (الذَّكَرِ) - قولان:

---

(١) الآية (٣) من سورة الليل.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ٢٧٠، وجامع البيان: ٢٤/ ٤٥٨، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٧٥، والكشّاف: ٦/ ٣٨٥، وشواذّ القراءات: ٥١٥، ومفاتيح الغيب: ٣١/ ١٩٩، والبحر المحيط: ٨/ ٤٧٧.

(٣) ينظر: الكشّاف: ٦/ ٣٨٥.

(٤) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤١٢، والأضداد للأنباري: ٨٨، والأزهيّة: ٨٤، والبحر المحيط: ٨/ ٤٧٧، وروح المعاني: ٣٠/ ١٤٨.

(٥) البحر المحيط: ٨/ ٤٧٧-٤٧٨.

(٦) الدرّ المصون: ١١/ ٢٧-٢٨.

الأوّل: أنه بدلٌ من محلّ (ما)، والمعنى: وما خَلَقَه اللهُ، أي: ومخلوقِ اللهِ الذَّكَرِ والأنثى[١]. وإليه ذهب الفرّاء[٢]، وابن جنّي[٣]، والزمخشريّ[٤]، وابن عطيّة[٥]، وأبو البركات بن الأنباري[٦]، وغيرهم[٧].

الثاني: أنه مجرورٌ على توهّم النطق بالمصدر بناءً على مصدرية (ما)، أي: وخَلْقِ الذَّكَرِ والأنثى[٨]. وإليه ذهب أبو حيّان، ونظّر له بقول الشاعر:

تَطُوْفُ العُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ كَمَا طَافَ بِالبَيعَةِ الرَّاهِبِ

حيث جرّ (الرَّاهِب) على توهّم النطق بالمصدر، أي: كطوافِ الراهبِ بالبيعةِ[٩].

وخرّج السمين الحلبيّ جرّ (الرَّاهِب) في البيت على أن أصلَه: الراهبيّ، بياء النَّسَب، نسبةً إلى الصفة، ثمّ خُفِّفَ، وهو قليلٌ، كقولِهم: أَحْمَرِيّ ودَوَّارِيّ[١٠].

وأرى أن حمل الجرّ في هذه القراءة على البدل من محلّ (ما) هو الأقرب.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٧٧، والدرّ المصون: ١١/ ٢٧، وروح المعاني: ٣٠/ ١٤٧-١٤٨.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٨٢٢، وإعراب القرآن للأصبهاني: ٥٢٧.

(٣) ينظر: المحتسب: ٢/ ٣٦٤.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٦/ ٣٨٥. وينظر: الدرّ المصون: ١١/ ٢٧.

(٥) ينظر: المحرّر الوجيز: ٨/ ٦٣٣.

(٦) ينظر: البيان: ٢/ ٥١٨.

(٧) ينظر: شواذّ القراءات: ٥١٥، ومفاتيح الغيب: ٣١/ ١٩٩، والفريد: ٤/ ٦٨٣-٦٨٤.

(٨) ينظر: روح المعاني: ٣٠/ ١٤٨.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٧٧-٤٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ١١/ ٢٧-٢٨.

(١٠) ينظر: الدرّ المصون: ١١/ ٢٨.

الموضع التاسع: قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿يَرَهُۥ﴾: جوابُ الشرطِ في الموضعين. وقرأ هشامٌ بسكونِ هاءِ ﴿يَرَهْ﴾ وصلًا في الحرفين، وباقي السبعةِ بضمِّها موصولةً بواوٍ وصلًا، وساكنةً وقفًا[٢]، كسائرِ هاءِ الكنايةِ، هذا ما قرأتُ به... وعكرمةُ: ﴿يَرَاهُۥ﴾ بالألفِ[٣]، إمّا على تقديرِ الجزمِ بحذفِ الحركةِ المقدّرةِ، وإمّا على توهّمِ أن (مَن) موصولةٌ...»[٤].

دراسة المسألة:

في تخريج قراءة عكرمة: ﴿يَرَاهُۥ﴾ - بالألف - ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنه على لغة مَن يرى الجزم بحذف الحركة المقدّرة في حروف العلّة. وإليه ذهب أبو حيّان[٥]، وتلميذه السمين الحلبيّ[٦]، والشوكاني[٧]، والآلوسي[٨].

الثاني: أنه على توهّم أن (مَن) موصولة، لا شرطية، كمَن جزم (يَصْبِر) عطفًا على (ويتّقي)،

---

(١) الآيتان (٧،٨) من سورة الزلزلة.

(٢) ينظر: السبعة: ٦٩٤، ومعاني القراءات: ٣/ ١٥٨، والمبسوط: ٤٧٦، والكشف والبيان: ٣٠/ ١٥٢، والكشف: ٢/ ٣٨٦، والتيسير: ٢٢٤، والنشر: ١/ ٣١١.

(٣) تُنظر قراءة عكرمة في: المحرّر الوجيز: ٨/ ٦٧١، وشواذّ القراءات: ٥٢٠، والبحر المحيط: ٨/ ٤٩٨، وفتح القدير: ٥/ ٤٨٠، وروح المعاني: ٣٠/ ٢١٤.

(٤) الدرّ المصون: ١١/ ٧٧-٧٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٩٨.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ١١/ ٧٨.

(٧) ينظر: فتح القدير: ٥/ ٤٨٠.

(٨) ينظر: روح المعاني: ٣٠/ ٢١٤.

على توهّم أن (مَن) شرطية، لا موصولة، كما قيل في قراءة قُنْبُل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِى وَيَصْبِرْ﴾[١]، بإثبات ياء (يتّقي)، وجزم (يصبر)[٢]. وإليه ذهب أبو حيّان[٣]، وتلميذه السمين الحلبيّ[٤]، والشوكاني[٥].

الثالث: أن تكون الألف للإشباع[٦].

والذي أميل إليه هو الوجه الأوّل؛ لأنه حُمل على لغة مشهورة.

---

(١) من الآية (٩٠) من سورة يوسف. سبق تخريج قراءة قُنْبُل.

(٢) ينظر: روح المعاني: ٣٠/ ٢١٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٩٨.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ١١/ ٧٨.

(٥) ينظر: فتح القدير: ٥/ ٤٨٠.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٣٠/ ٢١٤.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد:

فقد خرجت هذه الدراسة بمجموعةٍ من النتائج، من أبرزها:

١- (الحَمْلُ على التوهّمِ) ضربٌ من ضروب الحَمْل المتنوّعة التي وجّه بها النحويّون ما يخالف القواعد النحوية والصرفية، مثل: الحَمْل على اللفظ، والحمل على الموضع، والحمل على النظير، والحمل على النقيض، والحمل على المعنى، وغيرها.

٢- ورد (الحَمْل على التوهّم) كثيرًا في شواهد العربية الشعرية والنثرية، وعُني به علماء العربية، مثل: الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، والمبرّد، والفارسي، وابن جنّي، وابن الأنباري، والعكبري، وأبي حيّان، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم.

٣- يُعَدُّ الفرّاء أوّل مَن عرّف بـ (الَحمْل على التوهّم) من النحويّين القدامى، وأبو حيّان الأندلسيّ هو أوّل مَن عرّف به من النحويّين المتأخرّين.

٤- للتوهّم شرطٌ لجوازه، وشرطٌ لحسنه، أمّا شرطُ جوازه فهو صحّةُ دخول العامل الـمُتَوَهَّم، وأمّا شرطُ حسنه فهو كثرةُ دخوله هناك.

٥- للحمل على التوهّم صورٌ كثيرةٌ، أشرت إليها وإلى أمثلتها في التمهيد لهذا البحث.

٦- ارتضى بعض العلماء تسمية (الحَمْل على التوهّم) إذا وقع في القرآن بـ (العطف على المعنى)؛ وذلك تأدُّبًا مع كلام الله.

٧- جاء العطف على التوهّم في أنواع الإعراب الأربعة: الجرّ، والجزم، والرفع اسمًا، والنصب اسمًا وفعلًا، كما وقع في المركّبات.

٨- ورد التوجيه بالحمل على التوهّم في باب (عطف النسق) أكثر من غيره من أبواب النحو؛ وذلك لأن اختلاف الإعراب بين المتعاطفَين بابٌ واسعٌ للتأويلات والتخريجات.

٩- غلبة مسائل (الحَمْل على التوهّم) في القراءات القرآنية، خاصّة الشاذّة منها.

١٠- الفرق بين العطف على المحلّ والعطف على التوهّم أن العامل في العطف على المحلّ موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهّم مفقود دون أثره.

١١- السمين الحلبي كان من أكثر العلماء الذين أفاضوا في التوجيه بالحمل على التوهّم في كتابه (الدرّر المصون)، فقد اعتمد عليه في توجيه بعض الآيات والقراءات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية المشهورة.

١٢- لم يكن السمين الحلبي على منهجٍ واحدٍ في موقفه من (الحَمْل على التوهّم)، بل تباين موقفه في ذلك بين متوقّفٍ، ومجيزٍ له ومخرِّجٍ بعض الأعاريب عليه، ومانعٍ له وواصفٍ ما جاء منه في القرآن بالضعف، أو بعدم القياس، أو أن حَمْلَ ما جاء منه في القرآن فيه سوءُ أدبٍ، أو غلطٌ على القرآن، مع محاولة تخريج ما جاء منه فيه على وجهٍ آخرَ.

١٣- بلغ عدد المواضع التي ورد فيها التوجيه بالحمل على التوّهم في كتاب (الدرّ المصون) خمسةً وعشرين موضعًا، ستّةَ عشرَ موضعًا في باب العطف، وتسعةُ مواضعَ في غير باب العطف.

١٤- ظهر لي أن السمين الحلبي اعتمد على شيخه أبي حيّان في نقل بعض مواضع الحمل على التوهّم من تفسيره (البحر المحيط)، فقد نقل عنه ثمانيةَ عشرَ موضعًا، صرّح بالنقل عنه في عشرةِ مواضعَ منها، ولم يفعل ذلك في ثمانيةِ مواضعَ، لكنه لم يكتفِ بما نقله عن شيخه، بل كان كثيرًا ما يبدي رأيه فيما خرّجه على التوهّم موافقًا له أو مخالفًا.

١٥- ظهر لي أيضًا أن السمين الحلبي انفرد بذكر سبعةِ مواضعَ ممّا خُرِّجَ على الحمل على التوهّم، خمسةٌ منها في باب العطف، واثنان في غير باب العطف.

الحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

أولًا: الرسائل العلمية:

١-التوهّم في النحو العربي، هدى سليمان السرّاء، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢-الحمل على التوهّم في القراءات القرآنية، لافي محمد العنزي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١١م.

٣-ظاهرة التوهّم وأثرها في التطوّر النحوي والصرفي في اللغة العربية، أسامة فؤاد حمادة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزّة، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

٤-غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمّة المتقدّمين، ابن مهران، ت/ براء بن هاشم الأهدل، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أمّ القرى، ١٤٣٨-١٤٣٩هـ.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنّاء، ت/ د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت/ مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنوّرة، لا ط، ١٤٢٦هـ.

٧- أثر التوهّم في توجيه القراءة القرآنية، خالد موسى مصطفى العجارمة، مجلّة الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (١٧)، ع (٤)، شوّال - ذو الحجّة ١٤٣٦هـ/ أغسطس - أكتوبر ٢٠١٥م.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، ت/ د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٩- الأزمنة والأمكنة، أبو علي المرزوقي الأصفهاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف: حيدر آباد، ط (١)، ١٣٣٢هـ.

١٠- الأزهيَّة في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، ت/ عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١- أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٢- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة/ أ.د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب: القاهرة، ط (٨)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج، ت/ د. عبد المحسن الفتلي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٥- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٦- إعراب القراءات الشواذّ، أبو البقاء العكبري، ت/ محمد السَّيِّد عزّوز، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٧- إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس، ت/ د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط (٢)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٨- إعراب القرآن، أبو القاسم إسماعيل بن محمّد الأصبهاني، ت/ د. فائزة بنت عمر المؤيَّد، لا ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٩- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت، لا ط، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٢م.

٢٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١٥)، ٢٠٠٢م.

٢١- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السِّيد البطليوسي، ت/ أ. مصطفى السقّا، و د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، لا ط، ١٩٩٦م.

٢٢- أمالي الزجّاجي، أبو القاسم الزجّاجي، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٣- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحَسَني العلوي، ت/ د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤- الأنساب، أبو سعد السمعاني، ت/ الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيميّة: القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م.

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل: بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.

٢٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، ناصر الدين البيضاوي، ت/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسّسة التاريخ العربي: بيروت، ط (١)، لا ت.

٢٧- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، لا ت.

٢٨- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ت/ د. حسن شاذلي فرهود، ط (١)، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢٩- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر الأنباري، ت/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

٣١- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٢- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث: القاهرة، لا ط، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

٣٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين السيوطيّ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت/ د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، لا ط، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٥- البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (٧)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٦- تاج العروس من جواهر القاموس، السَّيِّد محمد مرتضى الزَّبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء: الكويت، ت/ عبد الستّار أحمد فرّاج وزملائه، ط (١)، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٣٧- تاريخ جرجان = كتاب معرفة علماء أهل جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، ط (١)، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

٣٨- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت/ علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، لا ط، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٣٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٠- التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر بن غَلْبون الحلبي، ت/ أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم: جدّة، ط (١)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٤١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، ت/ أ. د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، وكنوز إشبيليا: الرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٢- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية: القاهرة، ط (٢)، ١٣٢٥هـ.

٤٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ابن أبي بكر الدماميني، ت/ د. محمد بن عبد الرحمن المفدّى، ط (١)، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٤- التفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي، ت/ د. محمد بن صالح الفوزان وآخرين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، لا ط، ١٤٣٠هـ.

٤٥- تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، لا ط، ١٩٨٤م.

٤٦- تفسير الراغب الأصفهاني، ت/ د. عادل بن علي الشدّي، مدار الوطن للنشر: الرياض، ط (١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٧- تفسير أبي السعود المسمّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لا ط، لا ت.

٤٨- تفسير السمرقندي المسمّى (بحر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت/ الشيخ علي محمد معوّض وزملائه، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤٩- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، ت/ الشيخ زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥٠- التكملة، أبو عليّ الفارسيّ، ت/ د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب: بيروت، ط (٢)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٥١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام: القاهرة، ط (٢)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٢- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، ت/ عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، لا ط، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٥٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٤- التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا، محمد عبده فلفل، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، ع (٥٩)، س (٢٤)، ربيع الآخر - شوّال ١٤٢١هـ/ تمّوز - كانون الأوّل ٢٠٠٠م.

٥٥- التوهّم: دراسة في كتاب سيبويه، راشد أحمد جراري، المجلّة العربية للعلوم الإنسانية: جامعة الكويت، مج (١٧)، ع (٦٦)، ١٩٩٩م.

٥٦- التوّهم عند النحاة، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب: القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٧- التوهّم ومظانّه في اللغة العربية، رقية الخزامي، مجلّة كلية اللغة العربية بالزقازيق: جامعة الأزهر، ع (٢١)، ٢٠٠١م.

٥٨- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عُني بتصحيحه/ أوتوبرتزل، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٩- جامع البيان عن تأويل القرآن = تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت/ محمد محمود شاكر، مكتبة ابن تيميّة: القاهرة، ط (٢)، لا ت.

٥٦- الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وزملائه، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦١- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجّاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٢- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٣- الجواهر الحسان في تفسير القرآن = تفسير الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد الثعالبي المالكي، ت/ الشيخ علي محمد معوّض وزميليه، دار إحياء التراث العربي، ومؤسّسة التاريخ العربي: بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٤- حاشية الشهاب المسمّاة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار صادر: بيروت، لا ط، لا ت.

٦٥- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، محمد بن علي الصبّان، ت/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية: القاهرة، لا ط، لا ت.

٦٦- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت/ د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق: بيروت، ط (٣)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٧- حجّة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت/ سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٥)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٨- الحجّة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٩- الحمل على التوهّم بين القدامى والمحدثين وتقارض المصطلحات، د. ماهر محمود عميرة، مجلّة كلية الآداب: جامعة بور سعيد، ع (٩)، يناير ٢٠١٧م.

٧٠- الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط، د. رمضان خميس القسطاوي، حوليّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات: جامعة الأزهر بالإسكندرية، مج (٢٧) ع (٤)، ٢٠١١م.

٧١- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٢- الخصائص، ابن جنّي، ت/ محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية: القاهرة، لا ط، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٧٣- دَرْج الدرر في تفسير الآي والسور، عبد القاهر الجرجاني، ت/ وليد أحمد الحسين، وإياد عبد اللطيف القيسي، مجلّة الحكمة: مانشستر، ط (١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٤- الدرّ الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق/ فؤاد سزكين وزملائه، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية: جامعة فرانكفورت، لا ط، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٥- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت/ د .أحمد محمد الخرّاط، دار القلم: دمشق، لا ط، لات.

٧٦- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي نكري، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٧- دقائق التصريف، أبو القاسم محمد بن سعيد المؤدِّب، ت/ أ.د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر: دمشق، ط (١)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٧٨- ديوان الأدب، إبراهيم بن إسحاق الفارابي، ت/ د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لا ط، ١٩٧٤م.

٧٩- ديوان امرئ القيس، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط (٥)، ١٩٩٠م.

٨٠- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، ت/ د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، ١٩٨٦م.

٨١- ديوان أبي النجم العِجْلي، ت/ د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦.

٨٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ت/ أ.د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم: دمشق، ط (٣)، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لا ط، لا ت.

٨٤- الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، عبد الرحمن السهيلي، ت/ عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، ط (١)، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٨٥- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط (٢)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٦- سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخاوي، ت/ د. محمد أحمد الدالي، دار صادر: بيروت، ط (٢)، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٨٧- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، ت/ د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٨٨- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث: دمشق، لا ط، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٨٩- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط (٢)، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

٩٠- شرح ألفيّة ابن مالك، بدر الدين بن الناظم، ت/ د. عبد الحميد السَّيِّد عبد الحميد، دار الجيل: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٩١- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد الرحمن السيِّد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٩٢- شرح ديوان الفرزدق، ضبط وشرح/ إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة: بيروت، ط (١)، ١٩٨٣م.

٩٣- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ابن برّي، ت/ د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، لا ط، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٤- شرح شواهد شرح الشافية، رضي الدين الإستراباذي، ت/ محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩٥- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق/ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، لا ط، لات.

٩٦- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث: القاهرة، ط (٢٠)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٩٧- شرح الكافية، رضي الدين الإستراباذي، د. حسن بن محمد الحفظي، و د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط (١)، ١٤١٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٣، ١٩٩٦م.

٩٨- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ودار المأمون للتراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

٩٩- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن الرمّاني، ت/ أ.د. شريف عبد الكريم النجّار، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

١٠٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت/ د. عبد المعطي أمين قلعجي، شركة القدس للنشر والتوزيع: القاهرة، ط (١)، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٠١- شرح اللمع، أبو الحسن الأصفهاني، ت/ د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، لا ط، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٢- شرح المفصّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة، لا ط، لا ت.

١٠٣- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ت/ د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية: حلب، ط (١)، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٠٤- شعر الأخطل، صنعة السُّكَّري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، ت/ د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر: بيروت، ودار الفكر: دمشق، ط (٤)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٠٥- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، ت/ د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٠٦- شعر عبد الله بن الزِّبِير الأسدي، ت/ د. يحيى الجبوري، دار الحريّة للطباعة: بغداد، لا ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٠٧- شعر قيس بن زهير العَبْسي، ت/ عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب: النجف، لا ط، ١٩٧٢م.

١٠٨- شواذّ القراءات، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، ت/ د. شمران العجلي، مؤسّسة البلاغ: بيروت، لا ط، لا ت.

١٠٩- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١١٠- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، ت/ السَّيِّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط (١)، ١٩٨٠م.

١١١- ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية، د. السيّد رزق الطويل، مجلّة معهد اللغة العربية: جامعة أم القرى، ع (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١٢- ظاهرة التوهّم في اللغة العربية، سيّد محمد رضا بن الرسول، وأمير صالح معصومي، بحوث في اللغة العربية وآدابها: كلية اللغات الأجنبية بجامعة أصفهان، ع (٩)، ١٣٩٢هـ.

١١٣- ظاهرة التوهّم في النحو العربي، د. علي خلف الهروط، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب بجامعة المنيا، مج (٣٠)، ع (١)، أكتوبر ١٩٩٨م.

١١٤- ظاهرة العطف على التوهّم بين السماع والقياس: دراسة نحوية تحليلية، د. مطر عبد الله محمد، المجلّة العربية للدراسات اللغوية: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ع (٣٦)، شعبان ١٤٣٦هـ/ يونيو ٢٠١٥م.

١١٥- العطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين طه الفقراء، مجلّة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - الأردن، مج (١٣)، ع (١)، ٢٠٠٦م.

١١٦- العطف على التوهّم: دراسة نحوية تحليلية، د. عبد الله نجدي الزنكلوني، مجلّة كلية اللغة العربية بالزقازيق: جامعة الأزهر، ع (١٢)، ١٩٩٢م.

١١٧- العقد الفريد، ابن عبد ربّه الأندلسي، ت/ د. مُفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ/ ١٩٨٣م.

١١٨- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين بن الجزري، عُني بنشره/ ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١٩- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمد بن حمزة الكرماني، ت/ د. شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدّة، ومؤسّسة علوم القرآن: بيروت، لا ط، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٠- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني الصنعاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: المملكة العربية السعودية، لا ط، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٢١- فُرْحَة الأديب في الردّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، أبو محمد الأسود الغندجاني، ت/ د. محمد علي سلطاني، دار النبراس: دمشق، لا ط، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٢٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، ت/ د. فهمي حسن النمر، و د. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة: الدوحة، ط (١)، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٢٣- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب: القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

١٢٤- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، ت/ جمال بن السَّيِّد الشايب، مؤسّسة سما للنشر والتوزيع، ط (١)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٢٥- الكامل في اللغة والأدب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ د. محمد أحمد الدالي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٢٦- الكتاب، سيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، لا ت.

١٢٧- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ت/ د. شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، لا ط، ١٩٧٢م.

١٢٨- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/ د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، لا ط، لا ت.

١٢٩- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي أحمد معوّض، مكتبة العبيكان: الرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت/ د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٣١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، أبو الحسن الباقولي، ت/ د. محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح: دمشق، لا ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٢- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي، ت/ د. صلاح باعثمان وزملائه، دار التفسير: جدّة، ط (١)، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٣٣- اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري، دار صادر: بيروت، لا ط، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٣٤- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٥- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٠م.

١٣٦- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، أبو القاسم الآمدي، ت/ أ.د.ف. كرنكو، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٣٧- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن مهران الأصبهاني، ت/ سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

١٣٨- مجاز القرآن، أبو عُبيدة معمر بن المثنّى، ت/ د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي: القاهرة، لا ط، ١٩٨٨م.

١٣٩- مجالس ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، ت/ أ. عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ق ١، ط (٥)، ١٩٨٧م، ق ٢، ط (٤)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٤٠- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم: بيروت، ط (١)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٤١- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، ت/ علي النجدي ناصف وزميليه، وزارة الأوقاف المصرية: القاهرة، لا ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٤٢- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطيّة، ابن عطيّة الأندلسي، ت/ الرحّالة الفاروق وزملائه، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، ط (٢)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٤٣- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيدة، ت/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤٤- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي: القاهرة، لا ط، لا ت.

١٤٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، ت/ يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيّب: بيروت، ط (١) ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٤٦- المرّار بن سعيد الفقعسي: حياته وما تبقّى من شعره، نوري حمودي القيسي، مجلّة المورد: بغداد، مج (٢)، ع (٢)، حزيران ١٩٧٣م.

١٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ت/ د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٤٨- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت/ د. حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٤٩- مصطلح التوهّم في كتاب سيبويه، د. محمد عبد الوهّاب شحاتة، مجلّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية: جامعة قطر، ع (١٤)، ٢٠٠٢م.

١٥٠- معالم التنزيل = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت/ محمد عبد الله النمر وزملائه، دار طيبة: الرياض، لا ط، ١٤٠٩هـ.

١٥١- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ت/ د. عيد مصطفى درويش، و د. عوض بن حمد القوزي، ط (١)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

١٥٢- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ت/ د. فائز فارس، ط (٢) ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥٣- معاني القرآن، الفرّاء، ت/ محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٥٤- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجّاج، ت/ د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٥- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أ.د. محمد إبراهيم عُبادة، مكتبة الآداب: القاهرة، ط (١)، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٥٦- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الفرقان: عمّان، ط (١)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥٧- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، لا ط، لا ت.

١٥٨- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومكتبة الشروق الدولية، ط (٤)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٦٠- مفاتيح الغيب = تفسير الفخر الرازي، دار الفكر: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، ت/ د. عبد الرحمن العثيمين وزملائه، مركز إحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٦٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة، بدر الدين العيني، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٦٣- المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت، لا ط، لا ت.

١٦٤- المقرّب، ابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط (١)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٦٥- النحويّون والقرآن، د. خليل بنيان الحسوني، مكتبة الرسالة الحديثة: عمّان، ط (١)، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٦٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت/ علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، لا ت.

١٦٧- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ت/ د. محمد عبد القادر عطا، دار الشروق: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت/ أ. عبد السلام هارون، و أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

ثالثًا: الدوريّات:

١٦٩- بحوث في اللغة العربية وآدابها: كلية اللغات الأجنبية بجامعة أصفهان، ع (٩)، ١٣٩٢هـ.

١٧٠- حوليّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات: جامعة الأزهر بالإسكندرية، مج (٢٧) ع (٤)، ٢٠١١م.

١٧١- مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية: كلية الآداب بجامعة المنيا، مج (٣٠)، ع (١)، أكتوبر ١٩٩٨م.

١٧٢- مجلّة الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (١٧)، ع (٤)، شوّال - ذو الحجّة ١٤٣٦هـ/ أغسطس - أكتوبر ٢٠١٥م.

١٧٣- المجلّة العربية للدراسات اللغوية: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ع (٣٦)، شعبان ١٤٣٦هـ/ يونيو ٢٠١٥م.

١٧٤- المجلّة العربية للعلوم الإنسانية: جامعة الكويت، مج (١٧)، ع (٦٦)، ١٩٩٩م.

١٧٥- مجلّة كلية الآداب: جامعة بور سعيد، ع (٩)، يناير ٢٠١٧م.

١٧٦- مجلّة كلية اللغة العربية بالزقازيق: جامعة الأزهر:

ع (١٢)، ١٩٩٢م.

ع (٢١)، ٢٠٠١م.

١٧٧- مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، ع (٥٩)، س (٢٤)، ربيع الآخر - شوّال ١٤٢١هـ/ تمّوز - كانون الأوّل ٢٠٠٠م.

١٧٨- مجلّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية: جامعة قطر، ع (١٤)، ٢٠٠٢م.

١٧٩- مجلّة معهد اللغة العربية: جامعة أمّ القرى، ع (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٨٠- مجلّة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - الأردن، مج (١٣)، ع (١)، ٢٠٠٦م.

١٨١- مجلّة المورد: بغداد، مج (٢)، ع (٢)، حزيران ١٩٧٣م.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات

ملخّص البحث ١٦٦٩
المقدمـــة ١٦٧٣
التمهيد: الحَمْل على التوهّم: مفهومه، وشروطه، وصوره. ١٦٧٦
أوّلًا: مفهوم الحَمْل على التوهّم. ١٦٧٦
ثانيًا: شروط الحَمْل على التوهّم. ١٦٨١
ثالثًا: صور الحَمْل على التوهّم. ١٦٨٢
المبحث الأوّل: التوجيه بالحَمْل على التوهّم في باب العطف. ١٦٨٥
الموضع الأوّل: قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾..... ١٦٨٩
الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾..... ١٦٩٨
الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ ١٧٠٥
الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ ١٧١٥
الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾..... ١٧٢٠
الموضع السادس: قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ ١٧٢٧

الموضع السابع: قال تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ ١٧٣٦
الموضع الثامن: قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْۚ﴾ ١٧٤٠
الموضع التاسع: قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ﴾ ١٧٤٦
الموضع العاشر: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.....١٧٤٨
الموضع الحادي عشر: قال تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ ١٧٥٤
الموضع الثاني عشر: قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.....١٧٥٩
الموضع الثالث عشر: قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ١٧٦٤
الموضع الرابع عشر: قال تعالى: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾.....١٧٦٨
الموضع الخامس عشر: قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ١٧٧٣
الموضع السادس عشر: قال تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾.....١٧٧٨
المبحث الثاني: التوجيه بالحَمْل على التوهّم في غير باب العطف. ١٧٨٠
الموضع الأوّل: قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾. ١٧٨٠
الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ

ٱلْمَوْتِ﴾.....١٧٨٤
الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ ١٧٨٧
الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾.....١٧٩٣
الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾.....١٨٠١
الموضع السادس: قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ ١٨٠٤
الموضع السابع: قال تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ ...١٨٠٦
الموضع الثامن: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾.....١٨٠٨
الموضع التاسع: قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾.....١٨١٠
الخاتمـــة..... ١٨١٢
ثبت المصادر والمراجع ١٨١٤
فهرس موضوعـات البحث ١٨٣٤